الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
جامـــعة الـــتحدي / ســـــــــرت
كليـــة الاقتصـــــــــــاد
قسم العلم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

المعوقات السياسية للتكامل الاقتصادي العربي

إعداد الطالب :- فيصل عمر عبدا لرحيم

إشراف الدكتور فتحي البعجة

خريف 2005

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي – سرت

* كلية الاقتصاد *

قسم العلوم السياسية

المعوقات السياسية للتكامل الاقتصادي العربي

إعداد:– فيصل عمر عبد الرحيم

لجنة الإشراف والمناقشة تتكون من :ـــ

الاســـــــم	الصفة	التوقيع
د.فتحي محمد البعجة	مشرفاً رئيساً	.....
د.زايد عبيد الله مصباح	ممتحناً خارجياً	.....
د.بسيوني محمد الخولي	ممتحناً داخلياً	.....

أ/ علي محمد عبد السلام

أمين مكتب الدراسات العليا بالكلية

مكتب الدراسات العليا

يعتمد

أ/محمد عبد الحميد عبدا لرحمن

أمين اللجنة الشعبية لكلية الاقتصاد

قال الإمام الشافعي

كلما ازددت علماً كلما زادني علمي علماً بجهلي

الإهداء

إلى

أمي

أبي

اخوتي

أصدقائي

إلى كل الشموع التي احترقت في سبيل ان تنير لي دربي

اهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير ..

يتقدم الباحث بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذ الفاضل الدكتور فتحي البعجة على ما بذله من جهد وما قدمه من وقت في تفحص وتقييم المعلومات وتقديم الآراء العلمية والتوجيهات السديدة التي أعانت الباحث على استكمال الدراسة .

كذلك يتقدم الباحث بجزيل الشكر لكل الأساتذة الذين سوف يقومون بتقييم ومناقشة هذه الرسالة .

قائمة المحتويات

الإهداء 3

الشكر..... 4

قائمة المحتويات 5

قائمة الأشكال 6

المقدمة 7

الفصل الأول : التكامل الاقتصادي العربي: إطار نظري..... 17

المبحث الأول : التكامل الاقتصادي 19

المبحث الثاني : مسيرة التكامل الاقتصادي العربي 43

الفصل الثاني : مقومات التكامل الاقتصادي العربي 68

المبحث الأول : المقومات الطبيعية للتكامل الاقتصادي العربي 71

المبحث الثاني : المقومات البشرية للتكامل الاقتصادي العربي 92

الفصل الثالث : المعوقات السياسية للتكامل الاقتصادي العربي 107

المبحث الأول : المعوقات السياسية الداخلية للتكامل الاقتصادي العربي..... 110

المبحث الثاني : المعوقات السياسية الخارجية للتكامل الاقتصادي العربي..... 133

الخاتمة والتوصيات 163

مراجع الدراسة 168

قائمة الأشكال

1 : جدول اعداد الثروة الحيوانية المنتجة في الوطن العربي والعالم عامي 2000- 2001ف 80

2 : جدول الاراضي الزراعية في الوطت العربي 82

3 : المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية النباتية في الوطن العربي عام 2001 ف 88

مقدمة

من المتفق عليه أننا نعيش اليوم في عالم تتلاشى فيه المسافات ، وتتزايد وتتشابك وتتعقد فيه العلاقات بين الدول والتجمعات في عصر الوحدات الكبيرة الأكفأ والأقوى . وقد أصبح من سمات العصر، قيام وحدات سياسية كبيرة وتكتلات اقتصادية وسياسية ضخمة، تتحرك في العلاقات الدولية بقوة وفعالية وتأثير أكبر.

إن الوطن العربي يشكل وحدة اقتصادية واحدة بحكم وضعه الجغرافي وتكامل إنتاجه ، لأن أجزاءه جميعاً متصلة فيما بينها . وهو يكاد يكون وحدة تكوينية متكاملة شبه متجانسة موقعاً وتركيباً ومناخاً ونباتاً . كما يشغل حيزاً جغرافياً ممتازاً ، سواء من حيث إشرافه على ثلاثة بحار هامة هي البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي ، أو من حيث توسطه عند ملتقى قارات العالم القديم الثلاث أوروبا وآسيا وأفريقيا ، فأصبح جسراً بين هذه القارات ، ومعبراً للتجارة العالمية وطريقاً للمواصلات ، ويشغل رقعة عظيمة الاتساع ما بين الخليج العربي والمحيط الأطلسي.

لقد أصبح التنسيق بين مختلف البلدان العربية من الأهمية الفائقة بمكان ، حيث لا تستطيع هذه البلدان مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية من دون جهود مضنية . كما يصعب القيام بها وإنجازها بنجاح وسرعة بصورة منفردة اعتماداً على القدرات الذاتية القطرية ، إذ ان حل مشكلات هذه البلدان يقابله عقبات وموانع كثيرة ، منها انخفاض مستويات الإنتاجية في جميع ميادين النشاط الاقتصادي تقريباً ، وعدم توافر الموارد الطبيعية والمالية في كثير من البلدان العربية، وبطء النمو، وضعف الصادرات مع الاعتماد الهائل على الاستيراد ،

ووجود تكتلات اقتصادية كبرى وقوية بين الدول الصناعية.. الخ ، لذلك أصبح التعاون الاقتصادي العربي قضية مصيرية فعلاً.

وفي هذه الدراسة نسعى وفي محاور متعددة (سياسية واقتصادية) إلى تقديم تحليل عن الأسس العامة لواقع العلاقات العربية البينية في إطار جامعة الدول العربية أو خارجها ، و المعوقات السياسية بالذات التي تعيق قيام أي نوع من التكامل الاقتصادي العربي ، وذلك من خلال فرضية مفادها (**المعوقات السياسية " داخلية وخارجية " تقف في وجه تحقيق أي نوع من أنواع التكامل الاقتصادي العربي**) .

وبناء على الفرضية السابقة قد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول :

يتناول **الفصل الأول** ومن خلال المبحث الأول التعاريف المختلفة للتكامل الاقتصادي ومن خلال كل تلك التعاريف تم استخلاص تعريف متكامل ، وتم التطرق في هذا المبحث إلى المقومات والدوافع المختلفة التي تجعل الدول تسعى بشتى الوسائل لانجاح أي مشروع تكاملي فيما بينها ، إضافة إلى استعراض مراحل وأنواع التكامل الاقتصادي وكذلك نظريات التكامل الاقتصادي .

وفي مبحثه الثاني تم التركيز على تحليل مؤسسات التكامل الاقتصادي العربي التي قامت في إطار جامعة الدول العربية أو خارجها ، وذلك من خلال مداخل التكامل الاقتصادي المختلفة ، ومن خلال هذا التحليل اتضح ان اغلب هذه المؤسسات لم تقم بمهامها على اكمل وجه ، وإنها لم تفلح في تحقيق أدنى أنواع التكامل الاقتصادي ، بالرغم من كثرة المؤسسات والمشاريع والشركات العربية المشتركة .

وفي **الفصل الثاني** ومن خلال المبحث الأول تم استعراض المقومات الطبيعية للوطن العربي ، من تضاريس ومناخ ومياه وثروات نباتية وحيوانية ومعدنية ، وفي المبحث الثاني تناول الباحث المقومات التنموية للوطن العربي ، وذلك من خلال دراسة معدلات التعليم والصحة التي يتمتع بها المواطن العربي ، وتطرقنا كذلك إلى الصناعات العربية بأنواعها المختلفة ، ونتيجة لكل ذلك تبين لنا ان المنطقة العربية لديها الامكانيات الغير مستغلة ، وان كافة الدول العربية لديها

النقص في الكثير من الحاجات ، وان هذا النقص يمكن التغلب عليه بقيام التكامل الاقتصادي العربي .

أما **الفصل الثالث** فقد تم تخصيصه لدراسة العقبات والمعوقات السياسية ، التي برزت في طريق التكامل الاقتصادي العربي المنشود ، وذلك في مبحثين ، المبحث الأول يتناول المعوقات السياسية الداخلية للتكامل الاقتصادي العربي. وتبين ان أهم هذه المعوقات هي التجزئة الاستعمارية للدول العربية وكذلك الاختلافات الأيديولوجية للأنظمة العربية والنزاعات العربية – العربية وغياب الديمقراطية وجماعات المصالح وغياب الإرادة السياسية اللازمة للتكامل وغيرها كثير. أما المبحث الثاني فتناول المعوقات السياسية الخارجية للتكامل الاقتصادي العربي ، ووجدنا ان أهم هذه المعوقات هي الاستعمار القديم والحديث والتبعية والشرق أوسطية واسرائيل ودول الجوار الجغرافي وغيرها من المعوقات . ومن خلال هذا الفصل تبين ان المعوقات السياسية بأنواعها داخلية وخارجية هي من أهم المعوقات التي تحول دون إنجاح أي نوع من أنواع التكامل الاقتصادي العربي ، وان هذه المعوقات تكون متداخلة مع بعضها البعض أو مع غيرها من المعوقات الأخرى .

أولا :- مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية :-

_ لماذا لم تستطيع الدول العربية تحقيق تكامل اقتصادي عربي فيما بينها برغم إمكانات التكامل التي تمتلكها ، ورغم ما قامت به من محاولات في سبيل تحقيق هذا التكامل ؟

_ هل كان للمعوقات السياسية الدور المهم في عدم قيام تكامل اقتصادي عربي ، رغم وجود المقومات الطبيعية و الثقافية و الاجتماعية التي تساعد قيام هذا التكامل ؟

ثانيا :- أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها محاولة للتعرف على كيفية وقوف المعوقات السياسية بأشكالها المختلفة داخلية و خارجية ، في وجه إقامة تكامل اقتصادي عربي ناجح ، بالرغم من وجود مقومات لقيام التكامل الاقتصادي العربي ، ورغم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي التي لها اكثر من نصف قرن .

ثالثا :- فرضية الدراسة

_ المعوقات السياسية الداخلية و الخارجية هي التي تقف في وجه تحقيق أي تكامل اقتصادي عربي.

رابعا:- منهجية الدراسة

سوف نستخدم في هذه الدراسة المنهج التحليلي والدي من خلاله سوف نقوم بتحليل محاولات التكامل الاقتصادي العربي وكيف أثرت المعوقات السياسية في إعاقة تكوين التكامل الاقتصادي العربي ، وسوف نستخدم المنهج التاريخي كذلك وذلك من خلال دراسة محاولات التكامل الاقتصادي العربي في الفترة السابقة، وسوف نستعين بمدخل اتخاذ القرار ونبين كيف ان الدول العربية لا تستطيع تنفيذ قراراتها في تفعيل الاتفاقيات التي أقرت في سبيل تحقيق تكامل اقتصادي عربي ، وكذلك سوف نستخدم مدخل المؤسسات والدي من خلاله سوف ندرس المؤسسات التي أنشأت في سبيل قيام تكامل اقتصادي عربي .

خامسا :- أهداف الدراسة

اهدف في هده الدراسة في ان أبين كيف ان للمعوقات السياسية اكبر الأثر السلبي في عدم قيام تكامل اقتصادي عربي حتى وقتنا الحاضر ، وذلك برغم ما تمتلكه الدول العربية من مقومات اقتصادية و ثقافية و اجتماعية و طبيعية ، لقيام تكامل اقتصادي بين الدول العربية .

سادسا :- حدود الدراسة

_ الحدود الزمانية تمتد حدود الدراسة+ منذ عام 1945 ف وحتى عام 2000ف .

_ الحدود المكانية للدراسة : حدود الدراسة المكانية هي الوطن العربي .

سابعا :- مصطلحات الدراسة

- المعوقات السياسية الداخلية : - وهي الموانع التي تعيق قيام تكامل اقتصادي عربي ، مثل غياب الإرادة السياسية و اختلاف أيديولوجيات أنظمة الحكم العربية و اختلاف التوجهات السياسية للحكام العرب وعدم وضوح مفهوم وغياب الديمقراطية والتبعية وجماعات المصالح وغيرها .

- المعوقات السياسية الخارجية :- وهي الموانع التي لا دخل للدول العربية بها و التي تعيق قيام تكامل اقتصادي عربي مثل الدول الأجنبية و الميراث الاستعماري لدى الدول العربية الذي اكتسبته من الدول المستعمرة و الاعتماد على الغير " التبعية الاقتصادية " و العولمة وغيرها.
- التكامل الاقتصادي العربي :- هو عملية شاملة اقتصادية ولها أبعاد سياسية و اجتماعية تقترن بالاستغلال المشترك للإمكانات و القدرات من خلال المشاركة الجماهيرية العربية لدعم التشابك و الدعم .
- مشروعات التكامل الاقتصادي العربي :- هي المشروعات التي تم الاتفاق عليها من خلال جامعة الدول العربية أو خارج إطار الجامعة .

ثامنا :- تقسيمات البحث :-

قمت بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول وكل فصل يحتوي على مبحثين على النحو التالي

الفصل الأول :

التكامل الاقتصادي العربي : وسيتناول هذا الفصل تعريف التكامل و مسيرة التكامل الاقتصادي العربي على النحو التالي

المبحث الأول :

وهو بعنوان التكامل الاقتصادي و سوف أتناول فيه تعريف التكامل الاقتصادي وأبين أنواع التكامل من تكامل ثنائي و تكامل جماعي وما هي مؤسسات التكامل ، واهداف ودوافع ومقومات ونظريات للتكامل الاقتصادي؟

البحث الثاني :-

وفي هذا المبحث يتم التركيز على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، والمحاولات التي قامت بها الدول العربية في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

الفصل الثاني :

- يناقش هذا الفصل مقومات التكامل الاقتصادي العربي وينقسم إلى المبحثين التاليين :

المبحث الأول :-

ويشمل هذا المبحث المعطيات الجغرافية العربية من موقع وتضاريس ومناخ وغيرها وموارد طبيعية سواء كانت نباتية أو معدنية أو حيوانية.

المبحث الثاني :-

ويشمل هذا المبحث الموارد للوطن العربي من سكان وتعليم وصناعة متنوعة مصادر مياه بأنواعها ومن ثروات معدنية و حيوانية و نباتية ، ومن إمكانيات بشرية .

الفصل الثالث :-

المعوقات السياسية للتكامل الاقتصادي العربي و تنقسم هذه المعوقات إلى .

المبحث الأول :-

ويشمل المعوقات السياسية الداخلية من اختلاف الأيديولوجيات للنخبة الحاكمة العربية و اختلاف التوجهات السياسية و غياب الإرادة السياسية وغيرها .

المبحث الثاني :-

المعوقات السياسية الخارجية وما تحتويه من موروث استعماري و تدخل الدول الأجنبية و التبعية و الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها.

تاسعا : الدراسات السابقة :-

ومن خلال تفحصنا لأدبيات الدراسة تمكنا من الاطلاع على بعض الدراسات الأكاديمية السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة لعل أبرزها يتمثل في :

1/ دراسة قدمها الدكتور محمد لبيب شقير بعنوان (الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها)[1] والتي تناول فيها الباحث تجربة التكامل الاقتصادي العربي بشيء من التحليل العلمي الدقيق ، حيث توصل الباحث لنتائج عديدة أبرزها :

- ان فشل جهود التكامل الاقتصادي العربي ترجع بالدرجة الاولى إلى طبيعة بعض العوامل التي حكمت حركة المجتمع العربي منذ إنشاء جامعة الدول العربية وحتى الآن ، ولعل ابرز هذه العوامل هي السيطرة الاستعمارية واستراتيجيتها بما فيها غرس الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي .
- ان الظروف والعوامل الداخلية الموجودة في الدول العربية حاليا غير مواتية لإحداث تطور عربي في اتجاه الوحدة العربية الشاملة .
- وجود خلل في المواقف السياسية العربية في مواجهة الخارج ، وعلى وجه الخصوص في موضوع الاستقلال والأمن الخارجي .
- تضرر الطبقات الشعبية العريضة داخل كل قطر عربي نتيجة لعدم قيام الوحدة الاقتصادية العربية .

---

1. [1]شقير ، محمد لبيب ، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية – 1986ف)
2. عبد الحميد برهيمي ، **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**،(0 بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1980ف)

- زيادة ضعف الإيمان بوجود القومية العربية و الأمة العربية نتيجة لوجود عوامل داخلية وخارجية ، تعمل بشكل مستمر على تفتيت الأمة العربية ..
- ضعف فاعلية المشروعات العربية المشتركة ، سواء التي أبرمت في إطار جامعة الدول العربية ، أو التي أبرمت في شكل اتفاقيات ثنائية

2/ دراسة قدمها الدكتور عبدالحميد براهيمي بعنوان (أبعاد الاندماج الاقتصادي واحتمالات المستقبل)[2] والتي تناول فيها الباحث ابرز الهياكل الاقتصادية التي تتمتع بها الدول العربية وبعض تجارب الاندماج الاقتصادي العربي ، وقد توصل الباحث في دراسته هذه للنتائج التالية :

- ان الاقتصاد الوطني في الدول العربية يغلب عليه سيطرة القطاع العام .
- ان فرص التنمية في الأقطار العربية مرهونة بفك الارتباط الموجود حاليا بين هذه الأقطار والدول المتقدمة .
- ان الاندماج الاقتصادي العربي هو السبيل الوحيد للتخلص من التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي يعاني منه الوطن العربي .

3 / دراسة قدمها الدكتور وليد عبدالحي بعنوان (معوقات العمل العربي المشترك)[3] ، وهذه الدراسة تناول فيها الباحث أهم المعوقات التي تقف في وجه أي عمل عربي مشترك ، وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى النتائج الآتية :

- بعض الدول العربية تعمل على إعاقة قيام أي عمل عربي مشترك .
- ان منافع المشاريع العربية المشتركة تعود على الدول العربية بعد فترة من الزمن ، ومن هنا نجد ان بعض الدول العربية لا توجد لديها رغبة في المشاركة في هذه المشاريع .

4/ دراسة قدمها الدكتور احمد شقلية بعنوان (التكامل الاقتصادي العربي _ دراسة جغرافية _)[4] ، وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

---

[3] – وليد عبدالحي ، معوقات العمل العربي المشترك ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987ف)

- يمنح التكامل الاقتصادي الدول العربية الأمان الاقتصادي ضمن مفهوم الاقتصاد العالمي ، والذي يتكون من عدة تكتلات .
- ان تحقيق التكامل الاقتصادي سوف يؤدي إلى حرية انتقال الأيدي العاملة والسكان ، وبالتالي إعادة توزيع الكثافة السكانية في الوطن العربي .

5/ دراسة قدمها الدكتور محمد عزيز بعنوان (فصول في التكامل الاقتصادي الغربي ، الاشتراكي ، اللاتيني ، العربي)[5] ، وفي هذه الدراسة توصل الباحث إلى ان التكامل الاقتصادي يحقق يوفر عدة ميزات للدول المتكاملة ومنها اتساع السوق ، وتنوع المواد الخام ، ووفرة رووس الأموال والأيدي العاملة.

6/ دراسة قدمها الدكتور محمد عبدالعزيز عجمية بعنوان (فصول في الاقتصاد العربي)[6] ، وفي هذه الدراسة قدم الباحث عدة نتائج ومنها :

- هناك عقبات تعوق قيام تنمية طموحة في الدول العربية وهي مشتتة ومنها اغلب الدول العربية تعتمد على منتج واحد أو منتجين على الأكثر .
- هناك محلتان للتكامل الاقتصادي العربي ، مرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع السبعينات وكان تحرير التجارة هو محور هذه المرحلة ، ولكن لم يتحقق شي يذكر .
- المرحلة الثانية وهي المرحلة المعاصرة ، وهذه المرحلة شهدت الالتجاء إلى مناهج بديلة ومنها إنشاء صناديق ائتمانية ومشاريع مشتركة .

---

[4] -احمد شقلية ، التكامل الاقتصادي العربي – دراسة جغرافيا ، (طرابلس : الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ب س ن)

[5]- محمد عزيز ، فصول في التكامل الاقتصادي الغربي الاشتراكي اللتيني العربي ، (الاسكندرية : دار المعرفة ، 1993ف)

[6]- محمد عبدالعزيز عجمية ، فصول في الاقتصاد العربي (بيروت : دار النهضة العربية ،- 1986ف)

الفصـــل الأول
التكامل الاقتصـــادي العربـــي :
منطلقات نظرية

تمهيد

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في أربعينيات القرن الماضي ، ونتيجة لتطور العلاقات الدولية ، واستقلال اغلب دول العالم الثالث ، ظهرت العديد من التجمعات والتكتلات بين دول العالم ، واختلفت أنواع هذه التكتلات والتجمعات باختلاف الغرض الذي نشئت من اجله ، فمن بين هذه التجمعات تجمعات عسكرية مثل حلف الأطلسي وحلف الناتو ، وهناك تجمعات سياسية مثل جامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي ، وهناك تجمعات اقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة .

والدول العربية من بين دول العالم التي سعت إلى تكوين تجمعات سياسية واقتصادية خاصا بها ، فأنشئت جامعة الدول العربية في عام 1945ف كتجمع سياسي ، وسعت بشتى الوسائل لإنشاء تكتل اقتصادي ، ومن اجل ذلك استخدمت اغلب مداخل التكامل الاقتصادي .

وللتجمعات الاقتصادية أنواع وأشكال كثيرة من بينها التكامل الاقتصادي ، وللتكامل الاقتصادي تعريفات وأنواع ونظريات ومداخل متعددة ، الأمر الذي يمكن توضيحه نظريا وتطبيقيا من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : التكامل الاقتصادي .

المبحث الثاني : مداخل التكامل الاقتصادي العربي .

المبحث الأول
التكـــامل الاقتصادي

المبحث الأول
التكـــــامل الاقتصـــــادي

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي

برز التكامل الاقتصادي بين الدول كأحد الأشكال التي ظهرت لتسيير العلاقات الاقتصادية ، وتقوية الاقتصادات الوطنية للدول ، وبالذات في الفترة بعد الحرب العالمية الثانية ، التي أدت إلى ضرورة تكتل الدول فيما بينها من اجل تحقيق و اعمار و تنمية ما دمرته الحرب من ناحية ، و استمرار عملية تطوير الاقتصاد الوطني من ناحية ثانية ، وهو ما نجم عنه قيام محاولات للتكامل بين مجموعات معينة من الدول . وترتب على ذلك قيام محاولات مماثلة من الدول الأخرى للتكامل فيما بينها ، من اجل تيسير العلاقات الاقتصادية الدولية وضمان تحققها بمدى أوسع ، وإعطاء قدر اكبر من القوة و الدفع لعملية استمرار النمو والازدهار والتقدم .

ونتيجة لكل ذلك فقد عمت التوجهات نحو احدات التكامل الاقتصادي بين الدول كافة تقريبا ، وهو ما يمثل ابرز أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية في عالمنا المعاصر

وبنظرة إلى تعاريف التكامل نجد ان هناك اختلافا واضحا بين الكتاب وذلك نظرا لاختلاف وجهات نظرهم بخصوص تحديد مفهومه ، سواء اتصل الأمر بالأسباب التي تقود إلى التكامل أو بدوافع الاتجاه نحو التكامل ، أو بالأهداف التي يراد الوصول أليها من جراء التكامل ، أو بالوسائل التي تستخدم من اجل تحقيق هذه الأهداف . ويرجع اختلاف التعاريف كذلك إلى اختلاف معتقدات المحللين ، و الزاوية التي ينظر منها كل محلل أو كاتب إلى التكامل .

ولقد زاد من تعقيد إيجاد تعريف موحد للتكامل الاقتصادي الاختلاف القائم في طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي للدول الداخلة في التكامل ، لان طبيعة النظام تعتبر عامل أساسي في تحديد نوع التكامل ، إذ سنرى لاحقا ومن خلال

الدراسة ، ان هناك ثلاثة أنواع من التكامل الاقتصادي وهي : التكامل الاقتصادي الرأسمالي ، التكامل الاقتصادي الاشتراكي ، التكامل الاقتصادي للدول المتخلفة ، وان ثمة اختلافا بين هذه الأنواع ، وهذا الاختلاف نتج عن نوعية النظام .

واقترابا من أيجاد تعريف للتكامل الاقتصادي يذكر الدكتور عبد الهادي يموت في كتابه (التكامل الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية) ، "وبصرف النظر عن كيفية تعريف التكامل ، فان مختلف المؤلفين الذين عالجوه قد جاهدوا جميعا لإثبات تأثيراته الملائمة على الإنتاج و الاستهلاك ، أو على تحسين الرفاهة وبصورة عامة على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية "[7] .

ويستطرد نفس الكاتب في حديثه بتقديم تعريف محدد للتكامل هو"**عملية تقارب تدريجية ، تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية و الاقتصادية المتجانسة، ولذا يجب ان يكون متناسقا مع خطط التنمية** "[8].

وهذا التعريف من وجهة نظر البعض و منهم الدكتور عبد الهادي يموت بأنه اكثر قبولا ، لأنه يعتبر التكامل تقارب تدريجي ، و بأنه يسهل عملية التنمية ، وبأنه يجري بين عدة دول ذات أنظمة سياسية و اقتصادية متجانسة ، وبأنه يقوم على تجانس الخطط .

آما (بيلا بلسا) فانه ينظر إلى التكامل الاقتصادي على انه"**عملية ترفع فيها القيود،وكحالة من العلاقات الاقتصادية الدولية يلغى فيها التمييز**"[9].

ومن هذا التعريف نجد ان(بلسا) ينظر إلى التكامل الاقتصادي بأنه عملية وحالة ،عملية لأنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة . و إذا نظرنا إلى التكامل بأنه حالة فانه في الإمكان القول بأنه يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصادات

---

[7]:- د: عبدالهادي يموت ، **التعاون الاقتصادي العربي واهمية التكامل في سبيل التنمية** ، ط 3 (بيروت : معهد الإنماء العربي – 1983ف) ، ص 126

[8] المرجع نفسه ، ص126

[9] :- بيلا بلسا ، **نظرية التكامل الاقتصادي** ، ت: محمد عبدالعزيز (واخرون) ، (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر – 1963ف) ، ص12

القومية ، وهذا يعني التركيز على النتيجة التي يتم تحقيقها و يراد الوصول أليها من خلال التكامل .

آما (ميردال) فانه عرف التكامل الاقتصادي بأنه " **تحقيق المساواة التامة في الفرص المتاحة ، فالاقتصادات لا تتكامل إلا إذا فتحت كافة السبل لكل إنسان ، وكانت كافة الأجور على الفاعليات الإنتاجية متساوية** "[10].

وفي هذا التعريف يرى (ميردال) بأنه يجب ان تزال جميع الحواجز أمام جميع عناصر الإنتاج ، ليس فقط على المستوى الدولي ، بل حتى على المستوى القومي ، ويجب على البلاد المتقدمة ان تفتح أسواقها و تزيل جميع الحواجز والقيود على صادرات الدول النامية بينما يسمح للبلاد النامية بان تحتفظ بما يمكنها من حماية صناعاتها الناشئة . ويقترح (ميردال) كذلك على الدول النامية اتباع سياسات اقتصادية ناجحة لتحقيق التكامل الداخلي .

آما المفكر (ارنست هاس) فهو ينظر إلى التكامل الاقتصادي على انه"**العملية التي تضمن تحول الولاءات والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدولة القومية القائمة**"[11].

ومن هذا التعريف نجد ان (هاس) ينظر إلى التكامل الاقتصادي على انه تحول النشاطات في الدول الداخلة في التكامل من نشاطات تخدم مصلحة تلك الدولة منفردة إلى نشاطات تخدم مصالح جميع الدول الداخلة في التكامل وتكون هناك مؤسسات جديدة صلاحياتها تفوق صلاحيات الدول القومية .

آما الدكتور (عمر صقر) فقد عرف التكامل بأنه " **العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء القيود التي تعرقل حركة التجارة بين الدول الأعضاء في منطقة التكامل الاقتصادي ، والعمل على تجميع وتعبئة الموارد**

---

[10]:- سمير التير ، **التكامل الاقتصادى وقضية الوحدة العربية** ، (بيروت : معهد الانماء العربي – 1978ف) ، ص17

[11] :- محمد بوعشة ، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة** (بيروت : دار الجيل – 1999ف) ،ص167

الإنتاجية والبشرية والمالية المتوفرة لدى هذه الدول حتى تصبح وكأنها اقتصاد واحد تتوفر فيه حرية انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال ، وينتهي الأمر إلى تنسيق السياسات في كافة مجالات التكامل "[12].

آما الاشتراكيون فانهم ينظرون إلى التكامل الاقتصادي – كما ورد في الموسوعة السوفيتية– على انه " **عملية موضوعية يجري توجيهها بشكل واع و منتظم من قبل الأحزاب الشيوعية و العمالية وحكومات الدول الأعضاء في المجلس ، لتعميم العمل الدولي الاشتراكي ، و التقريب و المساواة المطردين لمستويات تطورها الاقتصادي ، وبناء هياكل اقتصادية حديثة عالية الفاعلية للاقتصادات الوطنية ، وإقامة روابط وثيقة ودائمة في فروع الاقتصاد و العلوم التقنية ، وتوسيع أسواق هذه الدول وتحقيق الربط بينها ، وتحسين العلاقات السلعية / النقدية "**[13].

ومن خلال هذا التعريف نجد ان الاشتراكيين ينظرون إلى التكامل على أنه يركز على إحداث تعديلات جوهرية في الأبنية الاقتصادية لهذه الدول وفي العلاقات التبادلية فيما بينها وتطوير أدوات تلك العلاقات ، ولا ينظر إلى توحيد اقتصاديات الدول الأعضاء .

آما المفكر " بيندر" فيقول ان للتكامل الاقتصادي صفة التدرج ، دون التمييز بين مراحله ، فيعرفه على انه " **عملية يتم بمقتضاها السير قدما في إزالة عوامل التفرقة في المعاملة عبر حدود دولتين أو اكثر "**[14].

ان اكثر هذه التعريفات شمولا هو ذاك الذي يقدمه الدكتور تيسير عبدا لجابر للتكامل الاقتصادي والذي يراه على انه " **كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان آو اكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما**

---

[12] :- د: عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية مباشرة (الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر – 2001ف) ص197

[13] :- د: محمد محمود الامام ، التكامل الاقتصادي : الاساس النظري والتجارب الاقليمية مع الاشارة آلى الواقع العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية – 1990ف) ص234

[14]: المرجع نفسه ، ص233

بينها و التنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع[15]

وتؤيد هذه الدراسة هذه التعريف باعتباره يحتوي على مفاهيم هامة وهي :

1:- إلغاء القيود على انتقال السلع وحركة التجارة بين الدول المتكاملة، ويتأتى ذلك عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية ، و القيود و الإجراءات الإدارية التي تعيق عملية انتقال السلع و التجارة بين البلدان المتكاملة ، و بالشكل الذي يؤدي إلى تكوين سوق واسعة . وهذا الأمر يسهم في القضاء على إشكالية ضيق السوق ، والتي تعتبر ابرز عائق أمام عملية التوسع في النشاط الإنتاجي ، وبالتالي تفقد التكامل أحد أسباب قيامه .

2:- إلغاء القيود على حركة روؤس الأموال و الانتفاع الكامل من المالية المتاحة لدى الدول الداخلة في التكامل ، بحيث تتوفر الحرية الكاملة في انتقالها داخل الدول المتكاملة ، وذلك حتى تتم الاستفادة القصوى منها في تطوير النشاطات الاقتصادية المحلية .

3:- إلغاء القيود على حركة الأفراد بين الدول المتكاملة وذلك حتى يتسنى لهم الانتقال من المجالات ذات الإنتاجية و العائد و الدخل الأقل ، إلى المجالات ذات العائد و الإنتاجية والدخل المرتفع . وبهذا تتحقق استفادة أكبر للاقتصادات المتكاملة متمثلة بارتفاع كفاءة العامل ، وكذلك الحصول على الأيدي العاملة الجيدة و المدربة . وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج . و ينعكس هذا على زيادة دخول العمال .

4:- تنسيق و توحيد السياسات الاقتصادية بين الدول المتكاملة ، يعتبر آمر هام وضروري لتحقيق التكامل الاقتصادي ، وديمومته ، وتطوره ، لان عدم التنسيق و التوحيد في السياسات الاقتصادية يؤدي إلى تضارب السياسات الاقتصادية بين الدول المتكاملة وعدم اتساقها بالشكل الذي يؤدي إلى صعوبة قيام تكامل اقتصادي ناجح ، بالإضافة إلى ذلك ربما يقود التضارب في السياسات

---

[15] :- د.تيسير عبدالجابر ، **دراسات في التكامل الاقتصادي العربي** ، (القاهرة : جامعة الدول العربية ، قسم البحوث والدراسات الاستراتيجية – 1972ف) ص12

الاقتصادية إلى تضرر البعض من عملية التكامل في حالات معينة ، ويمكن ان يقود إلى استفادة بعض أطراف التكامل بشكل اكبر من الأطراف الأخرى .

ثانيا : مقومات التكامل الاقتصادي :-

ان قيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول يجب ان يستند إلى مقومات و عوامل تساعد على نجاح هذا التكامل . وهذه المقومات هي التي يجب ان تتوفر في الدول التي تريد ان تتكامل ، ومن هذه المقومات مايلي:

1:- تماثل أنظمة الحكم بين الدول المتكاملة : يجب تماثل أنظمة الحكم بين الدول المتكاملة ، لأن تماثل الأنظمة يؤدي إلى سهولة نجاح التكامل الاقتصادي واختلاف هذه الأنظمة يكون عائقا أمام نجاح أي تكامل اقتصادي بين هذه الدول ، لأن هذه الأنظمة تكون لها قوانين اقتصادية مختلفة جذريا عن بعضها البعض ، وهذه الأنظمة لها نظرتها المختلفة للتجارة ، في حين ان التماثل بين الدول في (طبيعة نظمها السياسية والاقتصادية) يشكل أهم عامل في نجاحها عند التكامل[16].

2:- المقومات الاجتماعية و الثقافية : يمكن اعتبار المقومات الاجتماعية و الثقافية عاملا مساعدا من عوامل التكامل ، إذ ان اختلاف العادات و التقاليد والثقافات بين الدول المتكاملة يمكن ان يحد من نجاح التكامل [17]. فمثلا لا ينجح تكامل بين فرنسا و مصر- مع استبعاد جميع المعوقات الأخرى - وذلك لأن عادات و ثقافات و تقاليد المصريين تختلف عن الفرنسيين . وهذا يحد من انتقال اليد العاملة ، وسهولة انتقال الأيدي العاملة شرط من شروط نجاح التكامل ، في حين ان التقارب بينهما يؤدي إلى نجاح التكامل و فاعليته.

3:- توفر الموارد الطبيعية لدى الدول المتكاملة : ان توفر الموارد الطبيعية لدى الدول المتكاملة يعود بالنجاح على قيام التكامل الاقتصادي ، فيجب

---

[16] :- د.فليح حسن خلف ، اقتصاديات الوطن العربي ، (طرابلس : منشورات الجامعة المفتوحة - 1994اف) ص353

[17] :- المرجع نفسه ، ص353

ان يتوفر قدر من الموارد الطبيعية لدى الدول المتكاملة حتى يتسنى لها ان تقيم صناعات ومشاريع إنتاجية بالاعتماد على نفسها [18]، فمثلا نجد من بين الدول العربية دول تتمتع بأرض خصبة وماء وفير ، وهناك دول أخرى لديها رؤوس الأموال اللازمة لقيام المشاريع الناجحة ، في حين الأيدي العاملة متوفرة ، فهذا من شانه المساهمة في إنجاح عملية التكامل .

4:- توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية : يجب ان تتوفر عناصر الإنتاج اللازمة لقيام المشاريع لدى الدول المتكاملة ، سواء اتصل الأمر برؤوس الأموال ، أو الموارد البشرية . ومما لا شك فيه ان توفر عناصر الإنتاج لدى الدول المتكاملة يزيد من فرص نجاح التكامل بينها[19].

5:- التخصص و تقسيم العمل : ينبغي ان يكون هناك تخصص وتقسيم للعمل بين الدول المتكاملة ، حتى يكون التكامل ناجحا ويحقق الغرض منه وهو تحقيق التنمية ، وزيادة رفاهية المواطنين .

ان التخصص في الإنتاج بين الدول يحقق وفرة في الإنتاج وعائدا اكبر للدول و للمواطنين . كما يزيد من قدرة الدول المتكاملة على المنافسة في السوق العالمية لأنها اعتمدت على التخصص و تقسيمها للعمل والذي بدوره يسمح بوفرات الإنتاج و الحجم الكبير للإنتاج على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل من الدول المتكاملة ، وبما يضمن استفادة الجميع من التكامل[20] .

6:-توفر طرق ووسائل النقل و الاتصال : أهمية هذا العنصر تكمن في انه حتى ولو توفرت الحرية في انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال والأفراد بين الدول المتكاملة ، وكانت وسائل النقل و الاتصال غير جيدة فان هذه الحرية في الانتقال تبقى غير ذات فائدة . ومن هنا يبقى مدى التكامل و فاعليته محدودا طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى وسائل المواصلات و النقل بينها .

---

[18] :- د:سمير التنير ، التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص25

[19] :- د: فليح حسن خلف ، اقتصاديات الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص254

[20] :- د: محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها – ا ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية – 1986ف) ص73

ثالثا : دوافع التكامل الاقتصادي :

ان دوافع التكامل تتمثل في المزايا و المنافع التي يمكن ان تعود على الدول المتكاملة بعد قيامها بعملية التكامل ، مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا ومنافع قبل دخولها في التكامل . ومما لا شك فيه ان للتكامل دوافع و مزايا كثيرة و عديدة منها الاقتصادي ومنها السياسي ومنها الاجتماعي ، ويتمثل ذلك في كل ما يمكن ان يزيد من قوة الدول المتكاملة اقتصاديا و سياسيا ، وما يحصل من تطور اجتماعي و ثقافي خلال عملية التكامل . ومن ابرز دوافع و أهداف عملية التكامل الاقتصادي مايلي :

1:اتساع حجم السوق :- من بين دوافع الدول لاقامة تكامل اقتصادي هو زيادة حجم السوق الاستهلاكية أمام منتجات الدول الداخلة في عملية التكامل ، وزيادة حجم السوق أمام السلع تؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم المشروعات وبالتالي زيادة كمية الإنتاج ، وهذا كله يؤدي إلى زيادة استخدام الموارد والطاقات الإنتاجية القائمة ، وبالذات غير المستغل منها بسبب قلة الإنتاج .

بالإضافة إلى ان زيادة حجم السوق تتيح الحجم الكبير من الإنتاج ، والذي بدوره تقل معه كلفة إنتاج الوحدة الواحدة ، وهذا ما يؤدي إلى خفض سعر الوحدة الواحدة ،وهذا بدوره يعطي فرصة للمنافسة ، وهذه المنافسة يمكن ان تخرج خارج حدود الدول المتكاملة ، ويتم تصدير بعض المنتجات ، و بالتالي المنافسة في الأسواق الخارجية[21].

كما ان اتساع السوق يتيح للدول المتكاملة الفرصة للتخصص وتقسيم العمل بحيث يتم الانتفاع من الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة ، وتقوم كل دولة من الدول المتكاملة بإنتاج السلع التي تكون فيها الكلفة النسبية اقل قياسا بالدول الأخرى الداخلة في التكامل[22] .

---

[21] :- د:عطية الفيتوري ، **الاقتصاد الدولي** ، ط3 ،(بنغازي : مركز البحوث الاقتصادية – 2000ف) ص153

[22] :- د:فليح حسن خلف ، **فليح حسن خلف** ، مرجع سبق ذكره ، ص258

2:- زيادة التشغيل :- من خلال التكامل وكما قلنا يزداد حجم السوق ، وزيادة حجم السوق تستوجب زيادة الإنتاج ، وزيادة الإنتاج تزيد من استخدام اليد العاملة ، و بالتالي تحد من البطالة المنتشرة في الدول الداخلة في التكامل ، كما انه يستوعب فائض العمل الموجود لدى بعض الدول المتكاملة ، بالإضافة إلى ما يوفره التكامل من إمكانات اكبر لتشغيل عنصر العمل بشكل اكثر كفاءة من خلال استخدامه في المجالات ذات الإنتاجية العالية . وكذلك فان التكامل يوفر تنوع في تركيب الطلب على العمل بالشكل الذي يؤدي إلى تناسبه بدرجة اكبر[23] .

3:- يوفر التكامل درجة كبيرة من الحماية الاقتصادية :- ان التكامل الاقتصادي يحد من تبعية الدول النامية للدول الصناعية ، ويحد من استغلال خيرات الدول النامية لصالح الدول المتقدمة .

فكما هو معروف ان عصرنا هذا عصر الشركات العملاقة متعددة الجنسيات وعصر التكتلات الاقتصادية . وهذا ما يجعل الدول النامية و بالذات الصغيرة منها ، والتي تمتلك ثروات طبيعية في حالة تبعية بطريقة أو بأخرى ، وهذا ما ينتج عنه استنزاف ثروات و خيرات هذه الدول ، لأنها لا تستطيع هي استغلال هذه الثروات الاستغلال الأمثل ، وكذلك ليس لديها السوق الكافية لتصريف هذه الثروات عند تصنيعها

ومن هذا كله ليس هناك مجال لهذه الدول في التخلص من كل ذلك إلا عن طريق التكامل الاقتصادي للتخلص من التبعية أولا ، وحماية اقتصادها من الاستغلال و الابتزاز و النهب الذي تمارسه الدول و الشركات الكبرى ثانيا[24] .

4:- يتيح التكامل إقامة نشاطات إنتاجية كبيرة :- يتيح التكامل الاقتصادي القدرة للاقتصاد على إقامة نشاطات إنتاجية لنمو الاقتصاد و توسيع قاعدته الإنتاجية ، و التي بدون التكامل الاقتصادي يصعب على الدول النامية القيام بها نظرا لعدة اعتبارات منها ضيق السوق ، و محدودية الموارد المتاحة ، وضعف الامكانيات المالية ، فهناك نشاطات صناعية يتطلب قيامها إمكانات

---

[23] :- د:تيسير عبدالجابر ، **دراسات في التكامل الاقتصادي العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص29

[24] :- المرجع نفسه ، ص29

اقتصادية ضخمة من ناحية ، وسوق واسعة من ناحية ثانية[25].إذ ان التكامل يتيح توفير إمكانيات اكبر لاتساع الإنتاج ، اعتمادا على السوق الأكثر اتساعا ، واعتمادا على عناصر الإنتاج الأكثر وفرة بعد التكامل ، إذ ان عملية الإنتاج لا تصبح مقيدة بما هو متاح من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدولة الواحدة ، و إنما يصبح مصدرها في التوسع اعتمادا على عناصر الإنتاج في مجموع الدول المتكاملة ، وبذلك يتوفر لها قدر اكبر من رؤوس الأموال والأيدي العاملة ، وبالذات الماهرة منها و الفنية ، وهذا ما يتيح إمكانات تساعد على التوسع في الإنتاج بشكل كبير ، وبالتالي زيادة النمو لدى الدول المتكاملة .

5:- إسهام التكامل الاقتصادي في تطوير القاعدة التكنولوجية التي تحتاج إلى إمكانات ضخمة : يسهم التكامل الاقتصادي في تطوير القاعدة الإنتاجية التي تحتاج إلى إمكانيات ضخمة ، لان التكنولوجيا من أهم متطلبات التنمية و التطوير في الدول ، وتتحقق من جرائها منافع مرتفعة للدول التي يمكن ان تسهم في عملية الخلق و التطوير التكنولوجي وهو ما أدى إلى سيطرة الدول المتقدمة على هذا المجال . وبما أن معظم الدول النامية تعجز منفردة عن إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية اعتمادا على قدراتها المالية و البشرية ، لذلك فان التكامل الاقتصادي يمكن ان يسهم في إقامة هذه القاعدة التكنولوجية ، وبذلك تتوفر للاقتصاد القدرة على الإنتاج و القدرة على النمو[26] .

6:- زيادة رفاهية المستهلكين في الدول المتكاملة :- لأنه من نتائج التكامل الاقتصادي ان تبقى في السوق السلع الرخيصة و الجيدة ، بدل من السلع الغالية الثمن أو السلع الرديئة ، وكذلك تدخل إلى السوق سلع جديدة لم تكن موجودة في السوق في السابق . وهذه السلع تكون ذات جودة عالية و سعر رخيص ، لأن التكامل يوفر المنافسة بين الشركات و المشروعات القائمة في الدول المتكاملة . وهذه المنافسة تؤدي إلى القضاء على المنتجين الأقل كفاءة مما يحسن من استخدام الموارد الاقتصادية و يزيد من رفاهية المستهلكين[27].

---

[25] :- د: محمد لبيب شقير ، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها – (ج 1)** ، مرجع سبق ذكره ، ص 90

[26] :- د: فليح حسن خلف ، **اقتصاديات الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 262

[27] :- د:تيسير عبدالجابر ، **دراسات في التكامل الاقتصادي العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص29

7:- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تشجيع التجارة بين الدول الداخلة في التكامل :- وذلك نتيجة إلغاء الكثير من القيود التي كانت تعيق حرية التجارة وحرية انتقال الخدمات و عناصر الإنتاج بين الدول المتكاملة . كما انه ليس في مقدور أي دولة ان تقوم بتغيير سياساتها الاقتصادية فجأة . وهذا ما يؤدي إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي[28] .

رابعا : درجات التكامل الاقتصادي :-

تتراوح درجات ومراحل التكامل الاقتصادي بين التخفيض المتبادل للتعريفة الجمركية على سلع أو سلعة معينة بين عدد من الدول ، وهذا اقل درجات التكامل الاقتصادي ، وبين التحرير الكامل للقيود التجارية المترافقة مع تنسيق السياسات الاقتصادية .

1:- منطقة التجارة الحرة :-

وفي هذه الصورة من صور التكامل تتفق الدول المشتركة في المنطقة على تخفيض القيود الجمركية و الإدارية المفروضة على حركة تبادل السلع و الخدمات فيما بين هذه الدول ، والعمل على إزالة هذه القيود ككل . وفي منطقة التجارة الحرة لا يكون للدول المنضمة إلى المنطقة تعريفة جمركية واحدة تطبقها الدول المشتركة في منطقة التجارة الحرة على الواردات من البلاد الأخرى غير المشتركة معها[29]. وهذا يعني ان كل دولة من دول المنطقة الحرة تحتفظ بتعريفتها الجمركية الخاصة بها إزاء الدول الأخرى غير الأعضاء . ومثال على منطقة التجارة الحرة[30]: الاتحاد الأوروبي للتبادل الحر (efta) ، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الاتينية (lafta)

2:-الاتحاد الجمركي :-

---

[28] :- د:فليح حسن خلف ، **اقتصاديات الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص263

[29] :- د: صليب بطرس ، **اقتصاديات الوطن العربي** ، الطبعة الثالثة (القاهرة : المركز العربي للصحافة – 1980ف) ص240

[30] :- د:عبدالمنعم سعيد ، **الجماعة الاوروبية (تجربة التكامل والوحدة)** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية – 1986ف) ص21

ان هذه المرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي هي مرحلة تنسيق و توحيد السياسات الاقتصادية ، وهي مرحلة متقدمة عن مرحلة منطقة التجارة الحرة[31] .

والاتحاد الجمركي بين بلدين أو اكثر يعني إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الكمية فيما بين هذه الدول ، مع التزام هذه الدول بوضع تعريفة جمركية موحدة على السلع المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي ، وتحل هذه التعريفة الموحدة محل التعريفات الخاصة بكل دولة من الدول الأعضاء وبالتالي تتعامل مع العالم الخارجي في مجال التجارة وكأنها دولة واحدة.

والانتقال من مرحلة التجارة الحرة إلى مرحلة الاتحاد الجمركي يعتبر أمرا ضروريا بالنسبة إلى الدول الأعضاء ، وذلك لتجنب تهريب السلع الأجنبية من الدول ذات التعريفة الجمركية الأعلى إلى الدول ذات التعريفة الجمركية الأقل . ولكن الانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركي قد تصحبه بعض المشاكل ، ومنها كيفية توزيع العوائد الجمركية بين الدول الأعضاء . وهناك اتحادات جمركية وجدت آلية للتغلب على هذه المشكلة وهي إما بتوزيع العوائد الجمركية بنسبة عدد سكان كل دولة ، أو بنسبة تعامل كل دولة مع العالم الخارجي ، أو من خلال حصة الفرد من التجارة الدولية ، وغيرها من الأساليب[32] .

وهناك أمثلة على الاتحادات الجمركية اشهرها :- اتحاد يدعى "البنلوكس" وهو اتحاد جمركي أقيم عام 1944ف ، بين بلجيكا – هولندا – لكسمبرج[33] .

3:- السوق المشتركة :

وهى مرحلة متقدمة عن المرحلتين السابقتين في طريق تكوين الاندماج الاقتصادي الكامل . ففي هذه المرحلة (السوق الحرة) لا يكتفى بحرية التجارة فقط بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة ، أو توحيد رسومها الجمركية مع الدول المنضمة إلى السوق المشتركة ، بل يمتد إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج

---

[31] :- د:خالد الوزاني ،العرب والتحديات الاقتصادية العالمية ،(عمان : المؤسسة العربية للدراسات والنشر – 1999ف) ص13

[32] :- د: صليب بطرس ، اقتصاديات الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص242

[33] :- د: محمد محمود الامام ، تطور الاسس المؤسسية للاتحاد الاوروبي – الدروس المستفادة للتكامل العربي ، (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية – 1997ف) ص131

المختلفة من رووس أموال و مواد خام و أيدي عاملة بين الدول الأعضاء ، وهذا التحرر في انتقال عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول الأعضاء له الأثر الأكبر في الإسراع في تحقيق التكامل الاقتصادي . وهذه الحرية في انتقال عناصر الإنتاج تؤدي إلى التخصص في الإنتاج بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة . لان انتقال عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى لا يتم إلا بعد ان تثبت الدراسات ان الدولة التي سوف تنتقل لها عناصر الإنتاج لها ميزة نسبية في الإنتاج[34] .

ومن أمثلة السوق المشتركة :السوق الأوروبية المشتركة ، السوق المشتركة لأمريكا الوسطى .

4: الاتحاد الاقتصادي

وهو درجة اكثر تطورا بالمقارنة بالسوق المشتركة . حيث لا يكتفي بإلغاء كافة القيود التي تقف في وجه حرية انتقال السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج المختلفة و توحيد التعرفات الجمركية مع العالم الخارجي ، ولكن يقتضي الاتحاد الاقتصادي تنسيق السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية الخاصة بالدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي

ومثال على الاتحاد الاقتصادي كانت أحد مراحل السوق الأوروبية المشتركة في بداية السبعينات[35].

5:- الاندماج الاقتصادي الكامل :

وهو ما يعرف بالتكامل الاقتصادي التام ، أو الوحدة الاقتصادية ، وهو ما يمثل أرقى أشكال التكامل الاقتصادي الكامل بل وأكثرها تطورا بحيث يتم من خلال ذلك ضمان حرية انتقال السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج المختلفة و توحيد التعريفات الاقتصادية بين الدول الأعضاء و توحيد السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية الخاصة بالدول الأعضاء ، وبالشكل الذي يجعل شخصية الدول الداخلة في التكامل الاقتصادي التام تختفي وتحل محلها شخصية الدولة الموحدة

---

[34] :- د: صليب بطرس ، اقتصاديات الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 345

[35] :- د:محمد محمود الامام ، تطور الاسس المؤسسية للاتحاد الاوروبي ، مرجع سبق ذكره ، ص140

الناجمة عن التكامل الاقتصادي التام ، وهذا لا يتأتى ألا بتكون سلطة فوق سلطة الدولة .

وهذه المراحل من التكامل الاقتصادي تخص الدول الرأسمالية ، التي تنادي بحرية التجارة ، أما الدول الاشتراكية التي يقوم فيها النظام الاقتصادي على الملكية العامة للمشاريع الاقتصـــادية ولوسائل الإنتاج ، فلها نوعان من التكامل الاقتصادي هما[36] :

ا:- التخطيط المباشر المشترك : وفي هذا النوع من التكامل تقرر كل دولة من الدول الداخلة في التكامل خطتها الخمسية ثم يتم التنسيق بين هذه الخطط بواسطة " مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة " وتتخذ فيه القرارات بالإجماع .

ب:- التخطيط الغير مباشر : وتقوم فيه الدول الداخلة في التكامل بتحديد أسعار النقد التي يتم على أساسها تبادل السلع ، وتحديد طريقة أو أسلوب لتسوية المبادلات بين الأقطار الداخلة في التكامل ، ويعني هذا تنظيم علاقات السوق التي تنشا بين الدول الاشتراكية في إطار عملية التكامل .

خامسا :- أشكال التكامل الاقتصادي :

تختلف أشكال التكامل الاقتصادي في مناطق العالم باختلاف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية للدول المتكاملة من جهة ، واختلاف مستويات التطور الاقتصادية من جهة أخرى . وقد صنف بعض المفكرين أشكال التكامل الاقتصادي على النحو التالي :

1:- الأشكال من حيث طبيعة العلاقة بين الدول المتكاملة : يستند هذا التصنيف إلى طبيعة العلاقة بين الدول الداخلة في التكامل ، والى كيفية توزيع المنافع بين هذه الدول ، ويتمثل ذلك في نوعين هما [37]:

ا: التكامل الراسي او العمودي: وقام هذا النوع من التكامل في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وفي هذا النوع من التكامل يتم ربط اقتصادات المستعمرات والدول التابعة إلى اقتصادات الدول الاستعمارية . وهو يقوم بين

---

[36] :- د: محمد لبيب شقير ، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها – (ج 1)** ، مرجع سبق ذكره ، ص 51

[37] :- عبد الحميد رشيد محمد ، **التكامل الاقتصادي** ، (بغداد : دار الرسالة – 1978ف) ص24.

دولتين أو اكثر تختلف فيما بينها من ناحية التطور الاقتصادي . والعلاقة القائمة بين هذه الدول هنا غير متكافئة ، فهي لصالح الدول الأكثر تطورا ، لذلك اقترن هذا النوع من التكامل بظهور التبعية .

ب:التكامل الأفقي : وظهر هذا النوع من التكامل بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو يتشكل بين دولتين أو اكثر وتكون متجانسة ومتماثلة من ناحية النمو ، وذات روابط ثقافية وقومية واحدة ، كما انه يتم وفق أسس التخصص وتقسيم العمل .

2- التكامل الاقتصادي من حيث طبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ومستويات تطورها:

فيما يتعلق بهذا النوع من التكامل هناك ما يشير إلى الأنماط الثلاثة التالية [38]:

ا: التكامل الرأسمالي : ويقوم هذا النوع من التكامل بين الدول الرأسمالية التي تتميز أنظمتها بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و إطلاق حرية قوى السوق والمنافسة الحرة . ولذلك فهو يقوم على تحرير التجارة .

ب :التكامل الاشتراكي : ويقوم بين الدول الاشتراكية التي تتميز أنظمتها بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج . ويقوم التكامل هنا عن طريق تدخل الدولة في تنسيق عملية الإنتاج ، وتنسيق الخطط الاقتصادية وذلك لزيادة الإنتاج .

ج:لتكامل الاقتصادي بين الدول النامية : الغرض من التكامل الاقتصادي بين الدول النامية هو العمل على الإسراع بالتنمية والتطور الاقتصادي . وبالتالي فهو ينطلق إلى حل مشكلة قلة الإنتاج وترشيده وتنويع وتطوير هياكله الإنتاجية .

سادسا : أهداف التكامل الاقتصادي :

ان قيام التكتلات الاقتصادية ليس غاية في حد ذاته ، بل يمكن اعتبارها وسائل من اجل تحقيق أهداف ومنافع مخطط لها . وقد لعبت عوامل مختلفة ومتعددة لظهور الحاجة إلى التكتلات الاقتصادية في كافة أنحاء العالم المتقدمة

---

[38] :- فؤاد مرسي ، **الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي في السوق الاشتراكية ودور المشروعات المشتركة** ، بحث مقدم الى ندوة المشروعات المشتركة التي عقدت في القاهرة ما بين 14-1- ديسمبر 1974اف ،(القاهرة المطبعة الحديثة 1974اف) ، ص86

منها والمتخلفة . كما كان للتطور التكنولوجي في وسائل النقل والاتصالات الأثر الكبير في تقليص المسافات البعيدة . كذلك فان تزايد أعداد السكان الذي تطلب بدوره زيادة الإنتاج ، واستقلال معظم دول العالم ، قد عزز من اتجاه الدول نحو إقامة التكتلات الاقتصادية . وبالرغم من اختلاف أشكال وتصانيف هذه التكتلات الاقتصادية ، إلا أنها تكاد تكون متشابهة في الأهداف والمنافع التي تسعى لتحقيقها . ويمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي :

ا: الأهداف السياسية :

يمكن القول ان الأهداف السياسية الأكثر بروزا من حيث تصنيف مبررات ودواعي إقامة التكتلات الاقتصادية ، حيث ان أي قرار يصدر من أي دولة بخصوص الاندماج في تكتل اقتصادي معين لابد وان يخضع لعدة معايير تتعلق بمدى حجم الفرصة التي يمكن الاستفادة منها سياسيا و أمنيا ، إذا تقرر الانضمام لهذا التكتل الاقتصادي . فعلى سبيل المثال كان من أولوية الأهداف السياسية للتكامل في أوروبا الغربية ما يلي :

1: منع الامتداد الشيوعي إلى أوروبا الغربية .

2: خلق استقرار سياسي بعد الانهيارات السياسية والاقتصادية التي حدثت في فترة الحرب العالمية الثانية .

3: إقامة علاقات سلمية بين الدول الأوروبية .

كما ان شعور دول أمريكا اللاتينية بالضعف جعلها تعتقد بأن التكامل الاقتصادي سوف يمكنها من التغلب على أسباب الضعف الكامنة في التفتت السياسي والتبعية للدول الأجنبية ، الأمر الذي دفعها إلى إقامة السوق المشتركة للحد مثلا من مساومة المصالح والشركات الأمريكية العاملة في هذه الدول والتي تتمتع بنفوذ سياسي كبير على الهيئات الحاكمة في تلك البلدان .

وقد اختلف الرأي بشأن أولوية الدوافع السياسية أو الدوافع الاقتصادية . فيرى فريق من المحللين ان الوحدة الاقتصادية يجب ان تسبق الوحدة السياسية ، نظرا لوحدة المصالح المادية التي تربط بين الشعوب . بينما يرأى البعض الآخر

ومن بينهم "فريدريك" و"شمولر" ان الوحدة السياسية يجب ان تسبق الوحدة الاقتصادية ، نظرا لما تحققه من سلام سياسي يهيئ الجو للتعاون الاقتصادي [39].

ب: الأهداف الاقتصادية :

لقد قدم العديد من المفكرين الاقتصاديين جملة من المبررات الاقتصادية التي تستدعي قيام تكامل بين مجموعة من الدول ، والتي يمكن إجمالها فيما يلي [40]:

1: يتيح التكامل الاقتصادي فرصا اكبر لاقامة مشاريع اقتصادية كبيرة تتماشى مع اتساع السوق المشتركة للبلدان الداخلة في العملية التكاملية .

2: يقلل التكامل اقتصادي من المخاطر التي قد يتعرض لها كل من المستثمرين أو المنتجين ، وذلك بعد توفر الضمانات اللازمة لتصريف منتجاتهم من خلال السوق الواسعة التي تنشا نتيجة لقيام التكامل .

3: يؤدي التكامل الاقتصادي إلى توفير المناخ الملائم لتطوير المشاريع الصناعية لدى أعضاء التكامل ، وذلك من خلال تشجيع البرامج الإنمائية التي يمكن تنفيذها عن طريق تضافر الجهود المالية والعلمية للدول الأعضاء في ميدان البحوث والتجارب التطويرية التي تحتاجها المشاريع الاستراتيجية ذات الأساليب التقنية والمتطورة .

سابعا : نظريات التكامل الاقتصادي :

ازدهرت نظريات التكامل الاقتصادي في الخمسينيات في إطار التجربة الأوروبية للتكامل منذ ان قامت الجماعة الأوروبية للحديد و الصلب على الرغم من ظهور هذه النظريات قبل هذه الفترة بعقدين من الزمن على الأقل ، ومن بين نظريات التكامل الاقتصادي :

1:- النظرية الوظيفية :

يعتبر (ديفيد ميتراني) من ابرز منظري النظرية الوظيفية ، فقد نشر كتابه (كيفية تحقيق الحكومة الدولية) عام 1932ف ، والذي تناول فيه النظرية الوظيفية

---

[39] : د: محمد لبيب شقير ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1958ف) ص 412

[40] : د:- محمود الحمصي ، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1980ف) ص92

،يعتبر من اهم المؤلفات التي تناولت هذه النظرية . كما ان المفكر (ارنست هاس) يعتبر من ابرز أنصار هذه النظرية في كتابه المشهور(ما وراء الحدود القومية)[41]

تنطلق النظرية الوظيفيـــة من فرضية مفادها " ان العوامل الاقتصادية والتقنية ، وليست العوامل الثقافية و السياسية هي العوامـــل المؤثرة على مسار عملية التكامل "[42] ، لان التقنية الحديثة و المعاصرة لوسائل المواصلات والاتصالات بالإضافة إلى التقدم الصناعي و الاقتصادي هي عوامل كفيلة بدفع الدول ، وخاصة على المستوى الإقليمي إلى تحقيق مستويات عالية من التعاون ، و التغلب على العديد من المشاكل .

ان تحقيق التكامل الاقتصادي يقود في النهاية إلى تحقيق التكامل السياسي ، ويلاحظ على أنصار هذه النظرية انهم يؤكدون على ان التعاون التقني يقود إلى تحقيق تكامل على المستوى الإقليمي ، وان التكامل الاقتصادي يؤدي بدوره إلى تحقيق التكامل السياسي فيما بعد . ويؤكدون كذلك على إمكانية تحقيق كل ذلك على مستوى النظام الدولي ، على أساس ان التعاون التقني و التكامل الاقتصادي على مستوى النظام الدولي كفيل بتحقيق فكرة الحكومة العالمية[43].

وقد تأثرت التجربة الأوروبية للتكامل في الخمسينيات بآراء المدرسة الوظيفية حيث تأسست الجماعة الأوروبية للحديد و الصلب عام 1952ف . ولكن نجاح هذه الجماعة لم يؤد إلى انتقال عملية التكامل إلى المجالات الاقتصادية والتقنية الأخرى ، ومن هنا برزت الحاجة إلى تطوير هذه النظرية لكي تتماشى مع الظروف المحيطة بالتجربة الأوروبية في مجال التكامل . حيث قام (ارنست هاس) و مجموعة من الباحثين بتطوير هذه النظرية إلى النظرية الوظيفية الجديدة

2:- النظرية الوظيفية الجديدة :

لقد لاحظ أنصار الوظيفية الجديدة ان تحقيق أوروبا لمستويات عالية من التكامل لم يكن مرجعه كما توقع الوظيفيون طغيان الاعتبارات التقنية الاقتصادية

---

[41] :- د: مصطفى عبدالله خشيم ، **الشراكة المتوسطية – الاوروبية النتائج وردود الافعال** ، (بيروت : معهد الانماء العربي – 2002ف) ص58

[42] :- المرجع نفسه ، ص59

[43] :- عبدالمنعم سعيد ، **الجماعة الاوروبية - تجربة التكامل والوحدة** ، مرجع سبق ذكره ، ص8

على ما عداها ، ولكن الذي حدث على ارض الواقع الأوروبي ان الجماعة الاقتصادية الأوروبية تشكلت عام 1957 ف ، نتيجة لتأثير العوامل السياسية في المقام الأول . وعليه فان أنصار هذه النظرية قد انطلقوا بدورهم من فرضية مفادها " ان العوامل السياسية متمثلة في تلاقي مصالح الدول الأوروبية الست المؤسسة للجماعة الاقتصادية ، وقوة الإرادة السياسية لديهم ، دفع النخب السياسية إلى تحقيق مستويات عالية من التعاون في المجالات المختلفة"[44] . وبالتالي لم تلعب العوامل الفنية والاقتصادية الدور الذي كان متوقعا لها من جانب أصحاب المدرسة الوظيفية .

كما ان تفاعل القوى السياسية على الساحة الأوروبية ، متجسدا في جماعات الضغط والمصالح والأحزاب السياسية والبيروقراطية والضغوط الخارجية ، يعكس أيضا درجات مختلفة من الصراع يهدف في النهاية إلى تحقيق مصالح القوى السياسية الفاعلة في أوروبا .

ومن الحلول المقترحة للتقليل من مستوى الخلافات بين النخب والقوى السياسية إعطاء استقلالية وسلطات اكثر لتنظيم إقليمي جديد أو قائم يتخذ قراراته بناء على المصلحة الوطنية لكل دولة على حدة .

ويعكس التكامل عملية تعلم مستمرة بالنسبة للنخب السياسية الحكومية وغير الحكومية ، ينتج عنها توجيه نشاطات الدول من خلال منظمات إقليمية تمتلك سلطات فوق قومية . وتساهم عملية التعلم في تغيير ولاءات الأفراد حيث تصبح موجهة نحو منظمات التكامل وليس تجاه دولهم . وفي هذا الصدد عرف (ارنست هاس) التكامل الاقتصادي على انه " عملية تصبح في إطارها النخب السياسية في اكثر من دولة مقتنعة بتغيير ولاءاتها وطموحاتها ونشاطاتها السياسية لصالح تنظيم جديد تمتلك مؤسساته سلطات فوق قومية "[45] .

إذا ، فالعوامل السياسية ، وليست التقنية والاقتصادية هي التي أدت إلى تحقيق مستويات أعلى من التكامل بين الدول الأوروبية عام (1957ف) ، فالقادة

---

[44] :- مصطفى عبدالله خشيم ، **الشراكة الاوروبية – المتوسطية النتائج وردود الافعال** ، مرجع سبق ذكره ، ص60

[45] : - المرجع نفسه ، ص 55

السياسيون الأوروبيون تلاقت اراداتهم وحماساتهم السياسية لتأسيس تنظيم إقليمي يعكس مستوى أعلى من التكامل بالمقارنة بما كان علية حال الجماعة الأوروبية للحديد والصلب . وبالتالي يلاحظ ان العوامل السياسية تعتبر أهم من العوامل الاقتصادية في تحقيق التكامل . ولايعني ذلك بالضرورة ان أصحاب النظرية الوظيفية الجديدة يتجاهلون بالكامل أهمية العوامل الفنية والاقتصادية ، ولكنهم يؤكدون في نظريتهم على وجود سلم للأولويات لا يمكن تجاهله في التجربة الأوروبية .

كما ان فكرة الانتشار وجدت لها صدى في إطار السوق الأوروبية المشتركة ، حيث ان الإرادة السياسية والمصلحة المشتركة للدول المؤسسة للجماعة الأوروبية قامت بتوسيع السوق المشتركة ، راسيا عن طريق تأسيس أجهزة ومؤسسات مختلفة دعت الحاجة الماسة إليها من ناحية ، وأفقيا على قبول أعضاء جدد في الاتحاد الأوروبي ، حيث ارتفع عدد الدول الأعضاء من ست دول عام 1957ف ، إلى خمسة وعشرين دولة في عام (2004ف) .

انتقادات النظرية الوظيفية :- كغيرها من النظريات تعرضت النظرية الوظيفية لجملة من الانتقادات أبرزها ما يلي[46]:-

1:- صعوبة فصل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية عن السياسة .

2:- ان الدول لم تبد رغبة كافية في التخلي عن وظيفتها السياسية للسلطات الدولية .

3:- ان العديد من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية غير مؤهلة للتعميم على القطاع السياسي .

4:- ان إرادة التكامل أو الوحدة السياسية مرتبطة بإرادة الأطراف اكثر من ارتباطها بالوظيفة الاقتصادية أو الاجتماعية .

---

[46] :- المرجع نفسه ، ص65

3:- نظرية الاتحاد الجمركي :-

ان جذور نظرية التكامل الاقتصادي في الرأسمالية تقود إلى نظرية الاتحاد الجمركي ، وكان الظهور الأول لهذه النظرية في القرن السادس عشر.

ولكن الصيغة النظرية لهذه النظرية قامت على يد المؤلف (فاينر) في دراسته التي صدرت عام (1950ف) . وتعتبر هذه النظرية جزءا من النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية ، فلقد اوضح (فاينر) في دراسته ان إقامة الاتحاد الجمركي وما ينتج عنه من إزالة للضريبة الجمركية وتغير الأسعار النسبية للسلع في الأسواق المحلية لدى دول الاتحاد ستؤدي إلى إعادة توزيع مراكز الإنتاج والتأثير في رفاهية المواطنين في دول الاتحاد[47] .

وهذه النظرية تسير بفرضية مفادها " ان خلق التجارة ينتج عن انتقال السلع من المصدر المحلي المرتفع التكلفة إلى المصدر المنخفض التكلفة في أحد الأقطار الأعضاء – بعد إنشاء الاتحاد الجمركي – وهذا مفيد لدول الاتحاد لانه يؤدي إلى الاقتراب من التوزيع الأمثل للموارد ومن مستوى الإنتاج الأقل . بينما تتحول التجارة من انتقال السلع من مصدر أجنبي منخفض التكلفة – قبل إنشاء الاتحاد – إلى مصدر داخل الاتحاد مرتفع التكلفة بعد إنشاء الاتحاد " [48]. وتزداد قدرة الاتحاد على خلق التجارة عند توفر الشروط الآتية في الدول الأطراف في الاتحاد[49]:-

1:- ارتفاع مستوى الضريبة الجمركية فيما بين الدول الأطراف في الاتحاد قبل انضمامها إليه .

2:- تنافس اقتصادات الدول الأطراف مقابل مرونة أجهزتها الإنتاجية وتطورها.

3:- ارتفاع الأهمية النسبية لعلاقاتها التجارية مقابل انخفاضها مع الخارج .

---

[47] :- د: اسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية في الاصول والنظريات** ، (القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، 1991ف) ، ص437

[48] :- د: محمد الشافعي ، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية** ، (بيروت : دار النهضة العربية – 1977ف) ، ص 35

[49] :- المرجع نفسه ، ص40

4:- انخفاض نسبة تجارة هذه الدول بالنظر إلى إنفاقها القومي .

ومن خلال كل ما سبق نجد ان (فاينر) اقتصرت دراسته على اثر الاتحاد الجمركي على الإنتاج ،و أهملت أثره على الاستهلاك لافتراضها انعدام مرونة الطلب وثبات التكلفة .

ثم قام (ميد) بتطوير هذه النظرية ، وبين اثر الاتحاد على الاستهلاك ، فذكر " ان أعضاء الاتحاد سوف يزيدون استهلاكهم من المنتجات التي يستوردونها من الدول الداخلة في الاتحاد ، ويقللون من استهلاك السلع التي يستوردونها من خارج الاتحاد ، وهذا التوسع في الاستهلاك يوفر فرصة الحصول على المنافع الاقتصادية التي تنتج من خلق التجارة وتعادل أي خسارة لتحولها نتيجة قيام الاتحاد "[50]

وهناك مآخذ كثيرة على هذه النظرية منها ما يلي[51]:-

1:- عجز النظرية عن تقديم مبرر لاقامة الاتحاد الجمركي أصلا .

2:- تقوم النظرية على التحليل الاستاتيكي ، وهذا نتيجة فرضية إهمال ثبات الموارد وإهمال الزمن .

3:- ضعف معيار خلق التجارة وتحولها كمقياس للنتائج التي يمكن توقعها عند إقامة الاتحاد .

4:- لا يمكن تطبيق هذه النظرية بين الدول النامية نتيجة للأسباب التالية :-

ا _ أهملت النظرية مشكلات الدول النامية التي تعاني من ضعف الإنتاج .

ب _ تماثل وتنافس هياكلها الإنتاجية مقابل تخصصها في تصدير المواد الأولية للدول الصناعية .

ج _ ارتفاع نسبة تجارة الدول النامية مع الدول الصناعية مقابل انخفاضها مع بعضها البعض .

د _ ارتفاع تكلفة الإنتاج في الدول النامية بالمقارنة مع الدول الأعضاء .

---

[50] :- المرجع نفسه ، ص42

[51] :- عبد الرحمن يسري ، **الاقتصاديات الدولية** ،(القاهرة : الدار الجامعية ، طبع ، نشر ، توزيع – 2001ف) ص98

المبحث الثاني
مداخل التكامل الاقتصادي العربي

المبحث الثاني

مداخل التكامل الاقتصادي العربي

اتجهت بعض الدول العربية قبل قيام جامعة الدول العربية للقيام ببعض المحاولات في سبيل قيام مشاريع عربية مشتركة تُسهِّلُ وتدَعمُ عمليةَ الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة . ومن هذه المحاولات إنشاء نوع من التكامل الاقتصادي بين فلسطين وشرق الأردن بين عامي 1920-1948 ف . وكان من أهم مظاهره استخدام الجنيه الفلسطيني عملة رسمية ، كما اعتُبر مينائا حيفا ويافا الفلسطينيين وسيلتي الاتصال البحرية الوحيدة لشرق الأردن[52]. وبين عامي 1943و 1950ف قام اتحادٌ جمركي بين سوريا ولبنان ، ونص ميثاق هذا الاتحاد في مادته الرابعة : "أن تصبح للدولتين منطقة جمركية واحدة ، لها تعريفة جمركية موحدة تكفل الحرية التامة لانتقال السلع والأفراد"[53].

وعندما بدأ التفكير في إنشاء جامعة الدول العربية ، اجتمعت وفود بعض الدول العربية في مدينة الإسكندرية يوم 25-9-1944ف ، ووقّعت هذه الدول على بروتوكول سمي (بروتوكول الإسكندرية) وخص هذا البروتوكول التعاون في الشؤون الاقتصادية بنصيبٍ لا يقل في أهميته عن نصيب الشؤون السياسية . وارتكز هذا التعاون على عدة بنود كأن تتعاون الدول العربية الممثلة في اللجنة تعاوناً وثيقاً في عدة شؤون منها الشؤون الاقتصادية و المالية بما تضمه من حرية التبادل التجاري والجمارك وتوحيد العملة وتفعيل الزراعة والصناعة [54] .

بعد قيام جامعة الدول العربية في 22-3-1945ف ، اتجهت الدول العربية نحو إرساء دعائم العمل الاقتصادي العربي المشترك ، واستهلت ذلك بتشكيل لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية والمالية . وبعد خمس سنوات من قيام جامعة الدول العربية اتضح أن هذه اللجنة لم تعد الأداة الصالحة لرسم وتخطيط الاقتصاد العربي المشترك . ومن هنا قامت الدول العربية بإبرام معاهدة الدفاع المشترك

---

[52] :- د: تيسير عبدالجابر ، **دراسات في التكامل الاقتصادي العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 97

[53] :- د: فليح حسن خلف ، **اقتصاديات الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 275

[54] :- د: صليب بطرس ، **اقتصاديات الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص269

والتعاون الاقتصادي في 13-4-1950 ف ، وأنشأ في إطار هذه المعاهدة جهازٌ يتكون من وزراء الدول الداخلة في المعاهدة ، المختصين بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلهم عند الضرورة . وجاء في المادة السابعة من هذه الاتفاقية أن من مهام هذا الجهاز (النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية ، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما يقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف)[55].

إن المتتبع لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي يتضح أمامه أنه يمر بمراحل مختلفة ، شهد فيها مداً في إطار تحسن العلاقات العربية – العربية ، وانحساراً في ظل انتكاسات التضامن العربي وتراكم الخلافات السياسية .

ومن أجل أن يتحقق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية استخدمت هذه الدول عدة مداخل منها مدخل تحرير التجارة ومدخل حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية وغير ذلك من المداخل التي نجملها على النحو التالي :

أولا:- المدخل التجاري :

يعتبر من أول المداخل التي اتبعتها البلدان العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها ، فقد بدأت الدول العربية اتباع هذا المدخل على المستوى الجماعي سنة 1953ف ، أي بعد إنشاء جامعة الدول العربية بسنوات قليلة . وتقوم فكرة هذا المدخل على تنمية التجارة ، وتقوية المبادلات التجارية بين الدول العربية ، بما يؤدي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، ولكي يتحقق كل ذلك يجب أن تزال جميع القيود المفروضة على التجارة ، سواءً كانت جمركية أو إدارية ، وكذلك رفع القيود على النقد الأجنبي . ويرى أنصار هذا المدخل أن تحرير التجارة بين مجموعة من الأقطار يؤدي إلى قيام المنافسة بين المشاريع الإنتاجية المتشابهة في هذه الدول[56].

---

[55] :- د: محمد عبد العزيز عجمية ، فصول في الاقتصاد العربي ، (بيروت : دار النهضة العربية – 1986 ف) ص213

[56] :- د: محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها ، مرجع سبق ذكره ، ص337

وانسجاماً مع هذا المدخل عقدت الدول العربية العديد من الاتفاقيات ، منها ما هو جماعي ، ومنها ما هو ثنائي ، وهذه الاتفاقيات هي :

1 : الاتفاقيات الجماعية في إطار تحرير التجارة بين الأقطار العربية :

ا- : -اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة العبور بين دول جامعة الدول العربية : وُقِّعت هذه الاتفاقية ببيروت في 7/9/ 1953ف ، عندما عُقد المؤتمر الاقتصادي الأول للبلدان العربية . وصادقت على هذه الاتفاقية سبع دول عربية هي : المملكة العربية السعودية – مصر – العراق – الأردن – لبنان – سوريا – اليمن . ودخلت حيز التنفيذ في 1953/12/12ف [57]. وبعد ذلك انضمت الكويت عام 1962ف [58] ، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تنظيم المبادلات التجارية بين الدول الداخلة في هذه الاتفاقية على أساس توفير معاملة تفضيلية بين هذه الدول من خلال الوسائل التالية [59] :

1- إعفاء المنتجات الزراعية من الرسوم الجمركية ، شرط أن تكون من منشأ أحد الدول المتعاقدة .

2- إعفاء المنتجات الصناعية من ربع ضريبة الاستيراد ، شرط أن تكون من منشأ إحدى الدول المتعاقدة .

3- عدم فرض أي رسوم داخل الدول المستوردة تفوق ما يتم فرضه من رسوم على منتجاتها المحلية المماثلة .

4- توفير معاملة تفضيلية للدول المتعاقدة من حيث تراخيص الاستيراد والتصدير .

5- تسهيل حركة تجارة العبور عبر أراضي الدول المتعاقدة بكافة وسائل النقل .

---

[57] :- سليمان المندري ، **التطور التاريخي لاليات التكامل الاقتصادي العربي** ، في اليات التكامل الاقتصادي العربي ،(القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية – 1993ف) ص87

[58] :- د : عبدالهادي يموت ، **التعاون الاقتصادي العربي واهمية التعاون في سبيل التنمية** ، ط 3 ،(بيروت : معهد الانماء العربي – 1983ف) ص174

[59] :- د : فليح حسن خلف ، **اقتصاديات الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 284

وفي عام 1954ف ، تم تعديل هذه الاتفاقية ، ممّا أدى إلى توسيع نطاق السلع التي تُعفى من الرسوم الجمركية ، والسلع التي يسري عليها تخفيض الرسوم بنسبة 25 %[60] .

كما تم تعديل هذه الاتفاقية مرة ثانية في عام 1956ف ، وثالثة في عام 1957ف ، وكان التعديل الرابع والأخير (حتى الآن) في سنة 1959 ف .

ورغم هذه والتسهيلات التي توفرها الاتفاقية للدول المنضمَّة إليها ، والتعديلات التي طرأت عليها ، لكي تدعم وتسهل عملية انتقال السلع بين الدول المنضمة ، إلا أن تأثيرها بقى محدوداً لعدة أسباب ، منها انسحاب اليمن من الاتفاقية ، وعدم الاتفاق على جدول زمني للتخفيضات المقترحة ، إضافةً لتحكم الدول في نظم التصدير والاستيراد .

ومن جملة ما وجه إلى هذه الاتفاقية من انتقادات ، أن الإعفاءات والتخفيضات الجمركية التي تضمنتها قليلة ولا تكاد تصل في أحوال كثيرة لما وصلت إليه الاتفاقيات الثنائية . كما يؤخذ على هذه الاتفاقية أنها اعتبرت إزالة القيود الجمركية على البضائع ، أمرا يزيد من معدل التجارة بين البلاد العربية ، وهذا ما حصل بالفعل ، لكن ليس بالشكل المطلوب . كما يؤخذ على هذه الاتفاقية كذلك أنها لم تستهدف من تحرير التبادل التجاري تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية . إضافة إلى ذلك نجد أن الأحداث السياسية التي طرأت على الدول العربية خلال تلك الفترة ، شكلت عامل تجميد لهذه الاتفاقية ، فقد كان كل توتر بين البلدان العربية يتجسد بإبطاء تنفيذ الاتفاقية التجارية ، بل وحتى التملص منها أحياناً ، والمثال على ذلك ما حدث بين سوريا والعراق والأردن ، فعندما نشبت خلافات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، قررت سوريا والعراق إغلاق حدودها أمام السلع الأردنية . كما نجد من جهةٍ أخرى أن السعودية ولبنان والأردن ، عملت بشكلٍ جيد على إنجاح هذه الاتفاقية ، إلا إنها وجدت نفسها في وضع اللامساواة ، فقد منحت هذه الدول تسهيلات جمركية تسمح

---

[60] :- المرجع نفسه ، ص284

بوصول سلع من إنتاج عربي إلى أسواقها ، لكنها لم تُعامَل بالمثل من قبل الدول العربية المنضمة إلى هذه الاتفاقية [61] .

ب- السوق العربية المشتركة :-

في 13-8-1964ف، اتخذت أربع دول عربية منضمة إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية القرار رقم (17) والذي من خلاله تمت ولادة السوق العربية المشتركة[62] . واتفقت هذه الدول على أن تدخل اتفاقية السوق العربية المشتركة حيز التنفيذ مع بداية العام 1965ف[63]. وفي 31-3-1979ف ، اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورته الاستثنائية قرارا بتعليق عضوية مصر في الاتفاقية ، وسعت الدول العربية المنضمة إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة إلى تحقيق الأهداف الآتية[64] : حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الموقعة على الاتفاقية ، وحرية مبادلة السلع والمنتجات الوطنية والأجنبية بين الدول الموقعة على الاتفاقية حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي لأفراد الدول المتعاقدة وحرية النقليات والترانزيت والاستعمال الحر لوسائل النقل بجميع أنواعها[65] .

وحددت الاتفاقية مدة عشر سنوات أبتدأ من تاريخ سريانها ، ليتم إلغاء جميع الرسوم الجمركية والقيود من جميع الأنواع على مستوردات المنتجات الواردة من أراضي الدول الأطراف في الاتفاقية، ولكن بشكل تدريجي .

ويمكن تلخيص قواعد وبنود الاتفاقية على النحو التالي[66] :

1- يجب على جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية أن تقوم بتثبيت القيود الكمية والرسوم الجمركية والضرائب المختلفة المفروضة على الاستيراد والتصدير بين الدول

---

[61] :- د: عبدالهادي يموت ، **التعاون الاقتصادي العربي واهمية التعاون في سبيل التنمية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 117

[62] :- صادقت على قرار السوق العربية المشتركة اربع دول فقط هي (الاردن – سوريا - العراق – مصر) ثم انضمت ليبيا في عام 1977ف ، تليها موريتانيا في عام 1980ف ، ثم اليمن في عام 1982ف ، ليصبح عدد الدول سبع دول ، وفي عام 2001 ف انضمت فلسطين .

[63] :- المرجع نفسه ، ص221

[64] :- د: محمد محمود الامام ، **السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية** ، (القاهرة : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – 1996ف) ص8

[65] :- سليمان المندري ، " التطور التاريخي لاليات التكامل الاقتصادي العربي " ، في : طه عبدالعليم واخرون ، **اليات التكامل الاقتصادي العربي** ، (القاهرة : معهد البحوث والعمليات والدراسات العربية – 1993ف) ، ص 208

[66] :- د: محمد لبيب شقير ، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها – ج 1** ، مرجع سبق ذكره ، ص 430

الأعضاء في الاتفاقية ، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة .

2- وورد في المادة العاشرة من الاتفاقية ، بان تعفى كل من المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية – والمدرجة في الجدول (أ) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين بلدان جامعة الدول العربية وتعديلاتها الثلاثة – والتي تكون منشأها أحد الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة ، عند تبادلها بين هذه الدول إعفاء كاملا من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى . أما المنتجات التي من هذا النوع والتي لم تندرج في الجدول (أ) فيطبق عليها تخفيض تدريجي بنسبة 20% كل سنة من جميع الرسوم والضرائب .

3- أما المادة الحادية عشر من اتفاقية السوق العربية المشتركة ، فقد نصت على تخفيضات بقيمة 10% ابتداء من أول عام 1965ف ، كل عام ، على المنتجات الصناعية المدرجة في الجدول (ب) من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت .

4- والمادة الرابعة عشر من الاتفاقية تنص على أحقية الدول بتقديم طلب استثناء بعض المنتجات من التخفيض ، ويجب أن تكون الأسباب جدية ومبررة ، وبشرط أن يستمر الاستثناء بعد الموافقة عليه لمدة سنة واحدة فقط .

5- وهناك بعض الالتزامات التي يجب على الدول الأعضاء في اتفاقية السوق العربية المشتركة الالتزام بها ، وهذه الالتزامات هي[67]:

أ- يجب على الدول المنضمة إلى الاتفاقية الالتزام بعدم إعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الأطراف في السوق إلا بعد موافقة الدول المصدرة لها ، وهذا ما نصت عليه المادة السابعة من الاتفاقية .

ب- لا يجوز لأي دولة طرف في الاتفاقية منح أي دعم مهما كان نوعه لصادراتها من المنتجات الوطنية إلى الأطراف الأخرى المتعاقدة عندما يكون هناك إنتاج مماثل في البلد المستورد لهذه السلعة .

ت- أما المادة التاسعة من الاتفاقية فهي تنص على أن لا تحول الامتيازات أو الاحتكارات النافذة في الدول الأطراف في السوق العربية المشتركة دون تطبيق أحكام هذه السوق .

ث- والمادة الرابعة من الاتفاقية تنص على أن تطبق حكومات الأطراف المتعاقدة بينها مبدأ الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية مع الدول الغير أعضاء في السوق العربية المشتركة .

---

[67] :- د: سمير التنير ، **تطور السوق العربية المشتركة** ، (بيروت : معهد الانماء العربي – 1981ف) ص 45

ورغم كل مل سبق فان العرب فشلوا في إقامة السوق العربية المشتركة ، رغم مرور اكثر من نصف قرن ، حيث تبلغ التجارة العربية البينية 8.6% من أجمالي التجارة العربية ، وذلك وفق إحصاءات عام 1999ف ، ويرجع وذلك لأسباب كثيرة ومتعددة ، وسنحاول إن نجملها في النقاط الآتية[68] : أغفلت اتفاقية السوق العربية المشتركة – رغم ما تضمنته ديباجة القرار – وضع قواعد للتنمية العربية المتناسقة والمستمرة ، واقتصرت على وضع قواعد لتحرير التجارة ، وعندما اصدر المجلس قراريه (464) و (615) بشان التنمية المتناسقة المستمرة ، لم ينفذ منها شيء وبقي حبرا على ورق ،والمادة الرابعة عشر من الاتفاقية والتي تعطي حق استثناء بعض السلع من إعفائها من الرسوم الجمركية ، تشكل قصورا وثغرة في هذه الاتفاقية ، وقد ظهر ذلك جليا بعد اشهر قليلة من إنشاء السوق العربية المشتركة ، فقد طلبت جميع البلدان الأعضاء في الاتفاقية تطبيق هذا الاستثناء على قوائم تشمل العديد من السلع ، ووافق المجلس على طلبها جميعا ، بمقتضى قراره رقم (28) في 4-11-1964ف . وعلى الرغم من التسهيلات التي منحت للدول التي تريد الانضمام إلى هذه الاتفاقية إلا أن ست دول عربية فقط هي التي انضمت إليها ، وهذا يعني أن صفة الإجماع العربي غير متوفرة من هذه الاتفاقية ،وعلى الرغم من إقرار إنشاء صندوق تعويضي لمساعدة الدول الأقل تقدما لفترة مؤقتة فان شيئا من ذلك لم يحدث .

ج- اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين البلدان العربية سنة 1981ف:

لم يتم الوصول إلى إبرام اتفاقية جديدة لتيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981 إلا بعد أن تعثر مشروع السوق العربية المشتركة بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية . ففي 22-2-1978ف ، أصدر المجلس

---

[68] :- امزيد من التفاصيل انظر :
- سليمان المنذري ، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة** ، (القاهرة : مكتبة مدبولي – 1999ف) ص 192-194
- د: محمد عجمية ، **فصول في الاقتصاد العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص246-247
- د: محمد لبيب شقير ، **الوحدة الاقتصادية العربية جارها وتوقعاها – ج 1** ، مرجع سبق ذكره ، ص 434
- عبد المنعم السيد علي ، الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية متابعة وتقييم ، **المستقبل العربي** ، العدد 275 ، (يناير 2002 ف) ص47

الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قراره رقم (712) بإنشاء اتفاقية جديدة لتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية .

وهكذا عكف الخبراء العرب الذين استعانت بهم الإدارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية على وضع مشروع اتفاقية جديدة اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره رقم (248) بتاريخ 1981/2/27 ف ، وصادقت عليها كل من العراق والجماهيرية و الجمهورية العربية اليمنية و البحرين و الكويت والأردن و السعودية وفلسطين واليمن ، وتناولت هذه الاتفاقية مايلي[69]:

1- حددت الاتفاقية في مادتها الثانية نوعين من السلع ، نوع يطبق عليه تحرير كامل من الضرائب والرسوم ، ونوع يطبق عليه تحرير تدريجي :

أ- المادة السادسة من الاتفاقية حددت أنواع السلع التي يطبق عليها الإعفاء الكامل من الرسوم والضرائب وهي : السلع الزراعية والحيوانية بجميع أشكالها والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية ، والسلع النصف المصنعة والتي يعتمدها المجلس والسلع المصنعة التي يتفق عليها وفقا للقوائم المعتمدة من المجلس .

ب- أما المادة السابعة من الاتفاقية فهي تنص على أن يتم التفاوض بين الأطراف المعنية بشان التخفيض التدريجي للسلع ، أما الدول العربية الأقل نموا فان منتجاتها تمنح معاملة تفضيلية خاصة تتفق وظروفها .

ت- وبالنسبة المادة الرابعة عشر من الاتفاقية فإنها حددت معايير يتم الاسترشاد بها في السلع التي تخضع لتخفيض تدريجي .

2- وتتناول المادة الرابعة من الاتفاقية الاتفاق على عدد من القواعد بشان تجارتها مع الخارجي وهذه القواعد هي :

أ – فرض حد أدنى من الرسوم الجمركية على السلع التي تستوردها الدول الإطراف من غير الدول العربية والتي تكون منافسة للسلع العربية .

---

[69]:- جامعة الدول العربية ، **مجموعة قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (1953- 1980ف)** ، (تونس : الامانة العامة ، 1980ف) ، ص311

ب- تعطي الدول العربية الأطراف ميزة نسبية للسلع العربية في مواجهة السلع غير العربية المنافسة أو البديلة .

3- وقررت الاتفاقية بعض المبادئ العامة منها :

أ- المادة التاسعة من الاتفاقية تنص على انه لكي تكون السلع عربية يجب ان تتوفر فيها قواعد المنشأ والتي لا تقل القيمة المضافة عن إنتاجها في الدول العربية عن 40%.

ب- المادة العاشرة من الاتفاقية أعطت لصندوق النقد العربي تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يفرز حركة المبادلات التجارية .

ت- و المادة الثامنة عشر من الاتفاقية تلزم الدول الموقعة على الاتفاقية بالتعاون لتيسير النقل والمواصلات فيما بينها .

ث- أما المادة العشرين من الاتفاقية نصت على المقاطعة العربية لإسرائيل .

ج- لا تمنع الاتفاقية قيام درجة من التعاون تفوق ما هو منصوص عليه فيها بين أي دولتين في الاتفاقية ، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة عشر .

ح- أما المادة الرابعة عشر فتمنع إعادة تصدير المنتجات التي يجري تبادلها وفقا لأحكام الاتفاقية إلا بموافقة بلد المنشأ .

ومن المآخذ التي وردت حول اتفاقية عام 1981 إنها لم تحتو على آلية لتعويض وتعزيز تكافؤ المكاسب والفرص من تحرير التجارة البينية وقد أدى غياب آلية كهذه إلى تثبيط بعض الدول عن الإسراع في تحرير تجارتها البينية[70].

د ـ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981 (قرار المجلس رقم 1317 الصادر في 17 فبراير/ شباط 1997). يتناول

---

[70] :- د: محمد لبيب شقير ، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها (ج 1)** ، مرجع سبق ذكره ، ص445

البرنامج إقامة "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"بدءا من أول يناير 1998ف[71] .

ان الدول العربية التي أعلنت انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة هي16 دولة من مجموع 19 دولة مصدقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري والدول التي لم تنضم بعد هي الدول العربية الأقل نموا [فلسطين، السودان، الصومال، موريتانيا، واليمن] وتتوقع الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية إن تخصيص برنامج دعم فني ومادي لهذه الدول الخمس سيؤدى إلى إسراعها في الانضمام إلى المنطقة مع أن عددا منها قد بدأ باتخاذ إجراءات تنفيذية تمهيدا لانضمامها إلى المنطقة لاسيما السودان واليمن اللتان أعرب ممثلاهما عن قرب الانتهاء من هذه الإجراءات[72].

و يتضمن برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى القواعد والأسس والجدول الزمني الذي تلتزم بموجبه الدول الأطراف في الاتفاقية بالتحرير التدريجي للسلع العربية التي تدخل التبادل ومعاملتها معاملة السلع الوطنية لديها فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس والاشتراطات الوقائية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية. كما ينص على مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج [73]. كذلك راعى البرنامج وضع الدول العربية الأقل نموا فافرد لها بندا خاصا بالمعاملة ومنحها معاملة تفضيلية على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عليها . وحدد المجلس هذه الدول وفقا لتصنيف الأمم المتحدة وشمل فلسطين بهذه المعاملة[74].

---

[71] :- ابراهيم سعدالدين واخرون ، **العرب والتحديات الاقتصادية العالمة** ، (بيروت : المؤسسة العربية للنشر – 1999ف) ص22

[72] :- الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : خطوة في مسيرة التنمية والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية** ، (الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، يناير 2003ف) ص13

[73] :- موله عبدالله ، منطقة التجارة الحرة العربية : الامتحان الاخير لتجاوز العصبيات ، **المستقبل العربي** : العدد 262 ديسمبر 2000ف، ص58

[74] :- نبيل كحلة ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – رؤية مستقبلية ، **السياسة الدولية** ، العدد142 ، يوليو 2000ف ، 229

معوقات تطبيق منطقة التجارة الحرة : هناك مجموعة من المعوقات تقف في وجه تطبيق منطقة التجارة الحرة ومنها ما يلي[75] :-

1- الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل: نصت الفقرة 4 من المادة الأولى من البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة على أن يشمل التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل . وكان من المفترض أن تقوم الدول العربية بإدماج هذه الرسوم والضرائب ضمن هيكل تعرفتها الجمركية قبل إيداعها لدى الأمانة العامة كما هي في 1997/12/31 وليتم التخفيض التدريجي على أساسها .

2- إعادة التقييم الجمركي: يعتبر إعادة التقييم الجمركي أحد المعوقات التي تعترض تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية . وتنجم إعاقة التطبيق ليس فقط عن التعسف في تحديد القيمة الخاصة للرسم الجمركي على السلع العربية المستوردة من الدول الأعضاء ، وإنما تنجم أيضا عن تطبيق إعادة السلع العربية المستوردة من دولة عربية عضو ، بينما تؤخذ قيمة الفاتورة على ذات السلعة المستوردة من دولة أخرى غير عربية مما يخلق نوعا من التمييز ضد السلعة المستوردة ويحد من قدرتها التنافسية أمام السلع الأجنبية التي لا يطبق عليها إعادة التقييم .

3- قواعد المنشأ التفصيلية: يتطلب تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية استكمال إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية ، وقد كان غياب هذه القواعد سببا أساسيا في طلب العديد من الدول العربية للاستثناءات تجنبا لمنافسة السلع غير العربية وتمتعها بما تتيحه المنطقة من امتيازات للسلع العربية وذلك في حالة الاستمرار في تطبيق قواعد المنشأ الانتقالية التي تستخدم قاعدة القيمة المضافة وحدها كما يجرى به العمل حاليا.

---

[75] :- نفس المرجع السابق ، ص228

2 :-الاتفاقيات الثنائية لتشجيع التبادل التجاري بين الأقطار العربية وتنميته:

تم عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية ، وكان الغرض من إقامة هذه الاتفاقيات هو تنظيم جميع العلاقات الاقتصادية بين أطراف هذه الاتفاقيات . ويرجع اهتمام اغلب الدول العربية بهذه الاتفاقيات إلى عدة أسباب ، لعل ابرزها أن هذه الاتفاقيات تتميز بالمرونة ومراعاة الظروف الخاصة لكل دولة عضو فيها .

وإذا رجعنا إلى بنود هذه الاتفاقيات فإننا نجد تشابها كبيرا في المبادئ والقواعد التي وضعتها هذه الاتفاقيات ؛ فمثلا تشابها بين الاتفاق السوري – السعودي (21-10-1950ف) ، والاتفاق السوري- المصري (1950ف) ، والاتفاق المصري – الليبي (25-6-1953ف) ، والاتفاق المصري – اللبناني (2-9-1951ف) . وإذا نظرنا إلى هذه الاتفاقيات فإننا نجدها جميعا تؤكد على تيسير التجارة البينية بين هذه الدول ، وتنص كذلك على الدولة الأكثر رعاية .

وهناك مجموعة أخرى من الاتفاقيات تنص على إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من أحد إطراف الاتفاقية . وهذه الاتفاقيات هي الاتفاق السعودي – البحريني (21-4-1975ف) ، والاتفاق العراقي – الإماراتي (1-10-1977ف) ، الاتفاق السوري – السوداني (22-8-1974ف) ، الاتفاق السعودي – السوري (9-11-1955ف) ، والاتفاق المصري – السوري (29-1-1956ف) ، والاتفاق المصري – اللبناني (27-6-1956ف) . وهناك العديد من الاتفاقيات الأخرى التي تتناول كيفية تسوية المدفوعات الجارية .كما أبرمت اتفاقيات أخرى تنص على عدم خضوع المنتجات المحلية من إحدى طرفي الاتفاقية والمصدرة مباشرة إلى الطرف الآخر لرسوم تصدير .

ويؤخذ على جميع هذه الاتفاقيات إنها لا تختلف في مبادئها وأهدافها عن اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول جامعة الدول العربية الموقعة عام 1953ف[76].

ثانيا –مدخل تشجيع انتقال رووؤس الأموال وتسهيله:

اتجهت جهود الدول العربية منذ بداية الخمسينات إلى الأخذ بهذا المدخل كوسيلة من الوسائل المستخدمة للوصول إلى تكامل اقتصادي عربي كامل ، وظهر ذلك عن طريق الاتفاقيات الجماعية والثنائية بين بعض البلدان العربية التي وضعت الإطار التنظيمي لهذا المدخل . وبالنظر إلى هذه الاتفاقيات نجد أنها بدأت بسيطة ثم تطورت بحيث أصبحت تتجه أكثر فأكثر نحو الاتفاق على جوانب تنظيمية عديدة تسهم في إيجاد الجو الملائم لتشجيع هذا الانتقال وخلقه .

وبالنظر إلى الإطار التنظيمي والمؤسسي العربي لهذا المدخل نجد إن له عدة جوانب وهي :

1 : – **اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية :** تتضمن هذه الاتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وحرية انتقال رؤوس الأموال . وقد جرى التوقيع عليها في 7– 9 – 1953ف ، وصادقت عليها لبنان والأردن ومصر والسعودية وسوريا والعراق ، وحُدد موعد سريانها في عام 1954ف [77] . وتمنح هذه الاتفاقية مواطني الدول الداخلة فيها التسهيلات الآتية :

---

[76] :- لمزيد من التفاصيل انظر : 1:- نفس المرجع السابق ، ص 447- 452
2:- د: محمد عبدالعزيز عجمية ، **فصول في الاقتصاد العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص218- 221

[77] :- المرجع نفسه ، ص229

أ- تُلزِم الاتفاقية كل بلد طرف فيها بتسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية لبقية البلدان المتعاقدة ، ومنح هذه المدفوعات أقصى ما يمكن من المعاملة التفضيلية . حيث نصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية على ذلك [78].

ب- إذا كان نظام العملات الخارجية المطبق لدى بعض الدول الأعضاء يفرض قيوداً على تحويل مدفوعات المعاملات الجارية إلى بقية البلاد المتعاقدة ، أو إذا كان ميزان مدفوعات بعض الدول المتعاقدة لا يساعد على تحويل تلك المدفوعات بالعملات الأجنبية التي ترضاها الدول الأخرى . ففي هذه الحالة نصت الاتفاقية على أن تتعهد تلك الدول بمنح التسهيلات الآتية على الأقل [79] :

1- الحق في استعمال حساب الدائن لدى البلد ، لتسديد ما يستحق دفعه لها ، وتسديد جميع مستوردات البلد الذي يقيم فيه .

2- الحق في استعمال حساب الدائن لتسديد قيمة أي بضاعة تشترى من تلك البلد بقصد تصديرها إلى أي بلد مسموح التصدير له .

3- لهم الحق في أن يحولوا كل حسابه الدائن إلى المقيمين في أي بلد آخر من البلاد العربية الإطراف في هذه الاتفاقية .

ج:- أما ما يخص انتقال رؤوس الأموال فقد نصت هذه الاتفاقية (في نطاق القواعد التي تضعها كل دولة لحماية رؤوس أموالها أو رؤوس الأموال التي انتقلت إليها من التسرب خارج البلاد العربية المنضمة إلى هذه الاتفاقية) . (ولا تخضع رؤوس الأموال المنقولة بناء على هذه الاتفاقية لآية رسوم أو ضرائب استثنائية ، كما يجوز إعادة هذه الأموال إلى موطنها الأصلي)[80].

وقد عدلت هذه الاتفاقية أولا في 1954ف ، وشمل التعديل إمكانية تحويل الحساب إلى بلد متعاقد وليس إلى بلد آخر . كما خضعت للتعديل مرة ثانية في عام 1959ف ، بحيث يصبح انتقال رؤوس الأموال دون فرض ضرائب استثنائية من قبل الدولة التي تخرج منها هذه الأموال ، أو التي تدخل إليها على أن يخضع

---

[78] :- المرجع نفسه ، ص223

[79] :- د: محمد لبيب شقير ، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها (الجزء الاول)** ، مرجع سبق ذكره ، ص433

[80] :- د: فليح حسن خلف ، **اقتصاديات الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص286

عائد راس المال للضرائب التي تفرضها الدولة المستثمر فيها ويعفي من جميع أنواع الضرائب التي تفرضها الدولة الأصل[81].

ويؤخذ على هذه الاتفاقية بعض المآخذ منها : إنها لم تقم بإلغاء أنظمة الرقابة على أسعار الصرف المعمول بها في هذه الدول . وهذا أدى إلى ضعف فاعلية الاتفاقية . وكذلك لم تضع الاتفاقية أية التزامات محددة على عاتق الأعضاء بالنسبة لتسوية هذه المدفوعات ، إضافة إلى ذلك لم تنشئ الاتفاقية نظاما للتسوية متعددة الأطراف بين البلاد العربية ، تكون مهمته تيسير التجارة بين البلدان العربية في سهولة ويسر ، وهذا ما جعل الاتفاقيات الثنائية التي وقعت في تلك الفترة اكثر فاعلية في تسهيل انتقال رؤوس الأموال بين البلاد العربية [82].

2:- اتفاقية استثمار رووس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية (1972ف) : وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على هذه الاتفاقية بقراره رقم (456) في (29-8- 1970ف) ، وصادقت عليها كل من السودان وسوريا ومصر والكويت والأردن والجمهورية العربية اليمنية ، وأصبحت هذه الاتفاقية نافذة من تاريخ (20-2-1972ف) ، وتمت الموافقة على تعديل بعض أحكامها طبقا للقرار (648) ، في (3-12-1973ف) .

وتحث الفقرة الأولى من المادة الأولى كل بلد عربي بان يبذل جهده في لاجل تشجيع الاستثمار في الأقطار العربية الأخرى على سبيل التفضيل . والفقرة الثانية من هذه المادة تدعو الدول العربية المستقبلة لرؤوس الأموال بان تبذل جهدها في تيسير عملية الاستثمار .

والمادة الثانية تشجع الدول العربية على استثمار راس المال العربي في المشروعات العربية المشتركة ، أما المادة الثالثة فهي تلزم الدول العربية الأعضاء بتعريف المستثمر بكافة القواعد والأنظمة التي تحكم عملية الاستثمار .

---

[81] :- د: محمد عبدالعزيز عجمية ، فصول في الاقتصاد العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 234

[82] : - د: محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها (الجزء الاول) ، مرجع سبق ذكره ، ص427

والمادة الرابعة تلزم الدول الأعضاء كذلك بمعاملة الاستثمارات العربية دون تمييز عن راس المال الوطني .

أما المادة السادسة من هذه الاتفاقية تنص على عدم تأميم الاستثمارات العربية التي تقام في إقليمها ، والمادة السابعة تنص على أحقية المستثمر العربي في تحويل صافي استثماره وأرباحه والتعويضات التي يستحق . أما المادة الثامنة فهي تعطي الحق للمستثمر العربي في أن يقيم بأراضي الدولة المضيفة لممارسة نشاطه الاستثماري .

والمادة الحادية عشر من الاتفاقية أعطت الدول العربية غير الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية الحق في الانظمام للاتفاقية .

ورغم كل ما جاء في الاتفاقية من مواد مشجعة للاستثمار بين البلدان الأعضاء فيها ، إلا أن هناك بعض القصور فيها ومن بين جوانب القصور في الاتفاقية ما يأتي:

1:- هناك طرق أخرى محتملة للمساس بملكية الاستثمار غير الذي جاءت به المادة السادسة مثل تجميد الأموال ، وفرض الحراسة عن غير الطريق القضائي ، ونزع الملكية بطريقة غير قانونية وغيرها من الحالات التي لم تذكرها الاتفاقية بالرغم من تأثيرها في الاستثمار .

2:- هناك مجالات بعينها تحتاج إلى التنمية ، مثل المشاريع الزراعية . وفي هذه المشاريع يكون هامش الربح قليل . ومن هنا لا يوجد من يستثمر فيها . كما ان الاتفاقية لم تعط هذه المجالات الأفضلية في الاستثمار ، ولم تشجع إقامة مشاريع عربية مشتركة لأجلها .

3:-صندوق النقد العربي

وضعت الصيغة النهائية لاتفاقية صندوق النقد العربي في اجتماع الرباط في المغرب في أبريل من عام 1976ف ، وبدأ العمل بالاتفاقية في فبراير من عام 1977 ف[83]. وورد في اتفاقية إنشاء صندوق النقد العربي (أن حكومات الدول العربية، رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع

[83] :- المرجع نفسه ، ص495

عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية، فقد اتفقت على إنشاء هيئة عربية تسمى "صندوق النقد العربي" . وتكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة، كما يكون له حق التملك والتعاقد والتقاضي. وتقرر أن يكون مقر الصندوق في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة) [84]، وبذلك تأسس صندوق النقد العربي كهيئة عربية ذات شخصية اعتبارية مستقلة.

- **أهداف الصندوق:** يهدف صندوق النقد العربي إلى الإسهام في تحقيق الأغراض التالية [85]:

- تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء .

- العمل على استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها.، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.

- إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي.

- تقديم المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد التقنية للدول الأعضاء، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد، ويؤدي إلى تنميتها حينما يطلب منه ذلك.

- تطوير الأسواق المالية العربية.

- دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.

- تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية.

- تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

---

[84] :- انظر المواد الاولى والثانية والثالثة من اتفاقية صندوق النقد العربي

[85] :- انظر المادة الخامسة من اتفاقية صندوق النقد العربي

العضوية في الصندوق مفتوحة لجميع الدول العربية التي تصادق على اتفاقية الصندوق . وقد بلغ عدد الدول العربية التي وقعت على الاتفاقية حتى نهاية عام 1988 إحدى وعشرين دولة عربية، وهي تشمل كافة الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء جيبوتي[86].

وتركزت الجهود التي بذلها الصندوق في تطوير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على محورين رئيسيين :

1- الدراسات التي أعدها ويعدها الصندوق حول التجارة البينية العربية .

2-الجهود التي يبذلها الصندوق للبحث عن الوسيلة الملائمة لتشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ورغم كل ما ذكر من اتفاقيات في سبيل تحقيق انتقال رووس الأموال بين الدول العربية وما لم يذكر إلا ان هناك مجموعة من العقبات التي تقف في وجه انتقال رووس الأموال بين الدول العربية ومنها :

1:- عدم وضوح القوانين واللوائح والأنظمة التي وضعتها الدول العربية والتي عن طريقها تمنح المزايا والتسهيلات للاستثمارات العربية .

2:- غياب دراسات الجدوى للمشروعات التي يمكن الاستثمار فيها ، وغياب الترويج لها .

3:- اغلب الدول العربية لازالت تفرض قيودا على السلع العربية المصدرة إليها .

ثالثا:-مدخل انتقال الأيدي العاملة بين البلاد العربية:

الواقع أن انتقال القوى العاملة العربية لم يجر في إطار تكامل اقتصادي من أي نوع، ذلك لأن الاتفاقيات العربية الجماعية، التي صدرت تباعاً منذ عام

[86] :-د: محمد لبيب شقير ، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها (ج 1)** ، مرجع سبق ذكره ، ص495

1967م بقصد تنظيم هذا الانتقال وترشيده، بحسبانه واحداً من الوسائل العديدة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، لم تلق قبولاً إلا عند قليل من الأقطار العربية (المصدرة للعمالة)، وبذلك بقيت سوق العمل العربي "سوق تشغيل" فقط.

فإنه من الناحية النظرية يمكن القول إن حركة انتقال القوى البشرية المنتجة أو القادرة على الإنتاج، تمثل شكلاً من أشكال التكامل الاقتصادي العربي في مجال تبادل الموارد والطاقات البشرية، إذا كان يجري وفق خطة تكاملية شاملة وطويلة المدى، ووفق شروط وأحكام وترتيبات ناظمة لحرية انتقال تلك القوى لمصلحة قومية واضحة الأبعاد والغايات. لكن الأبحاث والدراسات والتحليلات المكرسة لمناقشة ظاهرة انتقال القوى العاملة العربية، وتدفقها باتجاه أقطار معينة تظهر أن ذلك لم يحصل في ظل أوضاع تكاملية مدروسة ومتفق عليها بصورة دقيقة بين بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال. كما أنه من الملاحظ ازدياد تدفق العمالة الوافدة الأجنبية -خصوصاً الآسيوية- على الدول العربية[87].

- الاتفاقيات العربية في مجال انتقال الأيدي العاملة :

وبخصوص الاتفاقيات العربية في مجال انتقال الأيدي العاملة فقد تم عقد الاتفاقيات الآتية [88]:

1:- الاتفاقية العربية لانتقال الأيدي العاملة (1967ف) : وافق مؤتمر وزراء العمل العرب على هذه الاتفاقية في عام 1967ف ، ووافق عليها مجلس الجامعة العربية في 7-3-1968ف ، وصادقت عليها كل من الأردن وتونس والجزائر والسودان والعراق وسوريا ولبنان وليبيا والمغرب واليمن الديمقراطي ومصر والكويت . وتنص المادة الاولى من الاتفاقية على تعهد البلدان العربية بتسهيل انتقال الأيدي العاملة فيما بينها ، والمادة الرابعة تجعل الأولوية في التشغيل للعمالة العربية ، أما المادة السابعة فهي تناولت تعهد الدول العربية بان

---

[87] :- د:صليب بطرس ، اقتصاديات الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص389

[88] :- د:محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها (ج 1) ، مرجع سبق ذكره ، ص655

يتمتع العمال العرب بالحقوق والمزايا التي يتمتع بها عمال الدولة الموجودون فيها.

2:- الاتفاقية العربية لانتقال الأيدي العاملة (1975ف) : تعتبر هذه الاتفاقية خطوة اكثر تقدما من اتفاقية (1967ف) . وقد أكدت على الحقوق والمزايا التي نصت عليها اتفاقية عام (1967ف) ، وأضافت أليها حق العمال في اصطحاب أسرهم إلى البلد المستقبل لهم . وهذا ما نصت عليه المادة الثانية الفقرة السادسة . أما المادة الثانية الفقرة الثامنة فهي تمنح حقا العمال في الحقوق النقابية في إطار التشريعات الوطنية للدولة المستقبلة ، أما المادة السابعة فأعطت الحق للدولة المستقبلة في تحديد الجزء من أجورهم الذي يسمح لهم بتحويله إلى بلدهم .

وربما بدأ من المنطقي على مستوى المجتمع أن استخدام أيد عاملة أجنبية من فئات متعددة يمثل وضعاً أكثر راحة وأقل جلباً للمتاعب من استخدام الأيدي العاملة العربية التي قد تنزع للاستقرار والتأثير في المجتمع ، إذ أن احتمال اندماج الآسيويين في البلاد أقل بكثير من العرب الوافدين الذين قد يتمكنون بحكم الثقافة المشتركة واللغة والتاريخ والعادات والدين من التداخل في مجريات الحياة العادية والاجتماعية والسياسية أيضا وقد تتعرض الدولة المضيفة لضغوط قد يصعب تجاهلها من البلدان العربية التي لها جاليات عمالية كبيرة[89].

ويبدو أن سوق العمالة العربية تكتنفها أوجه قصور مختلفة تحرمها سمة التكامل تتمثل في الآتي[90]:

1-عدم وجود تنظيمات فعالة لتوريد العمالة من البلاد العربية المصدرة لقوة العمل.

---

[89] :- نادر الفرجاني ، **الهجرة آلي النفط – ابعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية واثرها على التنمية في الوطن العربي** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1983ف) ص186

[90] :- د: محمود حمصي ، دور القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، **المستقبل العربي** ، السنة 13 ، العدد 143 ، (شهر 12 – 1990ف) ص139

2-نقص العمالة الماهرة على مستوى الوطن العربي ككل ، فلا يوجد فائض في العمالة الماهرة في الدول المصدرة للعمالة . وقد أدى الطلب على هذا النوع من العمالة في الدول العربية الخليجية -مثلاً- إلى ارتفاع أجورها في بلد المنشأ بشكل واضح.

وهناك نوعية من العمالة الماهرة باتت مطلوبة في البلدان العربية الخليجية ولا تتوافر أصلاً في البلدان العربية غير النفطية، ويعود هذا إلى استخدام تقنيات متقدمة في البلدان العربية الخليجية غير متوافرة في البلدان العربية الأخرى.

والنتيجة أن القوى العاملة العربية لم تمارس عملياً إلا تأثيراً تكاملياً محدود النطاق، شأنها في ذلك أقل من شأن العمالة الآسيوية المنافسة . فالتأثير التكاملي بقي ناقصاً، وهو ذو طبيعة مؤقتة تجعله قابلاً للزوال بمجرد عودة العمال إلى أقطارهم الأصلية.

رابعا :-مدخل المشروعات العربية المشتركة :

اغلب اقتصادات الدول العربية اقتصادات نامية ، وتتميز بضيق القاعدة الإنتاجية ، ومحدودية أنواع الإنتاج وتشابهها . ونتيجة لذلك توجهت الدول العربية إلى استخدام مدخل المشروعات المشتركة ، بهدف زيادة القدرة الإنتاجية ، وخلق سوق عربية واسعة ، ووفرة رؤوس الأموال العربية التي تميزت بها الدول العربية النفطية منذ عام 1973ف ، مع وجود حاجة ماسة إلى راس المال في البلدان العربية الأخرى . وترجع فكرة استخدام هذا المدخل إلى الفترة التي تلت إنشاء جامعة الدول العربية في الخمسينات[91]. ففي 10-4-1964ف ، وافق مجلس الجامعة العربية على إنشاء شركة عربية مساهمة لاستغلال الأراضي الزراعية في فلسطين وشرائها ، وهذه تعتبر أول شركة عربية مشتركة[92].

---

[91] :- د: الياس غنطوس ، دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي_ ، المستقبل العربي ، السنة السابعة ، العدد 66، (شهر اغسطس 1984ف) ، ص18

[92] :- د: عبدالوهاب رشيد حميد ، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة "الطموحات والاراء " ، مرجع سبق ذكره ، ص191

ويرجع اهتمام الدول العربية بهذا المدخل لسببين مهمين هما : السبب الأول ان هذا المدخل وسيلة لتحقيق تكامل جزئي ، مما يجعل قبوله اسهل من قبول سياسات التكامل الأكثر شمولا مثل الاتحاد الجمركي ، والسبب الثاني انه صيغة مرنة لا تجعل البلدان الغنية مجرد جهات مقرضة ، بل مالكة ومساهمة في الإشراف والإدارة . وكما ان هذا المدخل يعفي الدول الفقيرة من أعباء سداد القروض وفوائدها .

وبالنظر إلى المشروعات العربية المشتركة وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية ، يتبين ما ياتي[93]:

1:- ان المشروعات العربية المشتركة في بداية الثمانينات بلغ عددها (135) مشروعا عربيا ثنائيا ، و(17) مشروعا عربيا جماعيا .

2:- وفي منتصف الثمانينات حصل تطور في عدد المشاريع .حيث بلغ عدد المشاريع العربية الثنائية (210) مشروعا ، و(181) مشروعا عربيا جماعيا .

3:- احتل قطاع التمويل المرتبة الاولى في عدد المشاريع . حيث بلغ (54) مشروعا ثنائيا ، و(69) مشروعا جماعيا . وبهذا يتبين مدى استحواذ هذا القطاع على النسبة المهمة من الأموال العربية ومعظم هذه المشاريع مرتبط بالأسواق النقدية والمالية الدولية ، وهذا ما يحرم الدول العربية من هذه الأموال .

4:- واحتل قطاع الصناعة التحويلية المرتبة الثانية من حيث الأهمية ، حيث بلغ عدد المشاريع العربية الثنائية (58) مشروعا ، وعدد المشاريع الجماعية (36) مشروعا . ولكن إذا أمعنا النظر في هذه المشاريع نجد ان نسبة 70% من هذه المشاريع هي مشاريع عربية دولية ، وهذا ما يؤشر إلى اعتماد الدول العربية في إقامة هذه المشاريع على الدول الأجنبية اكثر من اعتمادها على بعضها البعض

5:- واقل القطاعات نصيبا من المشاريع المشتركة هو قطاع الزراعة إذ بلغت المشروعات الثنائية (23) مشروعا ، أما المشاريع الجماعية فقد بلغت (1)

---

[93] :- لمزيد من التفاصيل انظر : - المرجع نفسه ، ص198-208
- د: صليب بطرس ، اقتصاديات الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص288- 290
- د: فليح حسن خلف ، اقتصاديات الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص300-302

مشروعا ، وهذا ما يبين ضعف اهتمام الدول العربية بهذا القطاع رغم أهميته في تحقيق الأمن الغذائي العربي .

خامسا :- مدخل التنسيق في المجالات الاقتصادية العربية والدولية :

بما ان الهدف من التكامل الاقتصادي هو تحقيق التنمية بمعناها الواسع ، فان هناك من يرى ان الطريق السليم للوصول إلى ذلك هو عن طريق التخطيط وتنسيق خطط التنمية . ومن هنا اعتمدت الدول العربية مدخل التنسيق كأحد المداخل التي من خلالها يمكن ان يتحقق التكامل الاقتصادي العربي[94].

وإذا رجعنا إلى الاتفاقيات العربية ، فيمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من صور التنسيق وهي :

1:- تنسيق الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية : وهذه الصورة من صور التنسيق لا تقتصر على قطاع أو جانب معين من جوانب الاقتصاد ، ولكنها تشمل على تنمية اقتصاد الدولة العربية ككل ، وبحيث تكون هذه التنمية بالتنسيق مع الدول العربية الأخرى ، وتكون هذه التنمية في سبيل تحقيق تكامل اقتصادي عربي ، وهذا ما نصت عليه المادة التاسعة الفقرة الثانية (أ) من اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الأقطار العربية[95] . وفي سنة 1975ف ، اصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراره رقم (700) والذي ينظم خطط التنمية والتنسيق بين الأقطار العربية[96].

2:- تنسيق السياسات الاقتصادية في بعض المجالات : وهذا النوع من التنسيق يكون على المستوى القطاعي ، وليس على صعيد اقتصاد الدولة ككل كما في النوع السابق ، وهذا ما نص عليه العديد من اتفاقيات المنظمات العربية

---

[94] :- د: صليب بطرس ، **اقتصاديات الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص279-281

[95] :- د: محمد لبيب شقير ، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها (ج 1)** ، مرجع سبق ذكره ، 344

[96] :- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، **قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من يونيو 1964ف الى يونيو 1975ف** ، ص253

المتخصصة بمجالات أو قطاعات معينة . فمثلا ميثاق منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط في مادتها (29) ألزم الدول الأعضاء فيها بالتنسيق في السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها[97].

3:- تنسيق موقف البلدان العربية في مواجهة بعض المشكلات الاقتصادية الدولية أو في المؤتمرات الدولية ، وهذه الصورة من صور التنسيق يمكن ان تحقق بعض المزايا والمنافع السريعة والمباشرة للدول العربية إذا أحسنت التنسيق فيما بينها في المحافل والمؤتمرات الدولية .

ونصت المادة التاسعة الفقرة الثانية (ب) من اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية على تنسيق سياسات التجارة الخارجية بما يكفل تحقيق اكبر منفعة[98].

---

[97] : ـ د: محمد لبيب شقير ، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها (ج 1)** ، مرجع سبق ذكره ، ص344

[98] : المرجع نفسه ، ص345

الفصل الثاني
مقومات التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد

لكي تتمكن أي مجموعة من الدول في العالم من ان تتكامل فيما بينها ، يجب ان تتوفر لديها جملة من المقومات التي تجعل من الوصول لذلك التكامل أمرا سهلا وميسورا . ولعل المتتبع للأبيات العلمية التي تناولت موضوع التكامل الاقتصادي العربي بشكل أو بأخر ، يلاحظ ان معظم المحللين يجمعون على ان المنطقة العربية تمتلك اغلب مقومات التكامل التاريخية والاجتماعية والجغرافية والبشرية والاقتصادية .

وعلى الرغم من ان معظم التكتلات الاقتصادية التي قامت في العالم ، لم تتوفر لديها جميع المقومات التي سبق ذكرها ، فانه يمكن القول ان بعضها قد حقق نجاحا كبيرا في مسيرة التكامل الإقليمي ، حتى وصل إلى مراحل متقدمة منه ، ولعل الاتحاد الأوروبي خير مثال على ذلك . وبدراسة تجربة التكامل الاقتصادي العربي ، يلاحظ ان هذه التجربة قد سبقت الاتحاد الأوروبي من حيث تاريخ التفكير في التكامل الاقتصادي الإقليمي بين أعضائها . فقد أسست الدول العربية الإطار المؤسسي والتنظيمي للعملية التكاملية المتمثلة في جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ، محاولة بذلك الاستفادة من ابرز المقومات التي تجمع بينها ، تلك المقومات التي لو استغلت كما ينبغي ، لجعل من التجربة العربية نموذجا فريدا للتكامل الاقتصادي الإقليمي في العالم . وفي هذا الفصل سوف نقوم باستعراض هذه المقومات من خلال مبحثين :

المبحث الأول سيتناول المقومات الطبيعية للتكامل الاقتصادي العربي .

المبحث الثاني يستعرض المقومات البشرية للتكامل الاقتصادي العربي .

المبحث الأول
المقومات الطبيعية للتكامل الاقتصادي العربي

المبحث الأول

المقومات الطبيعية للتكامل الاقتصادي العربي

يمتلك الوطن العربي مجموعة من المقومات والعوامل التي تسهل عملية التكامل بين أقطاره . ومن بين هذه المقومات ، المقومات الطبيعية وهي جميع الظواهر الجغرافيه التي تمنحها طبيعة الأرض ، من مساحة وتضاريس ومناخ وثروات معدنية ومائية وحيوانية وغطاء نباتي . وجميع هذه المقومات من هبة الخالق والطبيعة ولم يتدخل الإنسان في الغالب إلا بجمعها وتوظيفها واستغلالها[99].

أولا : الموقع والمساحة :- يشغل الوطن العربي موقعا جغرافيا متميزا ، فهو يقع بين دائرتي عرض (2) درجة جنوب خط الاستواء ، و(37) درجة شمال خط الاستواء ، وبين خطي طول (16) درجة غرب خط غرينتش ، وخط طول (60) درجة شرق خط غرينتش . ويحد الوطن العربي من الشمال البحر الأبيض المتوسط وتركيا ، فهو بمثابة الجسر الذي يربط قارات العالم القديم ببعضها البعض ، ويشرف الوطن العربي على ثلاث مسطحات مائية تعتبر من أهم المسطحات المائية العالمية وهي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي ، ويطل الوطن العربي كذلك على المحيط الأطلسي والمحيط الهندي[100]، ويتحكم الوطن العربي في أهم المضائق والممرات المائية في العالم وهي مضيق جبل طارق وقناة السويس ومضيق هرمز ومضيق باب المندب ،و تبلغ مساحة الوطن العربي 13.38مليون كم ــ فيما عدا مساحات العديد من الأراضي العربية المحتلة والتي يقدر إجمالي مساحتها نحو نصف مليون كم ــ و

---

[99] :- د: احمد رمضان شقلية ، التكامل الاقتصادي العربي " دراسة جغرافيا " ، (طرابلس : الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان – ب، س، ن) ص17

[100] :- د: سعود شواقفة واخرون ، دراسات في جغرافيا الوطن العربي ، (عمان : دار عمار – 1991ف) ص7

يقع اغلب هذه المساحة اى75.4 % من المساحة الكلية من مساحة الوطن العربي في شمال أفريقيا ،و 24.6 % في جنوب غرب قارة آسيا[101].

و المتأمل للوطن العربي يجد ان لموقعه مميزات جغرافية أهمها :

1:تماسك الوطن العربي : فمن ينظر إلى الخريطة يجد انه لا توجد فواصل طبيعية تسهم في تجزئته باستثناء شريط البحر الأحمر ، و لم يكن هذا البحر عائقا لعمليات الاتصال بين جناحيه الأفريقي و الآسيوي في أي وقت ، فقد تخطاه العرب برا عن طريق سيناء ، أو بحرا عن طريق السفن[102] . لذا يمكن ان نقول ان الوطن العربي يتمتع بطبيعة جغرافية تجعل منه رقعة متماسكة .

2 **: السيطرة على الممرات المائية الهامة:** يسيطر الوطن العربي على ممرات مائية تعتبر من أهم الممرات المائية في العالم وهي قناة السويس ، ومضيق باب المندب ، و مضيق هرمز و مضيق جبل طارق[103].

3**:الأهمية الاستراتيجية :** ازدادت أهمية الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية ،و اندلاع الحرب الباردة بين العملاقين أمريكا و الاتحاد السوفيتي السابق و نتيجة لموقعه المتميز بين قارات العالم القديم بدا موقع الوطن العربي يؤثر بوضوح بقضايا السلم العالمي.

4: الاتصال المناخي[104]**:** ان امتداد الوطن العربي بين خطى عرض 2درجة جنوب خط الاستواء ، و 37درجة شمال خط الاستواء ، يجعل منه إقليم انتقال مناخي . وبذلك تتنوع الأقاليم المناخية من المناخ المدارى في أجزائه الجنوبية ،إلى مناخ البحر المتوسط في أجزائه الشمالية ،و هذا الامتداد الكبير للوطن العربي يزيد من تنوع الحاصلات الزراعية ، و البلاد العربية لا تحتاج من الحاصلات الزراعية إلا حاصلات المناطق الحارة مثل المطاط و الكاكاو و الشاي و غيرها.

---

[101] :- عادل فهمي محمد ، **دراسات حول التنمية في الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص151

[102] :- ابراهيم ياسين الخطيب ، **التنمية في الوطن العربي** ، (عمان : مكتبة الران العلمية – 1989ف) ص16

[103]:- د:محمد صبحي عبدالحليم واخرون ،**الوطن العربي – ارضه – سكانه – موارده** ، ط 8 (الفاهرة : المكتبة الانجلو مصرية – ب ، س ، ن) ص13

[104]:- د:نعيم الطاهر ، **جغرافيا الوطن العربي** (عمان : دار البازوزي العلمية للنشر والتوزيع – 2002ف) ص13

ثانيا: التضاريس والمناخ :-

أ: التضاريس: تختلف مظاهر السطح في الوطن العربي من منطقة عربيه آلي أخرى ، ففيه نجد الجبال و الهضاب الواسعة ، والسهول الفسيحة والضيقة والأنهار المتدفقة والوديان الجافة ، والكثبان المتحركة و بحار الرمال الواسعة والصحارى ا الصخرية ،و تتفاوت أراضي الوطن العربي ما بين 400متر تحت سطح البحر ، وما يزيد عن 4000متر فوق سطح البحر[105].

و يمكن تقسيم الوطن العربي من حيث المظاهر التضاريسية إلى الوحدات الرئيسية الآتية :

1: الهضاب: وتشمل معظم الوطن العربي من حيث المساحة ، فهي تمتد من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ،ويمكن تقسيم الهضاب في الوطن العربي على النحو التالي[106] :

- **هضبة أفريقيا الشمالية:** وهى هضبة عظيمة الاتساع ، ويبلغ اتساعها من الشرق إلى الغرب عند أقصى اتساع إلى حوالي 5000كم ، ويبلغ اتساعها من الشمال إلى الجنوب حوالي 2000كم وتشغل هذه الهضبة ما يعرف بالصحراء الكبرى وهى أوسع صحارى العالم قاطبة.

-**هضبة شبه الجزيرة العربية :** وتشغل معظم أراضى الجزء الأسيوي من الوطن العربي ، وتمتد من الخليج العربي في الشرق إلى مرتفعات البحر الأحمر في الغرب ، ومن بحر العرب في الجنوب حتى حدود الوطن العربي في الشمال ، وهى تشبه في ملامحها التكوينية هضبة شمال أفريقيا.

2: الجبال: توجد الجبال في أطراف الوطن العربي فهي تشكل حاجزا طبيعيا أو حدودا طبيعية للوطن العربي . ففي الجزء الأفريقي توجد جبال أطلس ، وهى سلسلة جبال متصلة تسير موازية لسواحل البحر الأبيض المتوسط تبدأ في الجنوب الغربي عند ساحل المحيط متجهة نحو الشمال الشرقي ، مخترقة المغرب

---

[105]:- د: محمد صبحي عبدالحليم واخرون ، **الوطن العربى ارضه – سكانه – موارده** ، مرجع سبق ذكره ، ص 41

[106]:- د: فتحي محمد ابوعيانة ، **جغرافيا العالم العربي** (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية – 2000ف) ص38

والجزائر وتونس حتى الرأس الطيب في تونس . ويبلغ أقصى ارتفاع لها إلى(400 م) عن مستوى سطح البحر تمتد لمسافة 1500كم . وهناك منحدرات كردستان وتقع هذه المنحدرات في الشمال والشمال الشرقي من الجزء الأسيوي من الوطن العربي ، ويبلغ أقصى ارتفاع لهذه المنحدرات (3500) م فوق سطح البحر .

وهناك مرتفعات البحر الأحمر في مصر والسودان وتمتد من قناة السويس حتى هضبة الحبشة ، ويبلغ أقصى ارتفاعها(2181 م) عن سطح البحر ، وفي شبه الجزيرة العربية توجد جبال الحجاز وعسير ومرتفعات اليمن وتمتد هذه المرتفعات من خليج العقبة في الشمال ، وبمحاذات الضفة الشرقية للبحر الأحمر، وحتى عدن في الجنوب وتمتد لمسافة(1800 كم) ، ويبلغ أقصى ارتفاع لها (1300م) فوق سطح البحر. وهناك مجموعة من المرتفعات جنوب الصحراء الكبرى مثل جبال العوينات وتقع عند التقاء الحدود الليبية المصرية – السودانية ، ويبلغ أقصى ارتفاعها (1935م) فوق سطح البحر ، وجبال تيبستى تقع عند الحدود الليبية – التشادية وتبلغ أعلى قمة فيها (2286م) فوق مستوى سطح البحر ،وجبال الهبار جنوب الجزائر[107].

3: السهول: تنقسم السهول في الوطن العربي إلى نوعين من السهول وهى سهول فيضية وسهول ساحلية[108] :

– **السهول الفيضية** : ويقصد بها السهول التي كونتها الأنهار مثل سهل دجلة والفرات في العراق ، وسهول وأدى النيل في مصر.

---

[107] :- لمزيد من التفاصيل :
_ د:محمد خميس بركة ،**جغرافيا العالم العربي** ، ط 3 (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية – 1999ف) ص55
_ د: صبري فارس الهيثي واخرون ، **جغرافيا العالم العربي** ، (عمان : دار الصفاء للنشر والطباعة – 1999ف) ص37

[108]:- لمزيد من التفاصيل :
_ د: هشام سعيد واخرون ، **الاسس الجغرافيا في التكامل الاقتصادى العربي** (دمشق : دار دمشق للطباعة – ب ، س ، ن)ص60-66
_ د: سارة حسن منيمنة ، **في جغرافيا الوطن العربى** (بيروت : دار النهضة العربية – 1990ف) ص46-50

- **السهول الساحلية** : وهى عبارة عن شريط متصل على طول السواحل العربية وتختلف من منطقة إلى أخرى من حيث اتساعها وطبيعة تكوينها وكمية الأمطار ويمكن تقسيمها إلى :

1: السهول الساحلية للبحر المتوسط والمحيط الأطلنطي : وهى أطول السهول الساحلية العربية ، وهى تمتد من شمال سوريا إلى الجنوب الغربي للمغرب على سواحل المحيط الأطلسي ، وهى مهمة من الناحية الاقتصادية ومزدحمة بالسكان .

2: السهول الساحلية للبحر الأحمر وبحر العرب : وتمتد هذه السهول على ضفتي البحر الأحمر من الشرق والغرب ، وعلى بحر العرب وهي سهول ضيقة بصفة عامة وأراضيها قل ان تصلح للزراعة .

3:السهول الساحلية للمحيط الهندي في الصومال :وهى متسعة وتزداد اتساعا كلما اتجهنا للجنوب ويخترقها نهرا جوب وشبيل .

4:السهول الساحلية للخليج العربي: وتمتد على طول سواحل الخليج العربي ، وهى غنية بالبترول.

4-سواحل الوطن العربي: يطل الوطن العربي على بحار ومحيطات وخلجان وسواحل يزيد طولها عن 14الف كم وهى بصفة عامة قليلة التعاريج والخلجان ،وبالتالي لا تصلح كثيرا لقيام الموانى الطبيعية[109].

ب: المناخ :- يمتد الوطن العربي بين درجتي عرض "2" جنوب خط الاستواء ، و"37" شمال خط الاستواء . وهذا ما جعله منطقة تنوع مناخي ، وهو يشكل ابرز خصائصه الطبيعية حيث يسود الوطن العربي خمسة أقاليم مناخية رئيسية ، إذ هناك المناخ المتوسطي البحري المعتدل ويشمل سواحل الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، حيث الأمطار جيدة بشكل عام ، وهناك المناخ المتوسطي القاري وأمطاره متوسطة ويتركز في السهول الداخلية ، وهناك

---

[109]:- د: محمد صبحي عبدالحكيم (واخرون) ، **الوطن العربي ارضه – سكانه – موارده** ، مرجع سبق ذكره ، ص67

المناخ الجبلي ويمتاز بالأمطار الغزيرة والثلوج ويشمل الجبال العالية في لبنان وجبال أطلس ، والمناخ المداري الموسمي ذو الأمطار الصيفية الغزيرة ويمتد جنوب شبه الجزيرة العربية إلى وسط وجنوب السودان والصومال. والمناخ السائد في اغلب الدول العربية هو المناخ الصحراوي ويشمل حوالي (80 %) من مساحة الوطن العربي [110].

ثالثا : الموارد المائية في الوطن العربي :-

يقع حوالي 80% من المساحة الكلية للوطن العربي في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة التي تتسم بسقوط متذبذب للأمطار على مدار السنة، وبالتغير في كمياته من سنة إلى أخرى. وإذا كانت مساحة الوطن العربي تمثل 10.2% من مساحة العالم فإن موارده المائية لا تمثل سوى 0.5% من الموارد المائية المتجددة العالمية.

ويشير بعض المصادر إلى أن جملة الموارد المائية العذبة المتاحة في الوطن العربي تقدر بما يقارب 7734 مليار متر مكعب . ويقدر أجمالي المياه الغير التقليدية المتمثلة في مياه التحلية والصرف الصحي المتاحة بحوالي 13.4مللي متر مكعب في السنة[111].

وهناك من يصنف الدول العربية وفقا لمواردها المائية على النحو التالي[112]:

ا: دول يوجد لديها فائض من المياه طول العام وهي مصر والعراق والسودان .

ب: دول تتميز بوجود فائض من المياه في بعض المواسم من العام وعجز في مواسم أخرى وهي سوريا ولبنان والأردن وفلسطين وتونس والجزائر والمغرب واليمن والصومال .

---

[110] د.فتحي محمد ابو عيانة ، **جغرافيا العالم العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص43

[111] جامعة الدول العربية واخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004ف** ، الفصل الثالث ، ص6

[112] : ابراهيم الهطلاني ، **اشكاليات التكامل الاقتصادي العربي** ، في www.aljazeera.net

ج: دول تتميز بوجود عجز مائي طول العام وهي باقي الدول العربية .

وبالنظر إلى المياه العذبة الموجودة في الوطن العربي نجد أنها تنقسم إلى نوعين وهي :

1: المياه السطحية : وهي مياه الأنهار ومنها[113]:

ا: نهر النيل : وهو نهر دولي ينبع من بحيرة فكتوريا في أثيوبيا ويمر بمصر والسودان بالنسبة إلى الدول العربية ويبلغ إجمالي طوله 6700كم ، وحجم تصريفه السنوي من المياه يبلغ 90 مليار متر مكعب .

ب: نهري دجلة والفرات : وهما نهران ينبعان من تركيا ويصبان في الخليج العربي ، في العراق ، ويبلغ طول نهر الفرات 2350كم ، يمر منه 700كم في الأراضي السورية . أما نهر دجلة فيبلغ طوله 1800كم ، ويلتقي النهران شمال مدينة البصرة العراقية ، ويبلغ تصريفهما من المياه حوالي 85مليار متر مكعب من المياه في العام .

ج:هناك مجموعة انهار في المغرب :وهى انهار يبلغ متوسط طولها 400كم ومتوسط تصريفها 400مليون متر مكعب سنويا ومن أمثلتها نهر الملوية وسيبو وأبو الرقراق وتنسيفت وسوس ودرعة والمجرة .

ء:انهار بلاد الشام والأردن :نهر الأردن ينبع من منطقة جبال الشيخ ويصب في البحر الميت ،ونهر الليطان يبلغ طوله 160كم وينبع من لبنان ويصب في البحر الأبيض المتوسط ، وكذلك انهار بحري البدى والعاصي ، وكلها تنبع من جبال لبنان وتصب في البحر الأبيض المتوسط .

---

[113] لمزيد من التفاصيل انضر : _ ابراهيم ياسين الخطيب واخرون ،**التنمية في الوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص24

_ د: هشام سعيد واخرون ، **الاسس الجغرافيا للتكامل الاقتصادي العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص56

- جامعة الدول العربية واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي 2002ف

2:المياه الجوفية : فيما يتعلق بالمياه الجوفية في الوطن العربي هناك من يصنفها على النحو التالي[114] :

1:المياه الجوفية المتجددة: وتوجد هذه النوعية من المياه الجوفية في المناطق التي يزيد تساقط الأمطار فيها عن 350ملم سنويا وهى المناطق الجبلية في سوريا ولبنان والأردن والجبل الأخضر في الجماهيرية وجبال أطلس .

ب:المياه الجوفية الغير متجددة :وهي مياه قديمة وتوجد في خزانات مائية هائلة ، ومن اشهر هذه الخزانات خزاني العراق الشرقي والغربي ،وخزان جنوب غرب ليبيا وخزاني الكفرة والسرير في ليبيا وخزان الصحراء الغربية في الشمال الغربي من السودان وجنوب غرب مصر وخزان الربع الخالي في جنوب السعودية . وتقدر كمية المياه في هذه الخزانات حوالي 100الف كم . ومن هنا نجد انه إذا جمعنا مقدار الموارد المائية السطحية والجوفية معا ،فإننا سنحصل على

(322) مليار متر مكعب من المياه ، وهذه كمية كافية فيما لو استثمرت جيدا ،ولكن هذا لا يحدث إلا بسياسات مائية علمية رشيدة .

رابعا :- الثروة الحيوانية و السمكية:

يمتلك الوطن العربي ثروة حيوانية وسمكية ضخمة وتنقسم إلى[115]:

1:- الثروة الحيوانية :-

يذخر الوطن العربي بثروة حيوانية ضخمة من حيث العدد والتنوع ، تشكل مصدراً هاماً من مصادر الغذاء في الدول العربية ، فإن أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي تقدر في عام 2001 ف ، بنحو 58.5 مليون رأس من الأبقار ، ونحو 3.7 مليون رأس من الجاموس وحوالي 160.8 مليون رأس من الأغنام

---

[114] : ابراهيم ياسين الخطيب واخرون ، التنمية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص26

[115] : لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي 2002ف ، ص64
- الوطن العربي ، في www.aljazeera.net
- منظمة الاغذية والزراعة بلامم المتحدة " الفاو " ، 2001ف ، ص112

، وحوالي 100.6 مليون رأس من الماعز، إضافة إلى حوالي 13.3 مليون رأس من الجمال ، ومن هنا نجد إن إجمالي أعداد تلك الحيوانات في الوطن العربي يبلغ في عام 2001 نحو 336.76 مليون رأس تعادل نحو 10.11% من أعداد الثروة الحيوانية على مستوى العالم ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تركيب قطيع الثروة الحيوانية على المستوى العالمي يتكون في معظمه من الأبقار والجاموس التي تشكل نحو 45.5% من جملة أعداد قطيع الحيوانات على المستوى العالمي ، في حين تشكل جملة أعداد الأغنام والماعز مجتمعة نحو 53.8% من أعداد القطيع .

وبالنسبة للوطن العربي فإن تركيب القطيع في معظمه يتكون من الأغنام والماعز بنسبة 77.6% وتشكل الأبقار والجاموس نحو 18.5% فقط من جملة أعداد قطيع الثروة الحيوانية لعام2001 ف .

وعلى مستوى دول الوطن العربي هناك تباين كبير في التوزيع الجغرافي للحيوانات ، وتبعاً لإحصاءات عام 2001ف ، فإن الأبقار تتواجد بكثافة في السودان (65.5%) ، الصومال (9.0%) ، مصر (6.50%)، المغرب (4.5%)، وموريتانيا (2.7%)، واليمن والعراق (2.5%) لكل منهما .

أما الأغنام فتتركز في السودان بنحو (29.3%) ، الجزائر (10.8%) ، المغرب (10.7%) ، الصومال (8.8%) ، موريتانيا (18.1%) ، سوريا (7.7%) والسعودية (5.0%). وبالنسبة للماعز فمنها نحو (39.7%) في السودان ، ونحو (28.4%) في الصومال ، وحوالي (5.1%) في المغرب ، وحوالي (4.6%) في موريتانيا وحوالي (4.4%) في اليمن. أما الجمال فتتركز في الصومال (53.3%)، السودان (24.1%)، موريتانيا (9.7%).

ويعتبر النظام الرعوي التقليدي هو النظام الرئيسي لتربية الحيوان في الوطن العربي ، ويتميز بتحرك قطعان الحيوانات لمسافات طويلة بحثاً عن الكلأ والماء وإمكانات تقديم الخدمات البيطرية للحيوانات . وتعتبر إنتاجية الوحدة الحيوانية من الألبان واللحوم منخفضة في ظل هذا النظام، كما أن الصفات الإنتاجية

لسلالات الأبقار والأغنام والماعز المحلية في الوطن العربي تقل عن نظيرتها من السلالات الأجنبية فيما يتصل بوزن الحيوان عند النضج والعمر عند أول ولادة ، ومتوسط الإنتاج السنوي للحليب.

جدول : أعداد الثروة الحيوانية المنتجة في الوطن العربي والعالم عامي 2000 و 2001ف

العدد: ألف رأس

النوع	العالم			الوطن العربي			
	2000	2001	نسبة التغير	2000	2001	نسبة التغير	النسبة إلى العالمي 2001
لأبقار	1346430	1351792	0.40	57240	58496	2.19	4.33
لجاموس	164446	165724	0.78	3497	3656	4.55	2.21
لأغنام	1057827	1056184	-0.16	161169	160762	-0.25	15.22
لماعز	725470	738245	1.76	98575	100550	2.00	13.62
لجمال	19105	19334	1.20	13076	13293	1.66	68.75
لإجمالي	3313278	3331279	0.54	333557	336757	0.96	10.11

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (22)، 2002.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الكتاب السنوي للإنتاج ، المجلد (55)، 2001.

2:- الثروة السمكية

تتصف مصادر إنتاج الأسماك في الدول العربية بالتعدد حيث يبلغ طول السواحل البحرية حوالي 23الف كيلو متر ، والأنهار التي يبلغ مجموع طولها 16.6الف كيلو متر . ويقدر إنتاج الأسماك في الدول العربية عام 2003ف حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد حوالي 3.4 مليون طن ، و يمكن تقسيم سواحل الدول العربية إلى أربع مجموعات وذلك على النحو التالي[116]:

أ- منطقة الساحل المطلة على المحيط الهندي: وتشمل المسطحات المائية لبحر العرب وخليج عمان والخليج العربي وإقليم عدن. ويبلغ طول السواحل العربية ضمن تلك المجموعة نحو 4.9 ألف كيلومتر ، كما تبلغ مساحة جرفها القاري نحو 121 ألف كيلومترا مربعا. وتشمل الأقطار المطلة على هذه السواحل كلا من الإمارات، البحرين، السعودية، الصومال ، سلطنة عمان، قطر، العراق ، الكويت واليمن ويبلغ إنتاج هذه الدول 15.3% من إنتاج الدول العربية .

ب- منطقة البحر الأحمر: يقدر طول الساحل العربي في هذه المنطقة بنحو 6.5 ألف كيلومترا، بينما تبلغ مساحة جرفها القاري نحو 189 ألف كيلومترا مربعا، والأقطار العربية المطلة على ذلك الساحل تشمل كلا من الأردن، السعودية، السودان، جيبوتي ومصر واليمن ويبلغ إنتاج هذه الدول من الأسماك في عام 2003ف 4.9% من إنتاج الدول العربية .

ج- منطقة البحر الأبيض المتوسط: ويقدر طول ساحلها بنحو 7 آلاف كيلومترا ، بينما تبلغ مساحة جرفها القاري نحو 200 ألف كيلومترا مربعا. وتشمل الأقطار العربية المطلة على ذلك الساحل كلا من تونس ، الجزائر ، سوريا ، ليبيا ، فلسطين، لبنان ، المغرب ومصر ويبلغ إنتاجها 31.3% في عام 2003ف.

خ- منطقة المحيط الأطلسي: ويقدر طول ساحلها العربي بنحو أربعة آلاف كيلومترا، ومساحة جرفها القاري يقدر بنحو 94 ألف كيلومترا مربعا

[116] : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004ف ، الفصل الثالث ، ص16

ويطل عليها كل من موريتانيا والمغرب ويبلغ إنتاجها 48.5% من إنتاج الدول العربية عام 2003ف.

خامسا :- الموارد الزراعية للوطن العربي :

لا تتجاوز مساحة الأراضي القابلة للزراعة سوى 197 مليون هكتار وهو ما يعادل نسبة 14.1% من المساحة الكلية للوطن العربي . وتشير الإحصاءات إلى أن المساحة الزراعية الكلية في المنطقة العربية وصلت عام 2000 ف ، حوالي 70 مليون هكتار فقط ، ويعني ذلك أن حوالي ثلثي الرقعة الأرضية القابلة للزراعة في الوطن العربي لا يزالان غير مستغلين ، وقد تضاعفت الرقعة الأرضية المتروكة وغير المستغلة من مجمل الأراضي المصنفة على أنها أراض زراعية لتصل إلى أكثر من 18.6 مليون هكتار عام 2000 مقابل 9.2 ملايين عام 1990 كما يوضحه الجدول رقم (2):

جدول رقم (2) : الأراضي الزراعية في الوطن العربي (ألف هكتار)

المعطيات	1991	1995	1998	1999	2000*
أولا- المساحة الزراعية الكلية:	58.942	67.301	66.882	67.131	70.023
الأراضي المستديمة	5.632	6.492	6.737	6.961	7.082
الأراضي الموسمية	53.310	60.809	60.145	60.170	62.941
الزراعة المطرية	35.037	35.265	33.009	10.330	11.063
الزراعة المروية	8.998	10.280	10.663	10.330	10.063
الأراضي البور	9.275	1.5264	15.082	16.831	18.623
ثانيا- الغابات	64.960	90.013	93.256	92.127	100.499
ثالثا- المراعي	324.13	358.53	337.53	341.00	350.39

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2000.

* بالنسبة لعام 2000 المذكور تقديرات وليس إحصائيات.

يشار إلى أن التوزيع القطري للأراضي الزراعية الكلية يتميز بالتباين والأهمية من بلد لآخر.

ويمكن تقسيم الموارد الزراعية في الوطن حسب الجدول رقم (3) إلى الأقسام الرئيسية التالية[117] :

1:- الحبوب : تعتبر الدول العربية من الدول التي تعتمد على الحبوب كمصدر رئيسي للغذاء، لذلك تأتي هذه المجموعة في مقدمة اهتمامات الزراعة العربية مساحة وإنتاجاً، على الرغم من أنها لاتزال بعيدة عن تحقيق معدلات مقبولة للاكتفاء الذاتي على المستوى العربي.

وتشير تقديرات إنتاج الحبوب عام 2001ف إلى أنها قد حققت نحو 47.2 مليون طن تمثل نحو 2.3% من الإنتاج العالمي المقدر في نفس العام بنحو 2086 مليون طن . وقد إرتفع الإنتاج بحوالي 22% عن إنتاج عام 2000، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الأحوال المناخية المواتية التي واكبت موسم إنتاج الحبوب عام 2001 ف ، خاصة في الدول التي تعتمد زراعتها أساساً على الأمطار وفي مقدمتها دول المغرب العربي. ومن الإحصاءات نجد ان هناك زيادة في إنتاج الحبوب عام 2001 عما كان عليه عام 2000 بنحو 131% في المغرب، 97% في سوريا، 64% في السودان، ونحو 24% في تونس، و16% في الجزائر، 9% في السعودية.

وتأتي في مقدمة الدول المنتجة لمجموعة الحبوب كل من مصر بحجم إنتاج يقدر بنحو 41% من إجمالي الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب، يليها كل من سوريا، السودان، والسعودية، وتنتج هذه الدول الأربع نحو 77% من الإنتاج العربي لمجموعة الحبوب الغذائية.

---

[117] : لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى:
- جامعة الدول العربية واخرون ، التقرير الاقتصادي الغربي الموحد 2002 ، ص 12
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير اوضاع الامن الغذائي العربي 2002ف ، ص176
- منظمة الاغذية والزراعة بلامم المتحدة " الفاو " ، 2001ف ، ص164

ويأتي محصول القمح في مقدمة محاصيل الحبوب من حيث الأهمية الاقتصادية والغذائية للمنطقة العربية. وقد حقق الإنتاج العربي من القمح ارتفاعا ملحوظاً عام 2001، حيث قدر بنحو 21.1 مليون طن بزيادة تقدر بحوالي 26% عن إنتاج عام 2000 ف . ويمثل الإنتاج العربي من القمح حوالي 3.6% من الإنتاج العالمي . وقد تركزت هذه الزيادة أساساً في كل من المغرب، سوريا، الجزائر، مصر، والسعودية وتنتج هذه الدول الخمس حوالي 87% من إنتاج القمح العربي.

2:السكر : لا يحقق الإنتاج العربي سوى نحو 35% من الإحتياجات العربية من السكر ، مما يضع السكر الخام في المرتبة الثالثة في فاتورة الغذاء العربي. ويرتبط إنتاج السكر بالمساحات المنزرعة من المحاصيل السكرية، حيث يزرع قصب السكر والشوندر السكري في مساحات محدودة ، مما يحد من صناعة السكر الخام في المنطقة العربية، حيث لا يتعدى الإنتاج العربي من السكر 2.7 مليون طن تعادل نحو 2% من الإنتاج العالمي لعام 2001 ف . وتتركز صناعة السكر في المنطقة العربية في ثلاث دول تنتج وحدها نحو 2.52 مليون طن تعادل 94.8% من إجمالي الناتج العربي من السكر الخام، وهي مصر، السودان، والمغرب حيث تنتج كل منها نحو 52.6%، 23.3%، 18.8% من إجمالي الناتج العربي على الترتيب . ويلاحظ شبه استقرار في إنتاج السكر الخام في معظم الدول المنتجة في المنطقة العربية وإن حدث إنخفاض غير معنوي عام 2001ف ويقدر أن يزداد إنتاج السكر الخام في الوطن العربي عام 2002 إلى نحو 2.74 مليون طن.

3 : إنتاج الزيوت النباتية : وتضم مجموعة الزيوت النباتية، والتي يغطي إنتاج المنطقة العربية منها نحو 41% فقط من حجم الطلب عليها . وتشكل محاصيل البذور الزيتية وأهمها الفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس وفول الصويا وبذرة القطن بالإضافة للزيتون المصدر الرئيسي للزيوت النباتية في الوطن العربي، وتعتمد نسبة كبيرة منها على الزراعات المطرية خاصة في

السودان الذي يزرع وحده نحو 90% من إجمالي مساحة البذور الزيتية في الوطن العربي، وينتج نحو 45% من الإنتاج العربي من هذه البذور، والذي قدر عام 2001ف ، بنحو 3.2 مليون طن تمثل نحو 1.2% من الإنتاج العالمي من هذه المجموعة . ويتوقف إنتاج الزيوت النباتية على عديد من العوامل من أهمها الأنواع المنتجة ونسبة إستخلاص الزيوت منها والكفاءة التصنيعية لهذه البذور، وقد بلغ إنتاج الوطن العربي من الزيوت النباتية عام 2001ف ، نحو 1.59 مليون طن مقابل نحو 1.75 مليون طن عام 2000ف ، أي بمعدل تغير نسبي سالب بين هذين العامين يقدر بنحو 9.2%. ويمثل الإنتاج العربي نحو 1.4% من الإنتاج العالمي من الزيوت النباتية . أما في عام 2002ف، فقد قدر أن يبلغ إنتاج الزيوت النباتية في الوطن العربي حوالي 1.62 مليون طن.

ويتركز إنتاج الزيوت النباتية في خمس دول عربية هي السودان، مصر، سوريا، المغرب وتونس وبنسب تقدر بنحو 33.7%، 17%، 15.6%، 13%، 8.7% من إجمالي الناتج العربي لكل منها على الترتيب .

4: البقوليات : ينتج الوطن العربي إنتاجاً متوسطاً يقدر بنحو 62% من الإحتياجات العربية من البقوليات ، وقد إرتفع إنتاج الوطن العربي من البقوليات عام 2001 ف ، إلى نحو 1.4 مليون طن مقابل نحو 1.1 مليون طن عام 2000 ف ، بزيادة تقدر بنحو 30.4% ، ويمثل الإنتاج العربي نحو 2.56% من الإنتاج العالمي لعام 2001ف ، وتتركز زراعة البقوليات وأهمها الفول الجاف والعدس والفاصوليا الجافة والحمص ، في أربع دول عربية هي مصر، سوريا، السودان والمغرب، وبنسب تقدر بنحو 37.3%، 24.6%، 12.5%، 11.6% لكل منها على الترتيب، وبمجموع حوالي 86% من إجمالي الإنتاج العربي من البقوليات.

وقد إرتفع الإنتاج بمعدلات عالية بين عامي 2000، 2001 ف ، في ثلاث من الدول الرئيسية المنتجة وهي مصر، وسوريا، والمغرب، بينما تراجع إنتاج

السودان بنحو 7% خلال نفس الفترة . ويقدر إنتاج الوطن العربي من البقوليات في عام 2002 بنحو 1.31 مليون طن.

5 : الدرنات : تساهم محاصيل الدرنات بنصيب مقدر في توفير الغذاء للمواطن العربي. وقد بلغ الإنتاج العربي منها عام 2001 ف ، نحو 7.5 مليون طن تمثل 1.1% من الإنتاج العالمي . وتشير تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى إستمرار إنتاج الوطن العربي من الدرنات في الإرتفاع ليبلغ نحو 7.88 مليون طن في عام 2002ف . وتزرع الدرنات وخاصة البطاطس التي تمثل نحو 93% من إنتاج الدرنات في معظم الدول العربية، ويحقق البعض منها فائضاً تصديرياً . وتأتي في مقدمة الدول العربية المنتجة الرئيسية للدرنات كل من مصر، المغرب، الجزائر، والعراق وبنسب تقدر بنحو 29.5%، 15.5%، 12.9%، 10.3% من إجمالي الإنتاج العربي من الدرنات على الترتيب، أي أن هذه الدول الأربع تنتج نحو 68% من الدرنات ، وترتفع النسبة إلى أكثر من 83% بإضافة كل من سوريا والسعودية وتونس، وإلى نحو 90% بإضافة لبنان والسودان ، والذي يشير أيضاً إلى معدل تغير نسبي موجب لإنتاج الدرنات في الوطن العربي يقدر بنحو 2% مقابل تراجع في الإنتاج العالمي يقدر بنحو 2.9%، وذلك فيما بين عامي 2000، 2001 ف . وقد شهدت بعض الدول زيادة في حجم إنتاجها من الدرنات ومن أهمها مصر، المغرب، العراق، وتونس، والسعودية. بينما تراجع الإنتاج وبمعدلات مختلفة في دول أخرى منها الجزائر، سوريا، السعودية، ولبنان.

6 : الخضر وات : تزرع الخضروات في معظم الدول العربية في مساحات متفاوتة، وفي نظم زراعية تشتمل على النظم التقليدية والحديثة مثل نظم الزراعات المحمية ، ويتفاوت حجم الإنتاج والإنتاجية وفقاً للمساحات المزروعة ونظم الزراعة المستخدمة. وينتج الوطن العربي سنوياً نحو 39 مليون طن من الأنواع المختلفة من الخضر تمثل نحو 5.5% من الإنتاج العالمي . وقد تراجع

الإنتاج العربي من الخضر فيما بين عامي 2000، 2001ف من حوالي 40.3 مليون طن إلى حوالي 38.7 مليون طن، أي بإنخفاض نسبي يقدر بنحو 4.1%، ويرجع ذلك إلى تراجع الإنتاج في بعض الدول المنتجة الرئيسيـــــــــــة خاصة مصر – أكبر الدول المنتجة – التي تراجع الإنتاج بها بنحو 1.86 مليون طن تعادل نحو 12% من إنتاج عام 2000ف . كما تراجع الإنتاج في كل من العراق وتونس والسعودية . وكان لتراجع الإنتاج في هذه الدول الأثر الأكبر على تراجع جملة الإنتاج العربي بالرغم من زيادة الإنتاج في دول أخرى وبنسب مرتفعة كما هو الحال في الجزائر، المغرب، والسودان. وفي عام 2002 يقدر إنتاج الوطن العربي من محاصيل الخضر بنحو 43.96 مليون طن.

وتعتبر مصر أكبر الدول المنتجة لمحاصيل الخضروات في الدول العربية وبما يعادل نحو 35% من الإنتاج العربي، يليها كل من المغرب، العراق، الجزائر والسودان وبنسب متفاوتة. وتنتج هذه الدول الخمس نحو 74% من الإنتاج العربي من محاصيل الخضر المختلفة.

7: الفواكه : تتنوع محاصيل الفاكهة المنزرعة بالمنطقة العربية وفقاً للظروف البيئية الملائمة لكل منها. وقد أخذت مساحتها في الزيادة خلال العقد الأخير، إلا ان إنتاجها تراجع قليلاً من نحو 27.4 مليون طن عام 2000 ف إلى نحو 26.8 مليون طن عام 2001 ف ،أي بمعدل قدر بنحو 2% . ويمثل إنتاج الوطن العربي من الفاكهة نحو 6% من الإنتاج العالمي ، ويرجع تراجع الإنتاج العربي إلى إنخفاض إنتاج بعض الدول المنتجة الرئيسية مثل المغرب، سوريا، وتونس، والتي تراجع فيها الإنتاج بنسب مختلفة قدرت بحوالي 6.4%، 4.9%، 29% لكل منها على الترتيب ، وذلك على الرغم من إرتفاعه في بعض الدول الأخرى مثل مصر، السودان، العراق، الجزائر والسعودية. وتشير تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى زيادة إنتاج الوطن العربي من محاصيل الفاكهة في عام 2002 ف إلى نحو 27.0 مليون طن.

جدول رقم (3) يوضح المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية النباتية الرئيسية في الوطن العربي عام 2001(ألف طن)

الدولة	الحبوب	البطاطس	البقوليات	الخضر	جملة الفاكهة	السكر	الزيوت
الأردن	1598.5	164.7	40.7	794.5	660.5	214.7	80.7
الأمارات	1547.2	82.9	32.7	1131.5	1239.0	122.9	152.9
البحرين	118.5	10.8	5.9	100.8	108.3	25.9	15.6
تونس	4034.8	364.6	60.9	1993.9	1396.4	261.9	183.1
الجزائر	9345.2	1058.6	200.7	3399.1	1774.1	893.7	591.8
جيبوتي	109.6	0.0	3.0	3.4	5.3	3.1	29.6
السعودية	9446.0	407.2	63.8	1901.9	1899.0	721.0	105.9
السودان	6475.9	244.2	194.3	2851.6	3159.1	590.4	499.3
سوريا	8493.0	452.6	313.0	1746.2	2389.9	606.7	351.6
الصومال	801.8	0.1	27.7	29.6	48.5	35.0	7.8
العراق	2410.2	623.0	58.0	4115.0	2203.0	0.8	48.4
عمان	350.9	32.6	12.5	192.9	364.9	53.6	26.1
فلسطين	635.0	54.7	13.7	236.0	388.1	97.7	75.4
قطر	162.5	7.0	5.0	116.6	62.8	15.1	8.8
الكويت	685.0	54.5	16.2	368.7	172.2	73.7	47.3
لبنان	968.0	229.9	40.1	937.5	780.1	152.7	100.5
ليبيا	3290.6	192.4	8.1	709.9	438.6	152.2	172.9
مصر	27807.1	1752.2	840.0	13278.0	7522.6	1663.9	842.6
المغرب	6778.4	1147.6	196.8	4502.8	2419.0	711.9	439.4
موريتانيا	380.5	37.8	10.4	30.7	6.0	78.0	33.5
اليمن	3020.6	208.0	55.9	612.9	710.9	447.5	130.3
الوطن العربي	86049.1	6502.6	2141.5	34938.2	25545.1	6921.5	3894.9

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (22)، 2002.

سادسا:- الثروة المعدنية للوطن العربي : يحتوي الأرض العربية عددا من المعادن أهمها ما يلي [118]:

1: النحاس : يبلغ احتياطي الوطن العربي من النحاس 300 مليون طن يوجد منه في الأردن 65% ثم يليه المغرب 15% وبعدها السعودية وموريتانيا ويوجد فيها 7.6% وفي السودان 3.1% .

2: المنغنيز : ينتج منه الوطن العربي 5.5% من الإنتاج العالمي ويتوزع إنتاج المنغنيز بين المغرب وتونس والجزائر ومصر .

3: الفوسفات : ويوجد منه في الوطن العربي 53.7مليون طن ، ويوجد اكبر احتياطي للفوسفات بين الدول العربية في المغرب ويبلغ 75% من الإنتاج العربي وهي ثاني دولة في العالم في إنتاج الفوسفات وتليها مصر 6.2 % من الإنتاج العربي وينتج في العراق والأردن والسعودية وتونس وسوريا والجزائر وفلسطين .

4: الحديد : يبلغ احتياطي الوطن العربي من الحديد 16800 مليون طن ، ويأتي احتياطي الجزائر في المرتبة الاولى إذ يبلغ 536مليار طن وتليها موريتانيا 4.07 مليار طن ويوجد احتياطي في السعودية ومصر وسوريا والمغرب.

5: الكبريت : يمتلك العراق احتياطي مهم منه ، إذ تبلغ كميته 285 مليون طن ، ويأتي بعدها كل من المغرب والجزائر والسودان وموريتانيا .

---

[118] : لمزيد من التفاصيل انظر :
_ د: صبري فارس الهيتي ، د: حسن ابوسمور ، **جغرافيا الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 175- 178
_ د: محمد خميس الزوكة ،**جغرافيا العالم العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 441- 467
_ سعود شواقفة واخرون ، **دراسات في جغرافيا الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 116- 120

6: النط والغاز : تبلغ احتياطات النفط المؤكدة في الدول العربية 631.81مليار برميل ، وهذه الاحتياطات تعادل ما نسبته 62% من الاحتياطي العالمي من الثروة المهمة ، ومن هنا نجد ان الوطن العربي يمتلك ما يعادل ثلثي الاحتياطي العالمي ، وهو ما يمثل أهمية كبيرة للمنطقة العربية ، خاصة إذا ما أخذ بالاعتبار أهمية النفط كمصدر مهم للطاقة .

كما يمتلك الوطن العربي احتياطات مؤكدة من الغاز الطبيعي تبلغ 25691مليار متر مكعب ، وهذه الاحتياطات تشكل ما نسبته 22% من احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة عالميا .

المبحث الثاني
المقومات البشرية للتكامل الاقتصادي العربي

المبحث الثاني
المقومات البشرية للتكامل الاقتصادي العربي

يقدر عدد سكان الوطن العربي حسب تقديرات عام 2003 ف ، بحوالي 300 مليون نسمة . وتشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد سكان مصر وحدها (حوالي 67 مليون نسمة) يمثلون أكثر من ربع سكان الوطن العربي في حين أن ثلاث دول عربية أخرى يفوق تعدادها الثلاثين مليونا هي السودان 32 مليون والمغرب 30 مليون والجزائر 33.6 مليون نسمة . أما الدول التي لا يتعدى عدد سكانها مليون نسمة هي قطر 636 ألف والبحرين 690 ألف وجيبوتي 745 ألف نسمة . ويعتبر معدل النمو الطبيعي للسكان في الدول العربية من المعدلات العالية في العالم 2.39 خلال الفترة 1995 – 2003 سنوياً في المتوسط مقارنة بنسبة 0.6% في المتوسط للدول الصناعية المتقدمةو1.7% في المتوسط للعالم ككل[119].

أما من حيث إجمالي الناتج المحلي فإنه يمكن التمييز بين أربع مجموعات من الدول العربية تتشابه إلى حد بعيد في خصائصها وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في أنماط أدائها الاقتصادي؛ المجموعة الأولى: و تشمل الإمارات _ السعودية _ عمان _ قطر _ ليبيا _ الكويت _ الإمارات ، إذ يبلغ الناتج الإجمالي المحلي لهذه المجموعة حوالي 65 % من إجمالي ناتج الدول العربية ، في حين أن عدد سكانها يمثل أقل من 10% من إجمالي السكان في الوطن العربي. أما المجموعة الثانية: و التي تشمل البحرين_ تونس_الجزائر_سورية_العراق_مصر فان الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة يبلغ حوالي 29% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن عدد سكانها يمثل حوالي 55% من إجمالي السكان في الوطن العربي، والمجموعة الثالثة: تشمل الأردن _ لبنان _ المغرب ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول حوالي 5% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي . في حين أن عدد سكانها

---

[119]: www.asharqalarabi.org.

يمثل حوالي 15% من إجمالي السكان في الوطن العربي، أما المجموعة الرابعة: و التي تشمل جيبوتي _ الصومال _ السودان _ موريتانيا _ اليمن فان الناتج المحلي الإجمالي يمثل حوالي 1% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن نسبة عدد سكانها تصل إلى 20% من إجمالي سكان الوطن العربي ، فمتوسط دخل الفرد يتراوح من 260 دولار في (الصومال) في حين يصل إلى أكثر من 18000 دولار في (الكويت) . وانطلاقاً من هذه الحقيقة فإنه من الصعب العثور على بلد عربي يمكن أن يمثل الدول العربية كمجموعة [120].

وتعاني البلدان العربية من انخفاض مستوى التجانس الاقتصادي والسياسي ، ولمفهوم التجانس الاقتصادي أبعاد عديدة كالتفاوت في حجم الموارد البشرية والتفاوت في حجم الموارد الطبيعية والتفاوت في حجم و مستوى وسائل الإنتاج والتقدم التقني والتفاوت في توزيع الدخل و حجمه. أما التجانس السياسي فيظهر من خلال التفاوت أيضاً بين أنظمة الحكم التي تتراوح بين العشائري والملكي والجمهوري والعسكري و غير ذلك، ثم يبدو أيضاً من خلال وجود أو عدم وجود المؤسسات الديمقراطية والحزب الواحد الحاكم أو التعددية السياسية. ويتضح التجانس الاجتماعي من خلال التفاوت في مستوى التعليم ونسبة الأمية ومستوى الخدمات الصحية والخدمات الثقافية وغيرها.

و لابد من التنبيه إلى خطورة استمرار التباعد الاقتصادي و تراجع العمل العربي الاقتصادي المشترك بين البلدان العربية أياً كانت الخلفيات في ذلك . إذ تظهر بعض المؤشرات أن حجم التجارة العربية البينية لا يزيد عن 7 إلى 8% من إجمالي حجم التجارة الخارجية العربية، و بالمقارنة فإن التجارة البينية للمجموعة الأوربية تمثل 70% من إجمالي التجارة الخارجية للمجموعة . كما وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصادات العربية أكثر اندماجاً مع اقتصادات العالم الخارجي ، ويتمثل ذلك من خلال المبادلات التجارية مع وجود وسائل اتصال ونقل أفضل بين البلدان العربية و الدول الأجنبية مما هو متوفر بين البلدان العربية ذاتها.

---

[120] : جامعة الدول العربية (واخرون) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2004 ف ص ، 6

على أنه من الممكن أن نشير إلى بعض الصفات الاقتصادية المشتركة لهذه الدول مثل أن معظم الاقتصادات العربية أحادية الجانب تعتمد في مواردها على سلعة واحدة أو بعض السلع المحدودة ، و تتسم بتخلف وتفكك هياكلها الإنتاجية وانخفاض الإنتاج والإنتاجية . كما أن الاقتصادات العربية تتميز بضيق السوق المحلية وتفتتها واعتمادها المطلق على التجارة الخارجية وضعف القاعدة التكنولوجية، ومن جهة أخرى فإنها تتميز بانخفاض متوسط الدخل الفردي (باستثناء الدول النفطية) ، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة.

أولا : الخصائص العامة لسكان الوطن العربي: هذه الخصائص التي سوف نتناولها يمتاز بها سكان الوطن العربي ، وهي تعتبر عوامل مساعدة لقيام تكامل اقتصادي بين هذه الدول العربية ومن أهم هذه الخصائص ما يلي [121]:

1: وحدة الجنس :- تملك الأمة العربية من وحد الجنس مالا يتوفر عند كثير من الأمم ، فالغالبية الساحقة من السكان تعرف بعنصر البحر المتوسط ، وهناك قليلا من الزنوج والأرمن في بعض المناطق العربية .

2: وحدة اللغة:- اللغة ركن أساسي من أركان الوحدة القومية لسببين :

أ: اللغة هي وسيلة للتعبير والتفاهم بين أفراد الأمة ،واختلاف اللغة ضرب من الحواجز الاجتماعية يحول دون الاندماج الاجتماعي الكامل . ومن ثم فان تفاهم الأفراد بلغة واحدة يولد فيهم شعورا من الارتباط والتآخي ،وعنصرا من عناصر إحساسهم بشخصيتهم المستقلة .

ب: اللغة هي سجل التراث الثقافي للأمة ،فهي الوعاء الذي يتجمع فيه شعر الأجداد ونثرهم وحكمهم وأمثالهم وإنتاجهم الفلسفي والعلمي . وهذا في حد ذاته رباط قوى بلا شك يربط المتكلمين بلغة واحدة ،ويسهم في شعورهم بكيانهم

---

[121] : لمزيد من التفاصيل انضر :
- د: سارة حسن منيمنة ، في جغرافيا الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 85-103
- سعود شولقة واخرون ، دراسات في جغرافيا الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 212
- عادل فهمي محمد بدر واخرون ، دراسات حول التنمية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، 184- 190

المستقل.كما أنه بواسطتها انتقلت أفكار الشعب العربي إلى ثقافات الشعوب الأخرى.

ولذلك إذا نظرنا إلى الأمة العربية في ضوء هذا ، لوجدنا أنها تملك تجانسا لغويا هائلا ، فاللغة العربية هي لغة الغالبية الساحقة ، إذ يتكلم بها نحو 90%من مجموع أبناء هذه الأمة . وعلى الرغم من اختلاف اللهجات من قطر إلى آخر ، فان ذلك لا يعد اختلافا مانعا من التفاهم بأي حال . ومما يدل على ذلك انه لم يكن عقبة في مختلف فترات التاريخ الإسلامي في سبيل التفاهم والتعامل بين أبناء أقطاره . ومما ساعد على انتشار اللغة العربية على هذا النحو أنها لغة القران .

3: وحدة الدين :- تدين الأغلبية العظمى من سكان الوطن العربي بالإسلام بمذاهبه المختلفة ، وان في ذلك لدعامة أساسية لتحقيق وحدة الوطن العربي إلى جانب الدعائم الأخرى ، فالإسلام نظام اجتماعي وسياسي ، وهو تشريع وتنظيم شامل ، إذ ينظم معاملات الفرد ، ويحدد شكل الأسرة، وعلاقة الآباء و الأبناء وقواعد الطلاق والميراث ، ويفرض الكثير من الفرائض التي تعمل على توثيق أواصر الجماعة مثل الزكاة والحج والصلاة .

وهناك حقيقة أخرى تجعل للدين شانا خاصا كوسيلة توحيد بين أفراد المجتمع العربي الإسلامي ، فالإسلام ظهر في الوطن العربي ، ونزل بلسان عربي على نبي عربي .

والى جانب هذا كله ، فان الإسلام كان ولايزال وسيبقى مؤثرا في تاريخ العرب ، لان في إطاره نشأت للعرب حضارة ، وقامت لهم إمبراطورية واسعة، فالإسلام بالنسبة للعرب تاريخ حضارة ومجد ، وهو بذلك رابطة قوية بين العرب.

4: وحدة الأسس الاجتماعية :- تتوفر لكل دولة عربية درجة من التجانس الاجتماعي ، وقد أدى تغلغل الإسلام في ا لوطن العربي إلى ظهور هذا التجانس في العادات والتقاليد ، وتشابه نظرة العرب إلى أمور الحياة وكيفية الاستجابة للمؤثرات الخارجية ، فمعظم سكان الوطن العربي يشتركون إلى حد كبير في معظم العادات والتقاليد المرتبطة بالزواج ،والأفراح والمآتم ،والمجاملات ،واللهو والسمر،وتناول الطعام.وغيرها .والعرب أينما كانوا يفهمون الاعتبارات

العربية من:كرم ومروءة ووفاء،وتماسك عائلي ،وصلة للرحم ،ويتفقون اتفاقا ملحوظا في نظرتهم للمرأة ، والعرض والشرف ،والثأر إلى غير ذلك من العادات و القيم الاجتماعية .

ثانيا : الاقتصاد العربي ومحاربة الفقر:

يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لكل البلدان العربية ما مقداره 2,531 بليون دولارا أمريكيا أي أقل من دخل دولة أوروبية واحدة كإسبانيا والبالغ ناتجها المحلي الإجمالي 5,595 بليون دولارا أمريكيا . لقد أدت برامج التثبيت الاقتصادي في التسعينيات إلى تخفيض التضخم وتقليص عجز الموازنة في العديد من البلدان العربية . كما قامت الحكومات العربية بإنشاء بنى أساسية داعمة للنمو ، لكن معدلات النمو ما زالت راكدة وما زال النمو عرضة للتقلبات في أسعار النفط ، فقد انخفض الدخل الحقيقي للمواطن العربي مقاسا بمعدل القوة الشرائية إلى 9,13% فقط من الدخل للمواطن في منطقة منظمة التعاون والتنمية في أواخر التسعينات.

وكما أسلفنا الذكر، تتسم الدول العربية بانخفاض مستوى الفقر المدقع فيها مقارنة بجميع مجموعات الدول النامية الأخرى ، ورغم ذلك ما زال واحد من بين خمسة من العرب يقل دخله عن دولارين في اليوم ، وما زال فقر القدرات أكثر استشراء بسبب ارتفاع نسب الأمية وانحسار فرص التعليم والتعلم.

وقدر حجم البطالة السافرة في الدول العربية بما لا يقل عن 12 مليون عاطل عن العمل في عام 1995 أو ما يوازي 15% من قوة العمل . وإذا ما استمرت هذه الاتجاهات فمن المتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى نحو 25 مليون بحلول عام 2010ف .

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن القوى العاملة في البلدان العربية تمثل حوالي 32% من مجموع السكان عام 2000ف ، أي ما يعادل 92 مليون عامل

ويستحوذ قطاع الزراعة على نسبة 30% من مجموع القوى العاملة ، وهو ما يعادل 27.4 مليون عامل في نفس العام.

يحتل قطاع الزراعة مكانة هامة في اقتصادات الكثير من الأقطار العربية، خاصة في توفير المنتجات الغذائية لإشباع حاجيات السكان وخلق فرص عمل لشريحة واسعة من السكان وتوفير المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى مساهمته في مصادر النقد الأجنبي من خلال إنتاج سلع قابلة للتصدير.

وتختلف الأهمية النسبية لهذا القطاع في الاقتصادات العربية اختلافا واضحا تبعا لاختلاف توزيع الموارد بينها . وفيما يلي أسماء الدول الثمان الأولى من حيث مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (حسب إحصائيات عام 2000) مع ذكر نسبة المساهمة: السودان (34.2%) - العراق (32.1%) - سوريا (25.6%) - موريتانيا (19.5%) - مصر (15.8%) - اليمن (15.3%) - المغرب (12.3%) - تونس (12.1%).

وتنخفض مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى ضعيف يتراوح بين 0.3% و5.4% في أقطار مجلس التعاون الخليجي التي تتميز بموارد زراعية محدودة تقابلها موارد مالية هائلة .

ونظرا للتفاوت في أهمية القطاع الزراعي في الهيكل الاقتصادي للدول العربية ، فإن أهمية هذا القطاع في استقطاب وتشغيل اليد العاملة تتفاوت كذلك بين الدول العربية ، إذ يظهر التوزيع القطري للسكان الزراعيين تباينا واضحا بين المجموعة العربية. ففي عام 1999ف ، استقطب قطاع الزراعة حوالي: 72% من مجموع القوى العاملة الكلية في الصومال-6 % في السودان53.4% في موريتانيا. 52.6% في اليمن. 40.2% في عمان. 37% في المغرب. 30% في

مصر. 28.3 في سوريا. 25% في تونس والجزائر. بين 1 إلى 6% في كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات وليبيا ولبنان[122].

وبصورة عامة يلاحظ تراجع السكان الزراعيين في البلدان العربية في الآونة الأخيرة ولو بنسب متفاوتة ، وقد يرجع ذلك إلى التقدم الاقتصادي النسبي والتطور التقني والصناعي الذي شهدته دول المنطقة مؤخرا ، مما أدى إلى تناقص الأهمية النسبية لليد العاملة في قطاع الزراعة وتحولها إلى القطاعات الأخرى.

ثالثا: الصناعات الهيدروكربونية: نتيجة للثروة النفطية الضخمة التي يتمتع بها الوطن العربي قامت العديد من الصناعات الهيدروكربونية . ومن أهم هذه الصناعات مايلي[123]:

ا: صناعة تكرير النفط:

يبلغ عدد المصافي العاملة في الوطن العربي 66 مصفاة موزعة بين الدول العربية بأعداد متفاوتة ، وهذه المصافي تكرر ما نسبته 8.9% من أجمالي النفط المكرر في العالم . وهناك بعض الدول العربية التي تسعى إلى تطوير صناعة تكرير النفط فيها مثل المملكة العربية السعودية والتي تسعى إلى تطوير مصافي ينبع والرياض لزيادة طاقتهم الإنتاجية بمقدار 235الف برميل في اليوم .

وتخطط البحرين لتحديث مصفاة (سترة) ، ويجري استكمال الدراسات الأولية لإنشاء مصفاة رابعة في الكويت ، وفي مصر تم افتتاح مجمع الزيوت المعدنية . كما بدأ تنفيذ الأعمال الإنشائية في مصفاة صحار العمانية والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية 116ألف ب/ي . أما اليمن فتخطط لإنشاء مصفاة جديدة طاقتها الابتدائية 45ألف ب/ي في رأس عيسى على البحر الأحمر، كما يستمر العمل في

---

[122] : لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك :
_ جامعة الدول العربية (واخرون) ، التقرير الاقتصادي الغربي الموحد 2001 ، القاهرة جامعة الدول العربية ، ص 32
_ جامعة الدول العربية(واخرون) ، التقرير الاقتصادي الغربي الموحد 2002 ، القاهرة جامعة الدول العربية ، ص 28 - 23
_ *تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 ، ص32*

[123] : جامعة الدول العربية (واخرون)، التقرير الاقتصادي الغربي الموحد 2004ف ، ص 10-15

تنفيذ مصفاة المكلا ، وهناك مخطط لانتاج وتكرير النفط مدته عشر سنوات يتضمن إنشاء مصفاة جديدة بطاقة 50ألف ب/ي.

2: صناعة الغاز

شهدت صناعة الغاز ، باعتبارها صناعة جديدة نسبيا بالمقارنة مع استخراج النفط وتصنيعه ، الكثير من التطورات في اغلب الدول العربية المنتجة للغاز ، من ذلك توقيع اتفاق بين قطر والإمارات يتم بموجبه تصدير الغاز القطري إلى الامارت ليتم تصديره بعد معالجته في مصانع مدينة راس لفان الصناعية .

كما وقعت شركة قطر للبترول مع إحدى شركة الأمريكية عقد لتحويل الغاز إلى سوائل بطاقة 160ألف ب/ي.ومن جانب آخر تم وضع حجر الأساس لمصنع لتسييل الغاز "مصنع اوريكس" والذي تشارك فيه شركتي قطر للبترول وساسول .

ومن شأن هذه المشاريع وغيرها أن تعطي شركة قطر للبترول إمكانية إنتاج ما مجمله 31.1مليون طن من الغاز المسيل في السنة .

ومن ناحية أخرى ، هناك مخطط لزيادة طاقة أنبوب نقل الغاز الجزائري إلى إيطاليا "ترانسميد" عبر تونس من 24مليار متر مكعب إلى 27مليار متر مكعب في السنة اعتبارا من عام 2005ف .

وفي سوريا تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع اليونان للتعاون في استكشاف النفط وتسويق الغاز المنقول بواسطة خط أنبوب الغاز العربي . كما وقعت عمان اتفاقية لتوسعة معمل قلهات لتسيل الغاز لزيادة طاقته الإنتاجية الى8.3مليون طن /سنة . ونجحت الحكومة العمانية في تسويق كامل إنتاجها من الغاز المسال البالغ 6.6مليون طن لعامي 2003و2004ف . وتم أيضا تأسيس شركة ليبية – تونسية لإنشاء وادارة خط للغاز لتزويد الجنوب التونسي بنحو 2مليار متر مكعب سنويا . وكذلك استمر العمل في تنفيذ مشروع غاز غرب ليبيا وقد بدأ الإنتاج من هذا المشروع عام 2004ف ، وفي اليمن هناك مخطط لتصدير 5.3مليون طن من الغاز المسال عن طريق ميناء بلحاف اليمني على الرغم من امتلاكه احتياطات متواضعة من الغاز الطبيعي قدرت بحوالي 0.45تريليون متر مكعب . ويستغل

الغاز اليمني حاليا في تطبيقات محلية نظرا لوجود صعوبات في التصدير لعدم توفر البنية التحتية إضافة إلى المنافسة الخارجية .

رابعا : صناعة الألبان:ـ

تعتبر صناعة الألبان من الصناعات الغذائية المهمة في الدول العربية التي يزيد عليها الطلب على منتجاتها بسبب التركيبة السكانية التي ترتفع فيها نسبة صغار السن . ويرتبط إنتاج الألبان وتصنيعها ارتباطا وثيقا بتنمية الثروة الحيوانية اللبونة مثل الأبقار والماعز والجاموس والأغنام والإبل . ولا تتوافر إحصاءات دقيقة عن عدد مصانع الألبان في الدول العربية وقواها العاملة ، إلا أن نسبة استغلال طاقة المصانع تعتبر منخفضة عموما بسبب الاستغلال الموسمي ، وتتراوح ما بين 5% في السودان و80% السعودية . كما أن إنتاجية العامل في صناعة الألبان منخفضة نسبيا تتراوح ما بين 1000و1500دولار أي حوالي 30ـ45% من إنتاجية العامل في صناعة الألبان في الدول المتقدمة .

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة الألبان العربية تواجه عدة معوقات أهمها عدم توفر الحليب محليا وموسميته ، كذلك تركز إنتاجها في دول عربية لا تمتلك قاعدة صناعية متطورة وكذلك ارتفاع كلفة الإنتاج بسبب التشغيل الموسمي للمصانع ، وعدم القدرة على مواكبة التطور العلمي والتقني ،والمنافسة مع الإنتاج الأجنبي ويتوقع أن يظهر ذلك بشكل أكثر وضوحا بعد بدء تطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية "الجات" عام 2005ف[124].

خامسا : صناعة مواد البناء:ـ

تعتبر صناعات مواد البناء المستخدمة في التطبيقات المدنية والميكانيكية من الصناعات التكميلية لبعض منتجات الصناعة الاستخراجية ، فمثلا تستخدم خامات الحجر الجيري والجبس في صناعة الأسمنت ، وخامات السيليكا في صناعة الزجاج وبعض الكيماويات المشتقة من النفط في صناعة الطلاء ، وأغلب هذه

[124] : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2002ف ، ص54

المواد تنتج محليا ، وتعتمد صناعات الصَلب والألمنيوم على خامات الحديد والألمنيوم والتي هي في الغالب مستوردة من الخارج[125].

سادسا : صناعة الأسمنت:ـــ

استمرت الطاقات التصميمية والإنتاج الفعلي للأسمنت والكلنكر في الارتفاع خلال السنوات القليلة الماضية لتواكب النمو المضطرد في حركة البناء في الدول العربية ،وقد زادت طاقة إنتاج الأسمنت من 137مليون إلى 139مليون طن وطاقة إنتاج الكلنكر من 117مليون إلى 120مليون طن في عام 2002ف ، مقارنة مع عام 2001ف، وزاد الإنتاج الفعلي من الأسمنت من 99.3مليون إلى 102.5مليون طن والصادرات من 8.8مليون الى11.2مليون طن في حين انخفضت واردات الأسمنت من 9.8مليون إلى 8.7مليون طن[126].

سابعا : صناعة الحديد والصلب:

شهد الإنتاج الفعلي من منتجات الحديد والصلب الوسيطة والنهائية في الدول العربية قفزة كبيرة عام 2002ف ،إذ زاد من 40.7 الى 44.1مليون طن أي بنسبة 8.4في المائة ، وذلك استجابة لنمو الطلب على هذه المنتجات والذي استمر خلال عام 2003 ف ، بسبب انتعاش قطاع التشييد في بعض الدول العربية مثل السعودية والكويت ومصر والجزائر ،وقد أدى نمو الطلب واستمرار الإجراءات الحمائية المتمثلة في فرض رسوم على واردات الحديد والصلب في كل من مصر والسعودية إلى جانب التصدير إلى الأسواق الآسيوية إلى حدوث ارتفاع كبير في أسعار هذه المنتجات.

وتجدر الإشارة إلى أن ثلاث دول عربية هي السعودية ومصر والجزائر قد حققت زيادة ملحوظة خلال عام 2002 ف ، بمقدار 1.72 و1.52 و0.45 مليون طن على التوالي بالمقارنة مع مستويات إنتاج عام 2001ف[127].

---

[125] : _ جامعة الدول العربية واخرون ، التقرير الاقتصادي الغربي الموحد 2004ف ،ص 16

[126] : المرجع نفسه ص 16

[127] : المرجع نفسه ص 18

ثامنا : صناعة الألمنيوم:

شهدت هذه الصناعة عدة تطورات خصوصا في البحرين حيث وقعت شركة ألبا اتفاقيات مع مجموعة من المصارف الدولية والعربية لتمويل مشروع التوسعة لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى 800ألف طن /سنة .ويجري حاليا تنفيذ هذه التوسعة ،من جانب آخر تنوي شركة التطوير المتحدة (قطر) تنفيذ مشروع إنشاء أول مصهر للألمنيوم في البلاد في ميناء رأس لفان بالاشتراك مع شركة ألبا ، ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في عام 2006ف.

وفي الإمارات ،تستمر شركة دوبال في تنفيذ مشروع توسعتها لزيادة قدرتها الإنتاجية ،وقد زاد إنتاجها عام 2002 ف إلى 560 ألف طن /سنة أي بنسبة 4.5في المائة ، وتدرس السعودية إمكانيات استغلال خامات الألمنيوم المتوافرة لديها وإنشاء مصهر للألمنيوم ومن الجدير بالذكر أن الطلب العالمي على الألمنيوم يتوقع له آن ينمو خلال عام 2004ف بمعدل 5.2في المائة مقابل نمو في الطاقة الإنتاجية يقدر بحوالي 4.8 في المائة ، ويتوقع آن تستمر الفجوة بين الطلب والعرض خلال عام 2005ف[128].

تاسعا : صناعة تقانة المعلومات:

ويقصد بها صناعة أجهزة وتطبيقات كثيرة منها أجهزة الحاسوب ، وبرامج شبكات الاتصال ،وأنظمة الأقمار الصناعية التي تتسم بعلو مستواها التقني ،وسهولة توفيرها للمعلومات ، ودورها الكبير في تطوير الاقتصاد المعرفي وتطوير وسائل الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية ،واعتمادها الكبير على المهارات البشرية الإبداعية والمؤهلة تأهيلا عاليا ،والتي تتطلب استثمارات كبيرة لتدريبها وتأهيلها

---

[128] : المرجع نفسه ص19

وتصنف الدول العربية في المستوى ما قبل الأخير في مجال تقانة المعلومات حيث لا تتعدى نسبة مشتركي الانترنيت فيها عن 2 في المائة ،ولا يتعدى المحتوى العربي للشبكة العنكبوتية مستوى 0.1في المائة . وترجع محدودية التقدم التقني في الصناعة العربية واستخدام تقانة المعلومات إلى نقص البنى التحتية لشبكات الاتصال ،وقصور السياسات التشريعية عن مواكبة متطلبات هذه الصناعة ،ومحدودية الإنتاج المحلي من الأجهزة والمعدات اللازمة لها بما في ذلك البرمجيات التي ينحصر إنتاجها في شركات وطنية صغيرة تتنافس مع بعضها البعض في سوق ضيقة ،واقتصار عملها على معالجة الكلمة ،وحزم المحاسبة والخدمات الإدارية والمالية

وقد تبنت بعض الدول العربية مؤخرا خططا لتطوير صناعة المعلومات من بينها السعودية حيث أعلنت في عام 2003ف، خطة عشرينية للتحول الرقمي أو ما يسمى "الخطة الوطنية لتقانة المعلومات " . كما تسعى كل من مصر والمغرب والجزائر وتونس والأردن والإمارات إلى إنشاء صناعات لانتاج الدوائر والأجهزة الإلكترونية ،وأيضا إنشاء قرى رقمية ومؤسسات ذات مستوى عالي لتدريب الكفاءات اللازمة للعمل في تلك الصناعات [129].

عاشرا : صناعة الدواء والمستلزمات الطبية:

ان صناعة الدواء ترتبط ارتباطا وثيقا بحجم السوق ،ونظرا لصغر أسواق الدواء في الدول العربية ،تتجه شركات الدواء العربية إلى التصدير ومحاولة المنافسة داخل الأسواق الأوروبية والأمريكية فعلى سبيل المثال سجل عدد من شركات الدواء في الأردن بعض منتجاته في أمريكا وبريطانيا وألمانيا والسويد ويقوم بتصديرها إلى أكثر من 60 دولة منها السعودية والجزائر وليبيا والعراق

[129] : تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002ف

.ويعتبر الدواء أكبر مكون للصادرات الأردنية بعد الملابس والبوتاس . كما تعتمد صناعة الدواء في المغرب والإمارات على التصدير للأسواق المجاورة .

وقد قامت عمان بافتتاح مصنع للدواء خلال عام 2003ف ، يستهدف تلبية جزء من السوق المحلي والتصدير لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أما تصنيع الأدوية في المملكة العربية السعودية لا يزال في بداياته حيث تستورد جزءا من احتياجاتها من الأردن ومصر .

ومن الجدير بالذكر أنه حتى الدول العربية التي قطعت شوطا كبيرا في مجال المنتجات الصيدلانية لم تخط بعد خطواتها الأولى في إنتاج المعدات الطبية وعلى وجه الخصوص معدات تجهيز المستشفيات والتي لا يحتاج بعضها إلى تقنية عالية . وقد أعلنت السعودية عام 2003 ف ،عن تأسيس شركة للخدمات ومن ضمن اختصاصات هذه الشركة المتاجرة في المعدات الطبية ،ولدى الشركة ترخيص لإنشاء وتملك وتجهيز وتشغيل وادارة وصيانة المستشفيات وغيرها من المرافق الصحية .

وفي الإمارات بدأ مصنع " نيو فارما" الإنتاج عام 2003ف ،وهو يعتبر أول مصنع للدواء في إمارة أبو ظبي ، ويتوقع أن يتم تسويق 65 في المائة من إنتاجه داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وعلى المستوى الدولي تخوض الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية منذ سنوات مفاوضات صعبة بشأن براءات الاختراع وحقوق ملكية الدواء مع الدول الكبرى في مجال إنتاج الدواء (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا واليابان) حيث لم تتوصل الأطراف المعنية بعد إلى اتفاق يحدد متى يسمح لبلد ما بتخطي براءات التصنيع والملكية الفكرية لمعالجة مواطنيه .وذلك بالرغم من وجود اتفاق سابق يخص مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة تكفلت بموجبه كبريات الشركات المنتجة للأدوية بتخفيض كلفة العلاج للدول الفقيرة إلى أقل من 60 دولار بدلا من 1000 دولار كل شهر . وقد رفضت بعض الدول التوقيع على هذا الاتفاق خشية الاضطرار للإعلان عن العدد الفعلي للمصابين لديها

وفضلت طرح بديل محلي لعلاج هذا1 المرض . وقد أعلنت مصر 2003ف ، بأنها ستطرح مثل هذا البديل خلال عام واحد وبأسعار مناسبة[130] .

الحادي عشر: الاستثمار في الصناعة:

شهد قطاع الصناعة العربية بعض التطورات في مجال الاستثمار الصناعي ، فقد أعلن المجلس السوري الأعلى للاستثمار موافقته على عدة مشاريع استثمارية تصل تكلفتها الى480 مليون دولار .من بينها عدة مشاريع صناعية مثل تجميع وشائج غسل الكلى وإنتاج أجهزة أستصفاء الدم ،وصناعات الأدوية والأقمشة والنسيج القطني والأنابيب المعدنية ومعالجة فحم الكوك وإنتاج الأسمنت وتعتزم الحكومة السورية إدخال تعديلات جوهرية على قانون الاستثمار من شأنها تشجيع الاستثمار في المناطق التي لا تتمتع بعوامل جذب .ومن الاقتراحات الجديدة تمديد مدة الإعفاء الجمركي الممنوحة للمشاريع التي تصدر 50 في المائة من إنتاجها مدة عامين إضافين ،ومنح المشاريع التي تشغل أكثر من 200 عامل فترة إعفاء إضافية ،وأيضا منح مزايا للمشاريع التي تهتم بحماية البيئة.

وتسعى مصر لجذب الأموال العربية المهاجرة للاستثمار في القطاعات المختلفة ومن بينها قطاع الصناعة . واستجابة لمطالب المستثمرين ورجال الأعمال تم إصدار قانون جديد للاستثمار يتضمن تبسيط الإجراءات التي يحتاجها المستثمر وأن يتم إنجاز أغلبها في مكان واحد "مجمع خدمات الاستثمار " ،وأن تمنح تراخيص المشروعات خلال خمسة عشر يوما .ويسمح القانون الجديد بتأسيس شركات رأسمالها بالعملات القابلة للتحويل ،ونص على تشكيل لجنة لفض المنازعات تكون قراراتها نهائية ونافذة . كما نص على منح المستثمرين شهادات إعفاء نافذة لدى كل الجهات الحكومية . وتدرس مصر وليبيا تنفيذ مشاريع استثمارية مشتركة في مجالات صناعة النفط والغاز وغيرها باستثمارات تصل إلى 1.2 مليار دولار عام 2005ف . كذلك وافقت هيئة تشجيع الاستثمار في

[130] : جامعة الدول العربية واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004 ف ، ص21

ليبياعلى عدة مشروعات للاستثمار الأجنبي والتشغيل المشترك لمشاريع جديدة أو قائمة في مجالات الصناعات الغذائية والخدمات الطبية وصناعة الإسفلت ومساحيق الصابون .

ومن التطورات الحاصلة في مجال الاستثمار في الإمارات ،تدشين شركة دبي للاستثمار نهاية عام 2003 للمرحلة الأولى من مشروع مجمع صناعي قرب المنطقة الحرة بجبل علي بلغت تكلفته 400 مليون دولار ،وانطلاق المرحلة الثانية منه ،وسوف يوفر المجمع منطقة جاهزة للاستثمار الصناعي توفر تسهيلات وخدمات متعددة.ومن ضمن المشاريع التي تم استقطابها نشاطات صناعية في مجال الصناعة الصيدلانية ،معالجة وتصنيع المعادن ،وتصنيع أنظمة البناء ،وصناعة الغاز ، والصناعات الغذائية ،وصناعة أنابيب البلاستيك وصناعة مكافحة الحرائق.

وينبغي التنويه إلى أن الاستثمار في الصناعة التحويلية في دولة الإمارات العربية والذي نما خلال الفترة 2000ـ2003 بمعدل 4.1في المائة قد أتى بثماره حيث نما ناتج الصناعة التحويلية في الإمارات بمعدل 4.5 في المائة خلال الفترة نفسها[131].

[131] : المرجع نفسه ، ص22

الفصل الثالث
المعوقات السياسية للتكامل الاقتصادي العربي

تمهيد

رغم أن الوطن العربي قد سبق أوروبا في التكوينات الرسمية إلا أن شعوب المنطقة لم تصل إلى مرحلة الحصاد التي بلغتها الشعوب الأوروبية التي صارت تجني ثمار قراراتها حيث احتفلت مع مطلع شهر مايو من العام الماضي 2004ف ، بالوصول إلى الصدارة الاقتصادية في العالم حيث انضمت 10 دول أوروبية للاتحاد الأوروبي الذي لم يتأسس إلا في عام 1957م أي بعد 12 عاما من تكوين جامعة الدول العربية . واصبح الاتحاد الأوروبي حاليا يضم 25 دولة أوروبية رغم الاختلافات اللغوية والصراعات التاريخية بينها والاختلافات الثقافية . وقد أصبحت أوروبا الكتلة الاقتصادية الأولى في العالم والكتلة البشرية الثالثة بعد الصين والهند. في المقابل تمتلك الدول العربية مقومات العمل المشترك وتجمعها قواسم متعددة وروابط متأصلة ورغم وجود المواثيق والاتفاقيات الاقتصادية التي تنص على تدعيم العمل المشترك وتسهيل الحركة التجارية بين الدول العربية وتحييد العمل الاقتصادي و إبعاده عن الخلافات السياسية إلا أنها لم تتمكن من الوصول للمستوى الطبيعي أو المقبول في مسيرتها نحو الوحدة الاقتصادية أو التكامل لوجود عدة معوقات وموانع سياسية واقتصادية تعترض طريقها . و في هذا الفصل نستعرض المعوقات السياسية التي تعترض طريق التكامل الاقتصادي العربي من خلال مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول : المعوقات السياسية الداخلية للتكامل الاقتصادي العربي .

المبحث الثاني : المعوقات السياسية الخارجية للتكامل الاقتصادي العربي .

المبحث الأول

المعوقات السياسية الداخلية للتكامل الاقتصادي العربي

المبحث الأول

المعوقات السياسية الداخلية للتكامل الاقتصادي العربي

المعوقات الداخلية للتكامل الاقتصادي العربي هي المعوقات التي تتشكل نتيجة علاقات الدول العربية ببعضها البعض ، أو داخل الدول العربية ، ويكون تأثرها بالعوامل الخارجية ضعيفا جدا أو معدوما في بعض المعوقات .

وهذه المعوقات يختلف تأثيرها على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، فمنها ماله تأثيرا واضح وملحوظ على مسيرة التكامل ، ومنها ماله اثر غير مباشر . وهناك معوقات داخلية متأثرة أو مؤثرة بالمعوقات الأخرى للتكامل ، مثل المعوقات لاقتصادية . ومن بين المعوقات السياسية للتكامل الاقتصادي العربي ما يلي :

المعوق الأول : غياب الإرادة السياسية اللازمة للتكامل :

ان الإرادة مفهوم غير محسوس وغير متفق عليه من قبل علماء الاجتماع والسياسة . ونحن في هذه الدراسة سنحاول تحويل هذا المفهوم إلى شي محسوس ، عن طريق التعرف على ابرز العناصر التي تتكون منها الإرادة السياسية الفاعلة وهي كالتالي[132] :

1:- التزام الدولة العضو في عملية التكامل بما ورد في الاتفاقية الموقع عليها و بكافة القرارات التي تعمل على تنفيذ مراحل التكامل ووضعها موضع التنفيذ .

---

[132] :- د: محمد لبيب شقير ، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها (ج 2)** ، مرجع سبق ذكره ص918

2:- المتابعة المستمرة لتطبيق كافة القرارات التي تم اتخاذها في إطار العملية التكاملية ، وإزالة أي صعوبات قد يتم مواجهتها أثناء مراحل التنفيذ .

3:- التزام الدولة العضو بالعمل على تطوير الأساليب التي قد يكشف الجانب التطبيقي عن عدم وجودها ، حتى وان تم ذلك التطوير بإعادة النظر في بعض الاتفاقيات المنشئة للتكامل وتعديلها بحيث تخدم العملية التكاملية على نحو افضل .

ومن خلال ما سبق نجد ان الدول العربية تفتقد الإرادة السياسية التوحيدية ، فغياب الإرادة السياسية كان هو العامل الأساسي الذي أدى إلى تواضع ومحدودية النتائج التي حققتها الدول العربية فيما يخص مشاريع التكامل الاقتصادي [133]. إذ ان اغلب معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية يمكن التغلب عليها ، أو استبعادها إذا كانت الإرادة السياسية العربية قد التزمت التزاما حقيقيا بالعمل على تحقيق العمل العربي المشترك سواء كان سياسيا أو اقتصاديا . ومن هنا يمكن إرجاع استمرار اغلب عوامل إعاقة العمل العربي المشترك إلى غياب الإرادة السياسية [134]. وقد لخص الدكتور محمد لبيب شقير أهم مظاهر غياب الإرادة السياسية العربية اللازمة للتكامل الاقتصادي العربي في النقاط التالية[135] :

1- عندما وضعت الدول العربية ميثاق جامعة الدول العربية ، والذي أقرت بمقتضاه عدم السماح بوجود أي سلطة تعلو ارادتها ، والاقتصار على ان تكون الجامعة مجرد منظمة اختيارية للتعاون بين الدول العربية ، ولا تتنازل لها الدول العربية بأي قدر من سلطتها في اتخاذ القرارات المتعلقة ببعض الجوانب السياسية والاقتصادية .

---

[133] : عدنان شوكت شومان ، العمل الاقتصادي العربي المشترك والتحديات الاقليمية والدولية ، **المستقبل العربي** ، السنة الحادية والعشرين ، العدد 234 ، اغسطس 1998ف ، ص76

[134] : د: محمد عبدالشفيع عيسى ، نحو نظرية للتكامل الاقتصادي العربي ، **السياسة الدولية** ، العدد 136 ، ابريل 1999، ص69

[135] : د: محمد لبيب شقير ، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها ، (ج 2)** ، مرجع سبق ذكره ، ص919- 939.

2- الاتفاقيات الاقتصادية التي تبرمها الدول العربية فيما بينها وتكون ملزمة التنفيذ لا تطبق . فتنفيذ هذه الاتفاقيات يتوقف – بحسب نصوصها – على تصديق عدد معين على الأقل من الدول الموقعة عليها ؛ فهناك معاهدات لم تصدق عليها هذه الدول إلا بعد فترة طويلة ، وهناك معاهدات أخرى لم يتم التصديق عليها حتى الآن ، مثل مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية التي تم التوقيع على اتفاقيتها عام 1961ف.

3- الأقطار العربية التي تصادق على الاتفاقيات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي العربي عدد منها يتباطأ في اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لاقامة وتوفير الجو المناسب لانجاح هذه الاتفاقيات . وهناك دول أخرى قامت باتباع أسلوب التحفظ على بعض النصوص والالتزامات ، التي تفرضها الاتفاقيات على هذه الدول مما يؤدي إلى شل فاعلية هذه الاتفاقيات خاصة إذا لاحظنا ان هذه التحفظات تكون عادة بصفة دائمة .

4- إصرار اغلب الدول العربية عند إعداد ومناقشة مشروعات الاتفاقيات والقرارات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي العربي على وضع نص أو نصوص يكون لها بمقتضاها وقف تنفيذ الاتفاقية أو القرار .

5- ظهر أسلوب التحفظات على بعض النصوص والالتزامات منذ بداية حركة التكامل الاقتصادي العربي ، سواء كان تحفظ الدول على التزام ما أو على عدد من الالتزامات التي تفرضها اتفاقية ما على هذه الدول ، مما يؤدي إلى شل فاعلية هذه الاتفاقية من الناحية العملية ، وخاصة إذا لاحظنا ان هذه التحفظات تكون عادة بصفة دائمة وليس محدودة أو مؤقتة .

ويعود سبب غياب الإرادة السياسية لدى معظم الأقطار العربية إلى حداثة عهد هذه البلدان بالاستقلال ، وتطلعها إلى تأكيد ذاتها ، ومن ثم ضعف استعدادها للتنازل عن بعض سلطاتها لصالح سلطة فوق قطرية[136] .

ونحن نتفق في هذا السياق مع رأي أحد الباحثين العرب، الذي يرى أنه على الرغم من وجود بعض العوامل الأخرى التي أوجدت آثاراً سلبية في هذا العمل الاقتصادي العربي المشترك، إلا أنه كان من الممكن علاج هذه الآثار والتغلب عليها جميعاً، بل كان من الممكن أيضاً استبعاد هذه العوامل الأخرى نفسها . وإذا كانت الإرادة السياسية العربية قد التزمت التزاماً حقيقياً ومخلصاً بهذا العمل الاقتصادي العربي المشترك وعملت على تحقيق متطلباته على نحو حقيقي وفعال، فلأنها كانت ستعمل عندئذ على إزاحة هذه العوامل والقضاء عليها . ومن هنا فان استمرار العوامل الأخرى المعرقلة للعمل الاقتصادي العربي المشترك يمكن إرجاعه، إلى حد كبير، إلى غياب الإرادة السياسية اللازمة لهذا العمل [137]، لأنه حتى في حال تطبيق الاتفاقيات والقرارات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي العربي، فإن استمرار تطبيقها غالباً ما يتأثر بما يحدث من تقلبات طارئة في العلاقات السياسية بين الحكومات أو حكام الأقطار العربية الأعضاء . والواقع أن هذه الحقائق العديدة ليست كلها سوى مظاهر وآثار لغياب الإرادة أو ضعف الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق العمل الاقتصادي العربي المشترك ونجاحه . وهي تشير في مجملها إلى أن البلدان العربية لا يتوافر لديها ما يلزم لعملية التكامل الاقتصادي من إرادة سياسية"[138].

المعوق الثاني : ضعف واختلاف السياسات الاقتصادية للدول العربية: ان وجود اختلاف في مكونات الانظمة السياسية بين الدول العربية

---

[136] : ابراهيم العيساوي واخرون ، **الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي " مقاربات نظرية "** ، مرجع سبق ذكره ، ص 326

[137] : د: محمد عبدالشفيع عيسى ، نحو نظرية للتكامل الاقتصادي العربي_ ، **السياسة الدولية** ، العدد 136 ، ابريل 1999، ص69

[138] : مجدي حماد، "المنظمات الإقليمية ومسألة الوحدة"، **المستقبل العربي** ، السنة 11، العدد 121، (مارس 1989)، ص118

ووجود خلافات شخصية بين الحكام العرب انعكس بشكل سلبي على الخطوات العملية لمشروعات التكامل الاقتصادي . حيث جرى تجميد أنشطتها لأسباب وخلافات سياسية الأمر الذي جعل بعض مشاريع التكامل الاقتصادي العربي حبرا على ورق . ونتيجة لاختلاف النظم السياسية دأبت كل دولة على ان تضع لنفسها السياسات الاقتصادية التي تتجانس مع أوضاعها ولم يحدث ان اشتملت سياسات اقتصادية للحكومات القطرية على بنود تتعلق بتطوير تكاملها مع البلاد العربية[139].إذ ان بعض الدول العربية اعتمدت النهج الرأسمالي في تحقيق التنمية وفي القيام بالنشاطات الاقتصادية وممارستها ، وذلك باعتماد آلية السوق والنشاط الخاص كأساس في ذلك ، في حين اعتمدت دول عربية أخرى نهجا اشتراكيا تمثل بالتوجه نحو التخطيط وادارة الاقتصاد من خلال دور مهم للدولة وعبر القطاع العام وقيادته النشاطات الاقتصادية فيها . واتبعت دول عربية أخرى نهجا يجمع بين وبين القطاع العام والنشاط الخاص ، وفي ظل عدم تحديد واضح للحدود بين عمل ومهام كل منهما في النشاطات الاقتصادية [140].

ولكن هناك شبه اتفاق بين اغلب الدول العربية مهما اختلفت مكونات انظمتها السياسية في العديد من النقاط لعل أهمها ما يلي [141]:

1- غلبة الفرد على المؤسسة :- نجد اغلب الدول العربية تتميز بان السلطة لديها ذات طبيعة فردية إلى حد بعيد . ومن عيوب هذا النوع من السلطة انه إذا تغير صانع القرار في دولة ما يؤدي إلى تغيير تام في سياسة هذا البلد . وكذلك يوجد فارق أخر وهو سرعة اتخاذ القرار ، لان الذي يصدر القرار فرد وليس مؤسسة . ولكن هناك وجه أخر لهذه القضية وهو سرعة الرجوع عن هذه القرارات .

ومن هنا نجد ان اغلب قرارات العمل الاقتصادي العربي المشترك هي قرارات فردية في اغلب الأحيان . فهذه القرارات لا يتم إيكالها إلى المؤسسات

---

[139] : عبد الحسن زلزلة ، العمل الاقتصادي العربي : المسيرة والتحديات ، **شؤون عربية** ، العدد 101 ، مارس 2000ف ، ص17

[140] : : د. حمدي عبدالعظيم ،**مستقبل التكامل الاقتصادي العربي** ، في .www.albianae

[141] : د:- وليد عبدالحي ، **معوقات العمل العربي المشترك** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية – 1987اف) ص104

المختصة في الدول وذلك لعدم ثقة صانع القرار في هذه المؤسسات ، ولعدم جدية هذه القرارات أصلا ، واغلب هذه القرارات تم التراجع عنها .

2- استخدام بعض الدول العربية لسياسيات التكامل الاقتصادي والوحدة العربية كأدوات للتكيف مع الظروف الطارئة :- تلجا بعض الدول العربية إلى اتخاذ قرارات بخصوص المشاريع العربية المشتركة نتيجة للتكيف مع توجهات وحدوية داخلية قوية لا تستطيع مقاومتها كما حدث في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي ، أو نتيجة لضغوط خارجية قوية كما في الوقت الحالي . ولا نفهم من ذلك ان الضغط الخارجي يذهب في طريق العمل الاقتصادي العربي المشترك ، بل يذهب إلى ان القوى الخارجية تعمل على التلاعب بالمتغيرات الداخلية العربية بشكل يحقق أهداف هذه الدول .

المعوق الثالث : التجزئة والقطرية : تأسست الدولة القطرية العربية في ضوء التوازنات الاستراتيجية العالمية الناجمة عن الحربين العالميتين الأولى والثانية ، حيث عملت الحرب العالمية الأولى على إنهاك الدولة العثمانية وتفكيكها، بينما أفرزت الحرب العالمية الثانية انتهاء عصر المستعمرات لصالح القوة الأمريكية الجديدة والتي قيد تطلعاتها للهيمنة انبثاق المعسكر الاشتراكي ، لقد عاشت الدولة العربية القطرية ضمن هامش الصراع بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي ، وحين انتهى ذلك الصراع بانتهاء المعسكر الاشتراكي فقدت الدولة العربية القطرية أحد مرتكزاتها الأساسية وبدأت تعاني من أعراض فقدان التوازن[142].

وعمل الاستعمار على تجزئة الوطن العربي من خلال ثلاث مراحل تاريخية وهي[143]:

---

[142] : معتل زهور عدي ، العولمة وأفول الدولة القطرية ، في www.albian.ae

[143] كمال حمدان ، التعاون الاقتصادي العربي: لماذا التجزئة ، www.aljazeeranet.

1. المرحلة الأول: وهي تمتد من توقيع بريطانيا وفرنسا اتفاق وزيريهما سايكس وبيكو عام 1916ف ، الاتفاق السري المعروف باسميهما لتقاسم سورية الكبرى والعراق وما تلاه من سلخ لواء الاسكندرونا وكيليكيا عن سورية ، ثم تأسيس المملكة العربية السعودية باتحاد نجد والحجاز مع منعها من ضم مناطق الخليج الساحلية لها واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.
2. المرحلة الثانية 1952-1962 وهي المرحلة التي تم فيها تجزئة المغرب العربي وتمتد من استقلال تونس والمغرب وما تلاه من فصل موريتانيا عنه في الفترة 1952-1956 ف وحتى استقلال الجزائر عام 1962 وتلتها مزيد من التجزئة وفصل الصحراء عن المغرب. ثم تجزئة موريتانيا
3. مرحلة ثالثة هي بين (1961-1971) وهي موجة الانحسار البريطاني عن الخليج وإقامة دوله العربية، والخلاف بين المغرب والجزائر، واندلاع النزاع حول استقلال الصحراء الغربية وهي تجزئة لم تنته حتى الآن.

ان الاستعمارية التي احتلت الوطن العربي هي التي صنعت واقع التجزئة والقطرية ، فقد قامت بوضع عوامل تساعد على التجزئة. ، وعملت على تدعيم هذا الواقع من خلال البحث عن أبعاد جديدة ثقافية و حضارية و إعطاء مشروعية لكل مظاهر التخلف في النمو القومي العربي، لتكريس هذا المبدأ[144]. فاعتبرت هذه الدول أن تجزئة الوطن العربي و خلق حاجز دولة تفصل مشرق الوطن العربي عن مغربه يسهل عملية السيطرة عليه ، فأخذت عملية دق اسفين في

[144] : د: - عبدالوهاب حميد رشيد ، **الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة " الطموحات والاراء "** ، مرجع سبق ذكره ، ص 134

الجسد العربي أبعادا ثقافية و نفسية و تاريخية حتى تفشل أية محاولة وحدوية مستقبلية، لذلك فان الدوائر الاستعمارية سعت إلى[145]:

أ ــ بناء ما يسمى بدولة إسرائيل ، وهي دولة تفصل مشرق الوطن العربي عن مغربه ،على أن تكون الدولة الحاجز متناقضة مع التكوين الحضاري للمنطقة و جزءا لا يتجزأ من المنظومة الفكرية و الحضارية للدول الغربية.

ب ــ أن تكون قاعدة ا لدولة الجديدة دينية بحيث يفتح المجال واسعا لادعاء ضرورة قيام هذه الدولة ، وفي كل الحالات يعطي تبريرا أخلاقيا للتدخلات الغربية بدعــوى حمايتها.

ج ــ تحويل ما تبقى من الوطــن العربـــي إلى دول قزمية متصارعة فــيمــا بينها ضعيفة تابعة للقوى الغربية الكبرى . و هــكــذا يــعــيش الوطن العربي دوامة الــحروب الــدينية و الــعــرقية والــطائفية حتى تسهــل عملية السيطرة على ثرواتهالطبيعية بعد ضــرب مكــونــاته الفكــرية والحــضــارية و الثقافية الواحدة.

د ــ أن تكون هذه التجزئة بطريقة تضعف أمل التوحيد ذلك أن عملية التفتيت تقوم على قاعدة أخرى و هي إضعاف الكيانات القطرية ذاتها أيضا من خلال سلبها لأي مقومات أو قوى تسمح لها بأن تلعب دورا توحيديا في المنطقة العربية . فهناك كيانات غنية بسبب صغر حجمها ووفرة مواردها، وهناك كيانات تجابه مشكلة الفقر بسبب كبر حجمها و قلة دخلها لذلك أخذت القوى الأجنبية تتدخل في المنطقة لتستخدم موارد الغنى لتطوير اقتصادها و متطلبات معيشتها، و

---

[145]: د:- محمد محمود الأمام، **اثر المتغيرات الدولية على قضية الوحدة العربية**، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد الثاني ، السنة الاولى ، ربيع 1998اف، ص29

توزع فتات غناها على الكيانات الفقيرة كي تبقيها أسيرة هيمنتها و سيطرتها المباشرة . و هكذا تتحكم بالغني و الفقير على حد سواء[146].

هذا الواقع الجديد خلق شرخا في البنية الفكرية و البنية الاجتماعية ، بنمو ظواهر الانفصال و التفتت . فقد نمت على الجسد العربي العديد من مظاهر القبلية و العشائرية و الطائفية وتغيرت سياسة التفتيت بتغير القوى الخارجية . أما على المستوى الفكري فان الصراع بدأ على أشده بين التيار الوحدوي و التيار الانفصالي ، فالتيار التوحيدي رفض الأمر الواقع ونادى بحق هذه الأمة في بناء دولتها الواحدة ، و تشكلت العديد من التنظيمات و الجمعيات السياسية هدفها التحرير و مقاومة عملية التفتيت . أما رافعو سياسة التفتيت فحاولوا تبرير الواقع و الانتصار بوعي أو دون وعي لأطروحته الاستعمارية ، وجدت سندها المادي.و السياسي في السياسات العربية الرسمية مند تأسيس الجامعة العربية التي ظلت حبيسة المفاهيم و التقسيمات التي خضعت لها الأمة العربية مع بداية الحملة العسكرية.

و لقد رفعت بعض الأنظمة العربية شعار الوحدة و التحرير و شعار التقدم الاجتماعي و لكنها لم تتمكن من التخلص فعلا من المشروع الاستعماري ، وبالتالي كانت عاجزة على تحقيق وحدة الأمة العربية.

المعوق الرابع : النزاعات العربية – العربية : حرصت الدول الاستعمارية على تفتيت الأمة العربية إلى دويلات قزمية عند منح هذه الدويلات الاستقلال ، وتعد الحدود بين هذه الأقطار اكبر دليل على تكريس التجزئة ، وإثارة الخلافات العربية حول هذه الحدود . وإذا القينا نظرة على خريطة الوطن العربي فإننا سنلاحظ ما يلي[147] :

---

[146] : معن بشور، معوقات الوحدة العربية المعوقات الذاتية لدى الوحدويين العرب ، **المستقبل العربي** عدد 122 سنة1989

[147] : راشد محمد الشنطي واخرون ، **التنمية في الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 178

1:- لقد قسمت الدول الاستعمارية الوطن العربي إلى دويلات تفصلها الحدود السياسية الصناعية ، فيسير بعض هذه الحدود وفق خطوط الطول والعرض الفلكية مثل الحدود بين مصر والسودان ومصر والجماهيرية ، وهناك بعض الحدود تأخذ الأشكال الهندسية مثل الحدود بين سوريا والأردن وبين العراق والسعودية .

2:- لم تحدد الدول الاستعمارية الحدود في بعض المناطق بل أبقتها تخوما كالحدود بين السعودية وعمان ، ومناطق محايدة كالحدود بين السعودية والكويت .

ولقد نجح الاستعمار في تثبيت هذه الحدود ، وأصبحت حدود مقدسة بين الدول العربية يتشبثون بها ويدافعون عنها ، فادت إلى نشوب خلافات حدودية بين الدول العربية ، ونسوا ان هذه الحدود وهمية أوجدها الاستعمار ، ومن هذه الخلافات الحدودية الخلاف بين المغرب والجزائر ، والخلاف بين السعودية وعمان ، والخلاف بين مصر والسودان [148].

ورغم خطورة النتائج والتداعيات المترتبة على النزاعات العربية والتي يجري إدراجها تحت مسمى الصراع العربي _ العربي ، فإن هذا الصراع لا يمثل ظاهرة ثابتة أو متكررة ، ولكن رغم فداحته- كما جرى في غزو العراق للكويت- يمثل حالة عابرة ومرهونة بعلاقات الحكام. وليست تعبيرا عن تناقض جذري في المصالح الحيوية للدول والشعوب وتعارضا كليا في الأهداف والاستراتيجيات كما هو الحال في الصراع الإسرائيلي – العربي [149].

وبالتالي ، فإن علاج هذه الحالة لا تواجهها تعقيدات التوفيق أو الموازنة بين المصالح الأساسية والحيوية التي يفرق بينها التضارب والتناقض ، وإنما يحقق

---

[148] : د:- عبدالله ساعف ، **الخلافات السياسية العربية – العربية وتاثيرها على الاستقرار الامني** ، ، ندوة الامن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية (باريس : مركز الدراسات العربي الاوروبي – 1996اف) ص 209

[149] : جورج جوفي ، **قضايا الحدود العربية واثرها على الامن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 214

الحل والعلاج ، التفاهم الشخصي بين الحكام وتهدئة وتحسين الحالة المزاجية في علاقات الشخصيات الحاكمة وصاحبة القرار لبعضها البعض[150].

وخطورة هذه الصراعات العربية تكمن في عدم وجود آلية عربية لفض هذه النزاعات أو الحد من اتساعها . ومن هنا يتم السماح لجهات غير عربية بالتدخل لحل هذه الصراعات وهذا يؤدي إلى تدخلها في الشؤون العربية من خلال هذه النزاعات ، وبالشكل الذي يؤدي فيه تدخلها إلى خسارة الأطراف العربية ذات العلاقة ، وتكون النتيجة استفادة الجهات الأجنبية . ولعل حرب الخليج الثانية مثال بارز على ذلك ، وكانت محصلة هذه الحرب هي زيادة الاعتماد على الخارج ، وضمان سيطرة هذه القوى الاجنبية على مقدرات المنطقة العربية[151] .

وهناك الصراعات العربية الداخلية ، وهي تشمل جميع مناطق العالم العربي ، منذ أن بدأت الدول العربية تحصل على استقلالها ، إذ إن كثيرا من الصراعات العربية الداخلية التي حدثت قبل استقلال الدول العربية المعنية قد ينظر إليها من قبيل الحصول على الاستقلال الوطني، ومن بين الصراعات العربية الداخلية ما يلي[152] :

الحالة الجزائرية :- بدأ الصراع الداخلي المستمر في الجزائر منذ شهر مايو 1991 ف ،على خلفية المظاهرات والاحتجاجات التي تطورت نتيجة لإلغاء الانتخابات ، وتدخل الجيش لمنع تأثير الإسلاميين حين فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجولة الأولى للانتخابات، وانفجر الصراع بين الإسلاميين والحكومة نتيجة إلغاء نتائج الانتخابات.

---

[150] : د:- احمد يوسف احمد ، **الصراعات العربية – العربية (1945- 1988ف)** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية – 1988ف) ، ص204

[151] : د: فليح حسن خلف ، **اقتصاديات الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص328

[152] : د:-عدنان الهياجنة ، **الصراعات الداخلية في العالم العربي.. رؤية مستقبلية** ، www.aljazeera.net

ومن نتائج هذا الصراع انبثاق صراع عرقي يتجسّم في مشكلة الأمازيغ الذين يبحثون عن دور فاعل لهم في عملية البناء الحضاري في الجزائر لتعاني البلاد من مشكلة الهوية ومشكلة التعددية السياسية.

الحالة البحرينية :- هناك جذور مذهبية للصراع الداخلي ، تقوم على الدور الذي يطالب به الشيعة على المستوى السياسي ، وساهمت عملية تقييد أو الحد من الحريات في حدوث عدة اضطرابات ومواجهات مع الحكومة بدأت منذ عام 1975ف ، عندما قام الأمير عيسى بحل المجلس القومي وحصر القوة وجميع السلطات السياسية بيده.

الحالة العراقية :- قد بدأ نوع من الثورة والصراع المسلح بين الحزب الديمقراطي الكردي والحكومة العراقية منذ عام 1961 ف ، وانتهى عام 1975ف ، واستغل الأكراد خسارة العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991ف ، لإعلان دولة مستقلة بحماية أميركية وبريطانية وقوات التحالف مستغلين ثورة الشيعة في جنوبي العراق التي تم السيطرة عليها من طرف القوات العراقية . لكن هذه العملية لم تفلح بالرغم من التدخلات الأجنبية . ويلاحظ أن مشكلة الأكراد مرتبطة بوضع الأكراد في تركيا.

الحالة اللبنانية :- تتمثل حالة الصراع الداخلي في لبنان بما يلي:

- الإرث الاستعماري.
- وجود الفلسطينيين في لبنان 1965-1994.
- سقوط الحكومة المسيحية المسيطرة في حرب أهلية الدروز والشيعة والمارونية والسنة. واستمرت هذه الحرب لفترة طويلة 65-91.
- ساهم في سوء الأحوال اللبنانية الغزو الإسرائيلي عام 1985.
- التدخل السوري في الأمور الداخلية للبنان .

وبدأت الأوضاع بالهدوء بعد اتفاق "الطائف"، وتحديث الدستور الذي يدعو للمشاركة السياسية والانتخابات التي عقدت عام 1992ف بإشراف سوري ، لكنه يلاحظ أن بقاء الدور السوري في لبنان قد يصعّد من الصراعات الداخلية، خاصة على خلفية اعتقال شخصيات مسيحية عام (2001ف).

الحالة المغربية :- بدأ الصراع الداخلي في المغرب على خلفية فشل التجربة الديمقراطية في المغرب (1963-1965)، حيث أحكم الملك الحسن الثاني السيطرة على جميع السلطات . وتبرز مشكلة الصحراء الغربية كأهم مشكلة مؤثرة في الصراع الداخلي: حيث طالب سكانها بالاستقلال في الأجزاء الغربية الجنوبية التي سيطرت عليها المغرب بعد انتهاء الاستعمار الأسباني. ونتيجة لاسباب متعددة ومن أهمها التدخل الجزائري في هذه المشكلة فإنها لم تحل بعد .

ويبدو أنه لا مجال لحل هذه القضية بعيدا عن حكم ذاتي لسكان منطقة الصحراء الغربية بالرغم من وعود الديمقراطية .

الحالة السودانية :- تعد حالة الصراع الداخلي في السودان من الصراعات المعقدة التي شهدت عدة تطورات كبيرة خلال العقود الماضية، فمشكلة جنوبي السودان (السكان غير المسلمين) ووقوفهم ضد الحكومة قد مرت عبر عدد من المراحل منذ الخمسينيات، وانتهى الصراع عام 1972 بعد اتفاقية الحكم الذاتي، لكن ذلك لم يدم طويلا حين تراجعت الحكومة السودانية عن اتفاقية الحكم المحلي ، وأدى ذلك إلى استنزاف موارد السودان بسبب ظاهرة الحرب المستمرة وعدم الاستقرار السياسي وذلك بتعدد الانقلابات ، نتيجة لتداخل عدة عوامل داخلية وخارجية في الصراع الداخلي الدائر في السودان.

الحالة الأردنية :- ارتبط الأردن بالقضية الفلسطينية ارتباطا جوهريا، تجسّدت ذروته في الوحدة المعلنة بين الضفتين سنة 1951-1952، والنزوح

القسري للفلسطينيين سنة 1948ف بعد قيام الدولة العبرية، وكذلك سنة 1967ف إثر الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية نتيجة لحرب حزيران . وظهر العمل الفدائي في الأردن سنة 1965-1966ف ، وتبنّى النظام السياسي في الأردن العمل الفدائي في البداية ، ولكن ظهور بعض التيارات في هذا العمل أصبح يشكل تهديدا لبنية النظام السياسي الأردني، مما أدّى إلى انفجار الصراع عام 1970ف، وانتهت بانتهاء العمل الفدائي تماما ، واستطاع النظام السياسي في الأردن استيعاب الحالة الفلسطينية في داخله وذلك بدمج ما تبقى من الفلسطينيين في بنية النظام الأردني من النواحي السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية.

الحالة اليمنية :-هناك جذور للصراع الداخلي اليمني، تتجّسد في بنية النظام الاجتماعي القائمة على البعد القبلي، وانعكاس هذه البنية في الحالة السياسية والأمنية في اليمن، بالإضافة إلى مشكلة الوحدة التي تمّت على أساس قسري باستخدام القوّة العسكرية. لذا فمن المرجح استمرار الصراع القبلي، وبقاء جذور الصراع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الشمال والجنوب.

وبشكل عام يمكن تفسير أسباب الصراعات الداخلية في .الدول العربية بالعوامل الداخلية والخارجية التالية [153]:

أولا العوامل الداخلية :

1- أزمة الشرعية للسلطة السياسية الحاكمة .

---

[153] : انظر ذلك في د:- سامي الخزندار ، أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية ، في www.aljazeera.net

عبد الإله بلقزيز، دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية في عدنان السيد حسين (محرر)، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.)
عدنان السيد حسين، البيئة الإقليمية والدولية الضاغطة، في عدنان السيد حسين (محرر)، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
محمد جابر الأنصاري، "إشكالية التكوين المجتمعي العربي: أقليات.. أم أكثرية متعددة"، في عدنان السيد حسين (محرر)، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

2- غربة السلطة السياسية سياسيا وثقافيا عن محيطها الشعبي .
3- غياب وضوح العلاقة العادلة بين الدولة وطوائفها المختلفة .
4- التكوين القسري للدولة القطرية في العالم العربي.
5- دور النخبة في النظام السياسي أو الاقليات .
6- وجود إشكاليات في الفكر العربي المعاصر .

وكثيرا ما يكون سبب الصراعات الداخلية في الدول العربية مزيجا من هذه الأسباب مجتمعة، فالصراع الدموي في الجزائر اليوم –مثلا– ترجع جذوره إلى تعاضد كل هذه العوامل والأسباب، فهو نتيجة لانشطار في الهوية الثقافية ناتج عن النفوذ الثقافي الفرنسي، وفساد وعجز في التنمية الاقتصادية، وتدخل فرنسي مباشر لدعم السلطة الموالية لفرنسا، مع العوامل الأيديولوجية التي يشترك فيها المجتمع الجزائري مع غيره من المجتمعات العربية، وأخيرا إشكالية الشرعية السياسية.

ثانيا العوامل الخارجية :

1- الدور السلبي للاستشراق والتبشير والاستعمار في العالم العربي .
2- اضطراب الأمن الإقليمي والصراعات العربية – العربية .
3- التنافس بين القوى الدولية حول النفوذ في العالم العربي إبان الحرب الباردة .
4- سياسات اسرائيل القائمة على العدوان والتوسع وزرع الفتنة .

فليس خفيا أن العديد من الدول الغربية واسرائيل تتلاعب بملف الأقليات والصراعات الداخلية في الدول العربية، لاعتبارات إستراتيجية، تسعى من خلالها إلى الإبقاء على "نقاط ساخنة" يمكن اتخاذها ذريعة عند الحاجة لترسيخ النفوذ في المنطقة، والتحكم في مسارها السياسي وثرواتها الاقتصادية . ورغم أن بعض السياسيين العرب –حكاما ومعارضين– يبالغون أحيانا في تصوير هذا التدخل

والتأثير الخارجي، ويفسرونه تفسيرا تآمريا لا يخلو من مغالاة ، فإن لهذه الظاهرة أساسا موضوعيا واضحا للعيان، فالتدخل الأميركي في العراق بدعوى "حماية" الأكراد والشيعة، والدعم الفرنسي لبربر الجزائر –خصوصا الفرانكوفونيين منهم– يعدان مثالين بارزين لذلك.

والغالب أن يكون التدخل الأجنبي لصالح الأقليات –أو هكذا يتم تصويره– إذا كان الصراع بين الدولة وأقلية من مواطنيها . أما إذا كان الصراع بين الدولة والأكثرية فيكون التدخل لصالح الدولة (الحكومة عادة) . والغالب كذلك ألا ينتج عن التدخل الخارجي أي حل حاسم للصراع، بقدر ما يؤدي إلى الإبقاء عليه في حدود معينة يمكن التحكم بها وتوجيهها . ومن مظاهر التأثير الخارجي تدخل بعض الدول العربية في الصراعات السياسية المشتعلة في دول عربية أخرى .

المعوق الخامس : عدم فصل العمل السياسي العربي عن العمل الاقتصادي:

تبين أن العلاقات السياسية بين بعض البلاد العربية ساعدت على تجميد أوضاع التعاون الاقتصادي العربي الشامل في جوانبه العديدة، كما أدت إلى وقف تنفيذ بعض الاتفاقيات الجماعية، أولها كان يعرف باتفاقية «تسديد المعاملات الجارية وانتقال رووس الأموال بين الدول العربية، أما أهمها فكان اتفاقية السوق العربية المشتركة التي أعدت في عام 1964ف وحصلت على مطالبات تنفيذ لم يسبق أن حصلت عليها أية اتفاقية عربية أخرى . كما طالب مؤتمر القمة العربي بتنفيذها أكثر من مرة وفي أكثر من جلسة . ومع ذلك لم يتم تنفيذ خطوة واحدة منها حتى الآن . واتفاقية إنشاء منظمة التجارة العربية الحرة الكبرى تتعرض حاليا لخروج بعض الدول الأعضاء منها بعد ما يقرب من خمس سنوات من تنفيذها ، وهو ما يوضح قصورا كبيرا من جانب القادمين على أعمال التعاون

الاقتصادي العربي وعدم التحرك السريع لمعالجة المشاكل التي تواجه هذا العمل، لأن كل مشكلة لها علاج إذا كانت هناك إرادة سياسية لعلاجها[154].

أن فصل العمل السياسي عن العمل الاقتصادي أصبح أمرا ضروريا وسيكون خطوة عملية ناجحة نحو التطوير المطلوب ، وسيحتاج إلى مجهود كبير طالما يوجد على رأس بعض البلاد العربية من لا يرغب في التنازل عن جزء من سلطته من أجل العمل القومي ، بينما جاء الوقت لذلك بعد أن تعرضنا كعرب للمهانة غير الخافية في الصراع العربي الإسرائيلي الحالي ، وذلك ما لم نواجه هذه الإهانات بيد عربية واحدة ذات قوة اقتصادية وبعيدا عن أية خلافات سياسية داخلية، ويمكن ان نبين هنا أسباب تأثير السياسيات العربية على العمل الاقتصادي العربي المشترك[155] :

1 – تغليب الخلافات الأيديولوجية والنزاعات السياسية العربية ، على هدف تحقيق المصالح المشتركة، فقد ارتبطت العلاقات التجارية والاقتصادية، بدرجة صعود وهبوط الخلاف السياسي بين العواصم العربية المختلفة أصلاً.

2 – تغليب المصالح القطرية الذاتية الضيقة، وصولاً للانكفاء القطري، على المصالح القومية الواسعة التي تتخطى الحدود الجغرافية الثنائية، جنبًا إلى جنب مع غياب النظرة الكلية للتنمية الشاملة في الوطن العربي، تحت تصور أن كل دولة عربية مهما صغرت قادرة وحدها على العيش بمنأى عن الآخرين، بلا حاجة للآخرين.

3 – تبعية الاقتصاديات العربية في مجملها للاقتصاد الغربي دون غيره، سواء في ظل صراع العملاقين الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية، خلال الحرب الباردة، أو في ظل انفراد الولايات المتحدة فيما بعد بإدارة العلاقات الدولية باعتباره القطب الأعظم المنفرد.

---

[154] : د:- عبدالحميد براهيمي ، **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل** ، ط2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1981ف) ص206

[155] :عادل احسين واخرون ، **دراسلت في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي (1)** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1981ف) ص 145

وفي كل الحالات مالت الدول العربية للاندماج في هذه الأسواق العملاقة دون إدارة اقتصادية سياسية ذكية، كانت تفرض وحدة المواقف وتنسيقها عربيًا في ظل تجمع، كتجمع السوق المشتركة.

المعوق السادس : الآثار السلبية للجامعة العربية على التكامل الاقتصادي العربي:

بإعلان قيام الجامعة العربية تم الاعـــتراف بتحويل ما تبقى من الإدارة العثمانية الدولة/ الإمبراطورية متعددة القوميات إلى دول متعددة ، وبذلك نجحت مخططات القوى الكبرى في أن تشكل هذا الواقع الجديد في منظومة قانونية شديدة التعقيد. وهكذا شكلت الجامعة العربية الغطاء الرسمي الذي تم به تقنـــــين الدول العربية و تقسيم الأمة . فلقد عبر ميثاق جامعة الدول العربية في ديباجته على احترام سيادة واستقلال الدول العربية ، وجاء في الديباجة " **تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية ، وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجهها وأمالها ، واستجابة للرأي العام في جميع الأقطار العربية** " [156]، فالاستقلالات القطرية في العديد من الأقطار لم تكن في حقيقتها أكثر من تسوية نصفية قبل فيها المستعمر بمنح الأقطار العربية استقلالها السياسي مقابل أن تتنازل القيادات الوطنية عن مطلبها بالوحدة مع أقطار أخرى و إذا كانت تجربة سوريا و لبنان في مطلع الأربعينات هي التعبير الصريح عن هذه التسوية ، حيث تنازل الوحدويون في البلدين عن الوحدة مقابل أن ينال البلدان استقلالهما فان تنازلات مماثلة أقل صراحة قد جرت في العديد من الأقطار العربية الأخرى[157] .

وكان تأسيس جامعة الدول العربية مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتواجد الاستعماري و خاصة بريطانيا ، فكان تأسيسها يضفي مشروعية على عملية تفتيت الأرض العربية بين القبائل و الشيوخ و الحركة الصهيونية ، فلقد تم فرض 21 دولة على الأمة العربية من قبل القوى المنتصرة في الحروب الأوروبية

---

[156] : د:- محمد لبيب شقير ، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها** ، مرجع سبق ذكره ، ص837

[157] : معن بشور التنظيم القومي الموحد **المستقبل العربي** عدد5 1979

الأولى و الثانية و تم تقنينه بقيام الجامعة العربية في سنة 1945ف[158]، و لا يوجد حاكم عربي يستطيع أن يدعي أنه خط حدود دولته فلم تكن نشأة الدول العربية إلا تلبية لرغبة استعمارية و ردة على الدولة القومية المفترض قيامها و مناقضة للحقيقة القومية الموضوعية ، فاصطنعت الحدود و جعلت منها دولا ممثلة في الأمم المتحدة و تحاول القوى الإقليمية تقديم "أمم" بديلة في مواجهة وحدة الوجود القومي العربي فيتحدثون على وجود أمة تونسية و أخرى مصرية أو جزائرية لترسيخ النزعة الإقليمية في ذهنية الشباب العربي و تسعى ذات القوى بالتعاون مع الدوائر الاستعمارية من مراكز بحثية و معاهد دراسات لم تعد خافية على أحد ، باسم البحث العلمي، و الحياد الأكاديمي يتم تبرير الجريمة [159]، الهدف النهائي هو إضفاء مضمون اجتماعي و سياسي و ثقافي و نفسي للإقليمية حتى تكتسب مشروعية ، و قد كان مصيرها الفشل النظريات المستحدثة لتدعيم دول شرعيتها الوحيدة هي أنها تأسست بقرار استعماري[160].

ومشكلة جامعة الدول العربية، إن أمانتها العامة المخولة السهر على تنفيذ قرارات الجامعة سواء قرارات القمم العربية أو مجلس وزراء الخارجية العرب، أو غيرها من هيئات الجامعة، لا تمتلك صلاحيات تنفيذية أو عقابية على غرار ما لدى (المفوضية الأوروبية) من صلاحيات داخل (الاتحاد الأوروبي)، فجامعة الدول العربية عانت طويلا، من (عقدة الاستقلال والسيادة) لدى الدول العربية الأعضاء، وبات مبدأ (سيادة) الدول الأعضاء بمثابة مبدأ مقدس، وأدى التمسك الشديد بهذا إلى عرقلة فاعلية جامعة الدول العربية .

وبالنظر إلى نظام التصويت في الجامعة يتبين لنا ان هذا النظام يؤدي إلى إضعاف قرارات جامعة الدول العربية . والمادة السابعة من الميثاق تنص على **" ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة ،**

---

158 : الإدارة الاقتصادية بجامعة الدول العربي ، **التعاون الاقتصادي العربي في اطار جامعة الدول العربية والمنظمات العربية (1945- 1976ف)** بلا – ت ، ص 10

159 : عادل فهمي بدر واخرون ، **دراسات حول التنمية في الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص373

160 : سلامة كيلة ملاحظات حول مأزق الدولة القطرية في الوطن العربي. **دراسات عربية** عدد 10 1989.

وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن قبله "[161]. ونتيجة الإصرار على مبدأ (الإجماع) في اتخاذ القرارات .كان ذلك أحد المعوقات الكبرى في القدرة على اتخاذ قرارات فاعلة وملزمة في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية . لأن مبدأ (الإجماع) أدى إلى كثرة المناورات والمساومات للحصول على تنازلات وصيغ توفيقية ترضي جميع الأطراف ، وهو ما كان يؤدي غالبا إلى التوصل إلى صيغة باهتة للقرارات من اجل الوصول إلى حلول وسطى تحظى بموافقة كافة الأطراف، وهو ما يؤدي إلى أضعاف القرارات والإجراءات التي تتخذها جامعة الدول العربية.

المعوق السابع : جماعات الضغط والمصالح : جماعات المصالح الضالعة في عرقلة قيام التكامل الاقتصادي العربي متعددة فمنها الحكام والبيروقراطيين والتكنوقراط ورجال الأعمال . وهؤلاء يضغطون لعرقلة قيام التكامل لان التكامل من وجهة نظرهم مؤذ لمصالحهم ومصالح جماعاتهم ، فهناك بعض القوى الاجتماعية التي تتعارض مصالحها مع عملية التكامل العربي ، أو مع بعض أشكاله وهذه الجماعات بدورها تمارس تأثيرها على السلطة الحاكمة لمنع قيام التكامل الاقتصادي أو عرقلته ، وكذلك لجهل هذه الطبقات بحقيقة حساب الأرباح والخسائر الناجمة عن التكامل ، وان لم تكن نتيجة الجهل المطلق فعلى الأقل نتيجة اعتماد أفق زمني قصير وبالتالي غير ملائم لإجراء الحساب الفعلي والصادق للأرباح والخسائر الناجمة لقيام التكامل الاقتصادي العربي ، لان أثار التكامل الناجح تزداد اتساعا كلما أعطي التكامل المزيد من الوقت[162].

وتتشابه الدوافع التي تحمل الجماعات المختلفة على التردد في دفع التكامل الاقتصادي إلى الأمام ، أو على تعطيل مسيرته كليا وان كان ذلك بشكل مستتر ومع الإكثار من التصريحات الوحدوية والتأكيد على العلاقات العربية الأخوية ، كما ان مقاومة التكامل تختلف في درجتها وحدتها باختلاف صيغة التكامل أو

---

[161] : د:- مجدي حماد ، **المحددات السياسية التي واجهت التكامل الاقتصادي العربي** ، في طه عبدالعليم طه واخرون ، اليات التكامل الاقتصادي العربي ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربي – 1993ف) ص 284

[162] : د:- طه عبدالعليم طه ، **اشكاليات التكامل الاقتصادي العربي تحليلات أدبية** ، في طه عبدالعليم طه ، اليات التكامل الاقتصادي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص56

التعاون التي يجري التبشير لها أو محاولة تطبيقها ، ففي حين وقف رجال الأعمال بشكل عام وفي البلدان المختلفة إلى جانب تيسير التعاون داخل المنطقة العربية ، فانهم في الغالب عنوا بذلك تيسير التجارة وإيجاد التسهيلات للبلاد التي تعاني من متاعب في ميزان مدفوعاتها ، على ان موقفهم هذا يتبدل حين يكون المعروض صيغة اكثر تقدما من العلاقات الاقتصادية العربية تنطوي على إعادة هيكلة الاقتصاد أو التوكيد على تنسيق عملية التصنيع العربية . وكذلك فان الصناعيين الذين يرحبون عادة باتساع السوق وإفساح مجال متزايد لصادراتهم ، يطالبون في الوقت ذاته بجدار عال من الحماية حول إنتاجهم ويخشون المنافسة ويعملون على التخلص منها[163] .

المعوق الثامن : غياب الديمقراطية :- تنبع هذه الإشكالية من العلاقة التي تنشأ بين التطور الإيجابي للتكامل الاقتصادي العربي ، وبين اتجاه الأنظمة العربية الرسمية نحو السماح للقوى الاجتماعية والأفراد والمؤسسات بالمساهمة في صنع القرارات التي تحدد مستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك ، بالإضافة للسماح بحرية انتقال الأفراد بين الدول العربية وحرية العمل الاقتصادي وعدم تقييده بأية قيود داخلية ، وتسهيل عملية انتقال السلع والخدمات و رؤوس الأموال التي من شأنها خلق نوع من الاعتماد المتبادل بين الدول العربية . ان مثل هذه التطور الديمقراطي الداخلي في أقطار العالم العربي كفيل بأن يؤدي في مجمله إلى قيام سياسة اقتصادية عربية مشتركة على أسس راسخة يصعب تقويضها[164] .

وبالتالي ، فان عدم وجود مساحة كافية من الديمقراطية لدى الكثير من الدول العربية أدى إلى تنامي ظاهرة الفردية في اتخاذ القرار الرسمي العربي ، كما أدى

---

[163] د:- يوسف عبدالله صايغ ، الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية ، **المستقبل العربي** ، العدد السادس ، مارس 1979ف ، ص26

[164] : اماني صالح ، الغزو واشكاليات العمل العربي المشترك ، **السياسة الدولية** : العدد 102 ، اكتوبر 1990ف ، ص67

إلى اتخاذ القرارات بناء على اعتبارات شخصية وليس على اعتبارات جماعية تكاملية.

وبناء على ما سبق فقد ترتب على عدم تطبيق الديمقراطية سلبيات كثيرة أثرت على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي . فالمتأمل في أسباب ضعف تلك المسيرة يجد ان عدم وجود ديمقراطية في النظم الحاكمة كان لها تأثير بارز في ذلك الضعف . ولعلنا نستشهد في هذا الإطار بالدلالات التالية[165] :

ا: أدى عدم وجود الديمقراطية إلى هشاشة وضعف آلية عمل النظم السياسية العربية ، وبالتالي ضعف وتدني مسيرة العمل العربي المشترك . ولعل مظاهر ذلك الضعف يتمثل في سيطرة فئات وقوى داخلية على مراكز ودوائر اتخاذ القرار السياسي الرسمي في النظم السياسية العربية ، تتمثل اغلبها في جماعات الضغط من الفئات المختلفة ، خاصة الذين يمكن ان تتأثر مصالحهم جراء حدود تكامل واندماج اقتصادي عربي .

ب: نتيجة لعدم وجود الديمقراطية داخل النظم العربية ، ظهر بوضوح ضعف فاعلية المؤسسات والقطاعات التنفيذية داخل تلك النظم ، الأمر الذي اثر سلبا على فاعلية الإرادة السياسية لتلك النظم تجاه العمل الاقتصادي العربي المشترك

المعوق التاسع : الخوف على الثروة والخوف من الاحتواء :

ويقصد بذلك خوف بعض الأقطار العربية من ان يؤدي التكامل الاقتصادي إلى ذوبان بعض هذه الأقطار في أقطار عربية أخرى ، فهناك دول عربية غنية تخاف على ثروتها من الدول العربية الفقيرة في حالة قيام التكامل الاقتصادي بين الدول العربية .

فالأقطار العربية الغنية تخاف من ان أي عمل مشترك سيؤدي إلى إنفاق أموالها لمصلحة الأقطار العربية الفقيرة ، وبالتالي سيتأثر مستوى الدخل وقدرتها على تحسين أوضاع شعبها ليتحقق لها اكبر قدر من الاستقرار السياسي . كذلك

---

[165] : عبدالحسن زلزلة ، العمل الاقتصادي العربي : المسيرة والتحديات ، شؤون عربية : العدد 101 ، مارس 2000ف ، ص17

فالخوف من عدم الاستقرار في الأقطار العربية الفقيرة يجعل رؤوس الأموال العربية اقل حماسا للمغامرة ، والسودان خير دليل على ذلك فهي تتمتع بكل عوامل الاستثمار الناجح ولكن عدم الاستقرار السياسي والأمني يجعل من الصعب على أي مستثمر ان يغامر بالاستثمار فيها [166].

أما الدول العربية الصغيرة والضعيفة فهي تخاف من ان يتم استيعابها من الدول العربية القوية ، فحداثة الاستقلال وعدم الاستقرار السياسي لدى اغلب الدول العربية يجعلها تخاف على ذوبان شخصيتها ، لأنها تعتقد ان الارتباط بدولة أقوى واكبر منها قد يفقدها استقلالية قرارها ويضعف حريتها في التصرف رغم إنها قد تسعى إلى حماية استقلالها من خلال التبعية وعقد الاتفاقيات والتحالفات مع الدول الغربية كما حدث مع دول الخليج العربي في بداية التسعينات عندما عقدت تحالفات واتفاقيات عسكرية وتجارية مع الدول الأوروبية وأمريكا خوفا من العراق[167].

وهناك معوقات سياسية أخرى تعوق مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، ولكن هذه المعوقات تكون أحيانا متداخلة مع معوقات أخرى قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية . ومن بين هذه المعوقات الصراع القائم بين بعض الدول العربية على الزعامة الإقليمية ، والذي يعتبر من الأسباب التي تعيق مسيرة التكامل العربي لان الدول التي تتنازع على الزعامة العربية لايمكن ان توافق على مقترح مشروع أو اتفاقية صادرة من دولة له معها نزاع على الزعامة . وهناك أسباب وعوامل زادت من حدة هذه الصراعات وهي ان الواقع العربي لم يرشح قيادة عربية تفرض نفسها على الواقع من خلال ما تمثله من وزن وثقل يؤدي إلى الاعتراف بها كزعيم إقليمي [168].

ومن بين العوائق عدم الاهتداء إلى آلية يتم من خلالها التوصل إلى صيغة للعمل العربي المشترك لا تمس الصلاحيات والسلطات الخاصة بالدول ،

---

166 : د:- مجدي حماد ، **المحددات السياسية التي واجهت التكامل الاقتصادي العربي** ، في طه عبدالعليم واخرون ، آليات التكامل الاقتصادي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 294

167 :د:- وليد عبدالحي ، **معوقات العمل العربي المشترك** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية – 1987اف) ص39

168 : د:- فليح حسن خلف ، **اقتصاديات الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 329

والاعتماد على وسائل وأساليب لا تتناسب وطبيعة الاقتصاديات العربية ودرجة تطورها واحتياجاتها ، وكذلك ضعف وعدم استقرار السياسات الاقتصادية المعمول بها في الدول العربية .

ورغم كثرة المعوقات الداخلية التي تعمل على إعاقة التكامل الاقتصادي العربي إلا ان هناك معوقات خارجية لها تأثير لا يقل عن تأثير المعوقات الداخلية .

المبحث الثاني

المعوقات الخارجية للتكامل الاقتصادي العربي

المبحث الثاني

المعوقات السياسية الخارجية للتكامل الاقتصادي العربي

المعوقات السياسية الخارجية للتكامل الاقتصادي العربي ، هي العوامل الخارجية التي تعمل على إعاقة إقامة أي نوع من أنواع التكامل الاقتصادي بين الدول العربية . وهذه المعوقات في اغلبها لا دخل للدول العربية بتكوينها ، ولكنها تتأثر بها ، إلا ان بعض هذه المعوقات تتأثر بأوضاع داخلية عربية ، والبعض الأخر من هذه المعوقات السياسية متأثر بالمعوقات الاقتصادية مثل مشروع الشرق أوسطية و الشراكة العربية – الأوروبية و العولمة وغيرها من المعوقات المختلفة ، ويهتم هذا المبحث بدراسة تأثير هذه المعوقات على محاولات قيام تكامل اقتصادي عربي .

المعوق الأول: الاستعمار الخارجي : ان السياسة التي تسير عليها الدول الغربية تجاه الوطن العربي مقتبسة من تقرير سري كتبه لورنس العرب إلى المخابرات البريطانية في مطلع عام 1916ف ، بعنوان "سياسات مكة "جاء فيه : " أهدافنا الرئيسية ، تفتيت الوحدة الإسلامية ، ودحر الإمبراطورية العثمانية وتدميرها ، وإذا عرفنا كيف نعامل العرب وهم الأقل وعيا للاستقرار من الأتراك فسيبقون في دوامة الفوضى السياسية داخل دويلات صغيرة حاقدة ومتنافرة ، غير قابلة للتماسك ، إلا إنها على استعداد دائم لتشكيل قوة موحدة ضد أي قوة خارجية"

وعقب معاهدة (**سيفر**) عام 1920ف ، كتب لورنس معلقا على تجزئة المشرق العربي إلى دويلات صغيرة بقوله " انه إذا احسن التصرف تجاه هذه البلاد ، فإنها سوف تبقى كقطع الحجارة الصغيرة الملونة ، مجموعة من الأقاليم الصغيرة والمتنافسة والعاجزة عن التلاحم " .

ان الاستعمار الغربي في الماضي ، ثم الاستعمار الجديد الغربي – الأمريكي في المرحلة الحالية يعمل على إعاقة أي عمل اقتصادي عربي مشترك من خلال تكريس التجزئة وتنمية النزعة القطرية التي بدأت منذ استلام بعض الحكام العرب زمام الأمور في أجزاء الوطن بمساعدة المستعمرين وتخطيطهم.

ان خوف الاستعمار منذ البداية من وحدة العرب وتقاربهم يظهر دائما في سياساتهم وتعاملهم مع الوطن العربي فقد عمل الاستعمار على[169]:

1: التشكيك في الجهود العربية المشتركة في محاولة لهدم الأسس التي تقوم عليها هذه الجهود.

2: ربط القوى الاقتصادية العربية بقوى السوق الرأسمالية.

3: السيطرة على الثروات الطبيعية وعلى رأسها النفط (وقد تكرس ذلك بعد حرب الخليج الثانية) .

4 : استثمار الفوائض المالية العربية في البلدان الاستعمارية والحيلولة دون وصولها إلى الدول العربية المحتاجة أليها اكثر.

5 : إغراق الأسواق العربية بالسلع المصنوعة في البلدان الصناعية (بلدان المجموعة الأوروبية ــ الولايات المتحدة الأمريكية واليابان) وربط الأسواق العربية بأسواق هذه الدول وبالمواثيق والمعاهدات التي تضمن مصالح الدول الصناعية وتزيد من صادراتها.

6 : السيطرة الفكرية والإعلامية على المنطقة العربية.

7 : تقوية وتعزيز الولاءات القطرية وتعميقها لتكون حائلا قويا تجاه العمل العربي المشترك المؤدي إلى التكامل والوحدة.

---

[169] : توفيق صالح الحفار ، تجربة التكامل الاقتصادي العربي " دراسة في المنظور السياسي لظاهرة الاعتماد المتبادل ، رسالة ماجستير غير منشورة .جامعة قاريونس ، بنغازي ، ص109

8 : تكريس الخرائط الحدودية بين الأقطار العربية وخلق النزاعات والأزمات الحدودية حولها بحجة السيادة القطرية، مما يعمق الخلافات العربية ــ العربية ويحول دون تعاونها وتكاملها وتوحيدها.

9 : ربط الأقطار العربية بتحالفات عسكرية بحجة حماية بعضها من بعضها الأخر (كما حدث مؤخرا بعد اجتياح العراق لاراضي الكويت) .

المعوق الثاني : تنافس القوى الأجنبية على نفط الوطن العربي :

ان للنفط العربي دور مؤثر في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، سوء على مستوى العلاقات العربية – العربية ، أو على مستوى علاقات الدول العربية النفطية بالدول الأجنبية .

وبما ان النفط أهم مصادر الطاقة التي تعتمد عليها كافة دول العالم سوء كانت غنية أو فقيرة ، وهو المحرك للاقتصاد العالمي ، عليه فان احتكار منابع النفط في العالم من قبل جهة معينة ، لاشك وانه سيؤثر سلبا على الاقتصاد العالمي برمته .

ونظرا لأن ثلثي الاحتياط العالمي من النفط يقع في المنطقة العربية ، فان ذلك أعطى أهمية خاصة لهذه المنطقة ، لتتنافس عليها الدول الأجنبية القريبة والبعيدة . وتبقى هذه المنطقة محل نزاع مستمر بين تلك الدول ، خاصة إذا ما علمنا ان 75% من النفط العربي الخام تستورده أوروبا الغربية ، منه 50% من دول الخليج العربي ، 25% من ليبيا والجزائر ، كما تستورد اليابان حوالي 90% من احتياجاتها النفطية من دول الخليج العربي[170] . أما أمريكا فإنها تعتبر منطقة الخليج العربي جزءا لا يتجزأ من مصلحتها القومية ، وان أي تهديد لمنطقة الخليج العربي هو تهديد لامنها القومي ، الأمر الذي أكده الرئيس الأمريكي كارتر عام 1980ف ، عندما اصدر مبدأه المعروف " بمبدأ كارتر " الذي اعتبر أية

[170] : هالة بوبكر سعودي ، **السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي 1967 – 1973 ف** ، مرجع سبق ذكره ، ص 88

محاولة من قوة خارجية للسيطرة على الخليج بمثابة هجوم مباشر على أمريكا نفسها [171].

وبالتالي فان التنافس الأجنبي على النفط العربي ، قد احدث تداعيات آثرت في مجملها على فاعلية الإرادة السياسية العربية تجاه العمل العربي المشترك . ويمكن حصر ابرز تلك التداعيات في النقاط التالية [172]:

1: ظهور طبقات وفئات تتحكم في عملية تصدير النفط ، ترتبط بعلاقات وثيقة مع الدول الصناعية المستوردة للنفط العربي ، الأمر الذي انعكس سلبا على رؤية تلك الفئات لقضايا التكامل الاقتصادي العربي .

2: تعاظم النفوذ السياسي لأمريكا في الدول العربية على نحو يزيد من تأثيرها على القرار السياسي الذي يتخذه الحكام العرب ، ولما كانت مصالح الدول الصناعية بشكل عام وأمريكا بشكل خاص تتعارض جذريا مع تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، فان تلك البلدان ستستخدم بالضرورة نفوذها وتأثيرها على القرار السياسي العربي لعرقلة ومنع قيام مثل هذه الوحدة .

3: ربط الاقتصاد الوطني للدول العربية النفطية بالاقتصاديات الاجنبية ، من خلال تحكم الدول الصناعية في عملية استخراج معظم النفط العربي و إنتاجه وتسويقه وتحديد أسعاره . ونتيجة لاعتماد البلدان العربية النفطية على إيرادات النفط كمصدر أساسي للدخل ، فان ذلك الربط كان له تأثيره السلبي على سياسات متخذي القرارات السياسية والاقتصادية العربي ، وعلى تعامله مع قضايا العمل العربي المشترك .

4: ربط الأقطار العربية بتحالفات عسكرية عربية وأجنبية ، بحجة حماية بعضها من بعضها الآخر (كما حدث بعد اجتياح العراق للكويت) .

---

171 : نزار جرجس ، **السياسة الامريكية تجاه الغرب .. كيف تصنع ؟ ومن يصنعها** ، مرجع سبق ذكره ، ص 151

172 :د:- عبدالوهاب حميد رشيد ، **الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 139

ان التداعيات الآنف ذكرها شكلت في مجملها هي الأخرى عاملا مغذيا للفرقة العربية ، خاصة إذا استغلت القوى الأجنبية الخلافات العربية – العربية ، وسخرتها لخدمة أهدافها ، ليصبح بذلك عامل ظهور النفط العربي ، وتنافس القوى الأجنبية عليه ، عقبة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، بدل ان يمثل حافزا للاندماج والوحدة العربية .

المعوق الثالث : إسرائيل : كان الهدف من زرع إسرائيل في قلب الوطن العربي عام 1947 – 1948 ف ، تحقيق أهداف عديدة مثل الحيلولة العملية دون تكامل أجزاء الوطن العربي وتقدمها ووحدتها، فبدلاً من أن يكون التحدي الصهيوني حافزا للتكامل وتوحيد الجهود العربية كان حافزاً للتفرقة . حيث استطاعت إسرائيل بالتعاون مع القوى الاستعمارية، وبخاصة الأمريكية منها، الانفراد بالدول العربية واحدة تلو الأخرى، فأعاقت محاولات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي المشترك، فنجحت بعقد اتفاقية كامب ديفيد، ثم اتفاقية أوسلو، واتفاقية وادي عربة.

وكان للدول الغربية عامة وأمريكا بصفة خاصة علاقات مميزة بدولة إسرائيل ، حيث تلقى هذه الدولة معاملة مميزة من قبل الدول الأوروبية ، فقد كان لهذه الدول الفضل في إقامة دولة إسرائيل – من خلال وعد بلفور – وفي تثبيت هذه الدولة ودعمها اقتصاديا وعسكريا و أمنيا ، فقد بداء الدعم الأمريكي لإسرائيل بتأييد الرئيس الأمريكي الاسبق ويلسون لوعد بلفور في أغسطس 1918ف ، ثم تلا ذلك قرار الكونغرس الأمريكي الصادر في 1922/9/11ف ، الذي أيد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، ثم موافقة الولايات المتحدة على الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1924ف ، ليستمر بذلك الدعم الأمريكي حتى الوقت الراهن ، ولتتحول إسرائيل من بلد صغير وضعيف إلى قوة إقليمية عظمى يمكنها ردع أي دولة عربية واحتواءها والسيطرة عليها[173] .

---

[173] : هالة بوبكر ، **السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي 1967 – 1973 ف** ، الطبعة الثانية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986ف) ص 59-60

وللتدليل على حقيقة الدعم الأمريكي لإسرائيل يمكننا استعراض بعض الأمثلة التي تشير إلى ذلك الدعم ، لعل أبرزها يتمثل فيما يلي :

1: إعلان الاتفاق الاستراتيجي بينهما عام 1983ف .

2: الإعلان والتوقيع على منطقة التجارة الحرة بين أمريكا واسرائيل عام 1985ف، وهي اتفاقية اندماج استراتيجي وتكنولوجي في مجال الصناعات العسكرية .

3: إعلان أمريكا بصفة مستمرة ان سياستها تقوم على مد إسرائيل بالسلاح الذي يجعلها متفوقة نوعيا على البلدان العربية المجاورة .

4: استخدام أمريكا المستمر لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد أي مشروع قرار عربي يمكن ان يدين إسرائيل على ما ترتكبه من أعمال إجرامية ضد الشعب الفلسطيني . ويمكن تفسير حقيقة الدعم الأمريكي لإسرائيل ، في كونه يرجع إلى النفوذ الواسع الذي تمارسه جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل في أمريكا ، والتي أصبحت قادرة على تغيير رأي الكونغرس تقريبا ، في كل قضية سياسية تتعلق بإسرائيل واهتماماتها المباشرة[174] .

وبالتالي فان ترسيخ الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي يشكل اليوم مشروعا سياسيا واقتصاديا بوسائل وأساليب قد تأخذ أحيانا أشكالا سلمية ، لكنه في جوهرها صراع بكل ما تحمله الكلمة من معنى ، وهذا الصراع الغرض منه جعل إسرائيل متصدرة على البلدان العربية[175] .

ويمكن التدليل على سياسية إسرائيل الهادفة إلى إعاقة مشاريع العمل العربي المشترك من خلال الظواهر السلوكية[176] :

---

[174] : نزار جرجس ، **السياسة الامريكية تجاه الغرب .. كيف تصنع ؟ ومن يصنعها** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998ف) ص159

[175] : المرجع نفسه ، ص92

[176] : د:- وليد عبدالحي ، **معوقات العمل العربي المشترك** ، مرجع سبق ذكره ، ص 89- 98

1: الظواهر السياسية :- يستند السلوك السياسي الإسرائيلي على فكرة ان أي تنسيق بين قطرين عربيين يعود بشكل أو بأخر بالضرر على إسرائيل . ومن هنا تسعى إسرائيل إلى التأثير على البنية الداخلية العربية من خلال الأتي[177] :

أ : عرقلة جهود بعض الأقطار العربية للتحرر من الاستعمار قبل الاستقلال فقد عملت إسرائيل وبشكل جدي في تأخير استقلال بعض الدول العربية ، ومثال على ذلك ما تقدمت به حكومة بن غوريون من اقتراح لفرنسا يستهدف وضع خبرتها في متناول فرنسا من اجل استمرار احتلالها للجزائر بشكل ناجح . كما ان دور إسرائيل واضح في حث بريطانيا على عدم الجلاء عن منطقة الخليج العربي

ب : التسلل الإسرائيلي إلى أجهزة الحكم في الوطن العربي فكان هناك تنسيق بين إسرائيل وبعض الدول العربية منذ فترة ليست بالقصيرة ، وظهر هذا التنسيق واضحا عندما تم نقل الآلاف من يهود الفلاشا من أثيوبيا إلى إسرائيل عن طريق السودان . وفي الوقت الحالي اخذ التنسيق بين إسرائيل والدول العربية يتم بطريقة علنية ، فأخذت الدول العربية تتسابق على إقامة العلاقات التجارية مع إسرائيل ، بل وحتى إقامة العلاقات السياسية معها كما فعلت موريتانيا ومن قبلها مصر والأردن .

ج : الضغط على أنظمة الحكم الوحدوية والوطنية واكبر دليل على ان إسرائيل تقوم بالضغط على الأنظمة العربية الوحدوية هو ما قامت به إسرائيل من ضغوط عسكرية وسياسية وإعلامية على مصر في عهد الرئيس السابق جمال عبدا لناصر .

وهناك العديد من المشاريع الإسرائيلية والتصريحات الرسمية لمسؤولين إسرائيليين تحدثت وتتحدث عن إستراتيجية التفتيت والتجزئة للعالمين العربي والإسلامي إلى دويلات صغيرة تقوم على أسس طائفية وعرقية ، منها على سبيل

---

[177] : جونثان رندل، **حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي: أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الإسرائيلية في لبنان**، ترجمة بشار رضا،(بيروت : العهد للنشر والتوزيع، 1984اف) ، ص 155.

المثال آراء شارون في الثمانينيات خاصة عندما كان وزيراً للدفاع إذ كان يدعو إلى الاتصال بالأقليات لتفتيت وتقسيم الدول العربية [178].

وفي ضوء هذه الإستراتيجية والغاية فإن إسرائيل أدت دوراً واضحاً في تقديم الدعم اللوجستي والعسكري لأقليات طائفية/دينية ، وعرقية في بعض الدول العربية، لتعزيز دورها في نزاعها وصراعها مع الدولة المركزية العربية، أو ضد قوى سياسية معارضة للوجود الإسرائيلي. ومن أمثلة هذا الدور الإسرائيلي: دعم بعض القوى (الكتائب) المسيحية في لبنان، دعم قوات قرنق في جنوب السودان ضد الدولة السودانية، وأيضاً الاتصالات والدعم الإسرائيلي لبعض الفصائل الكردية في صراعها ضد السلطة المركزية في العراق [179].

2: الظواهر الاقتصادية :- ان وجود إسرائيل واحتلالها فلسطين جعل اغلب الدول العربية تعسكر اقتصادها ، وتجعله أحد الأسلحة التي تحارب به إسرائيل . وهذا الأمر يستنزف الامكانيات العربية التي كان من الممكن تسخيرها لإغراض إنتاجية تساهم بشكل أو بأخر في تنمية العمل العربي المشترك . كما ان بعض الدول العربية قد أقامت مكاتب تجارية مع إسرائيل ، وهذه المكاتب تعمل على تسويق البضائع والسلع والتكنولوجيا الإسرائيلية إلى الدول العربية ، بحيث تجعل هذه الدول تعمل على إقامة علاقات تجارية مع إسرائيل ، وإيهامها بأن هذه العلاقات ناجحة وفي مصلحة الدولة العربية ، وان أي اتفاق مع أي دولة عربية سوف يؤثر بالسلب على هذه الاتفاقيات .

المعوق الرابع : دول الجوار الجغرافي :

أولا : إيران :- بدأ التوتر بين إيران و بعض الدول العربية عندما اعتنقت إيران المذهب الشيعي ، فعندها أخذت إيران تحرض الشيعة العرب على عدم

---

[178] : للتعرف على آراء شارون حول مشروع تفتيت المنطقة بما يمهد للتوسع الإسرائيلي انظر) عدنان السيد حسين (منسق) وأخرون، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ف 1997) ص 154-155

[179] : المرجع نفسه ، ص180

الخضوع لحكم الأغلبية السنية في العراق والخليج وبلاد الشام ، ثم ازداد هذا التوتر عندما تم تخطيط الحدود وطالب العرب بإقليم الأهواز والمحمرة وخوزستان التي تسيطر عليها إيران . وزاد الخلاف العربي – الإيراني حدة عندما احتلت إيران جزر طنب الكبرى والصغرى وابوموسى الإماراتية[180] .

لقد حاولت إيران ان تكون أقوى دولة إقليمية في المنطقة تسليحا وثروة وسياسة . ولهذا فقد ناصبت مصر والسعودية العداء في الخمسينات والستينات من القرن الماضي ، وخضعت للمخطط الاستراتيجي الإسرائيلي الذي يقضي بحصار الأقطار العربية من خلال إقامة التحالفات مع دول الجوار الجغرافي ، وتشجيع الاقليات على الانفصال والاستقلال [181].

لقد بدأت الاتصالات الإيرانية – الإسرائيلية في عام 1948ف ، إلا ان العلاقات توثقت بين الدولتين في أواخر الستينات . وفي عام 1957ف شهدت الاتصالات توثيقا شديدا انتهى إلى حلف غير مكتوب بين الدولتين.

وفي عام 1958ف أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا وقامت الثورة العراقية ، كما تحقق الاتحاد الكونفدرالي بين العراق والأردن ، وهذا الأمر اقلق إسرائيل وكذلك إيران ، فقررت الحكومة الإيرانية تنشيط بعثتها في اسرائيل وهي عبارة عن فرع يرعى المصالح الإيرانية ضمن السفارة السويسرية . وعلى الرغم من انه لم يعلن إقامة العلاقة بين البلدين بشكل معلن إلا ان هذه العلاقة كانت أمرا معروفا للجميع [182].

وفي عام 1979ف ، قامت في إيران ثورة إسلامية أطاحت بحكم الشاه ، وطرحت أوساط إيرانية فكرت تصدير الثورة الإيرانية إلى العالم الإسلامي ، فنشأت علاقات بين الثورة وفئات شيعية في العراق ولبنان وبلدان الخليج . ونتيجة

---

[180] : د:- عدنان سيد حسن ، البيئة الاقليمية والدولية الضاغطة ، في النزاعات الاهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية ، تنسيق : د:- عدنان السيد حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص144

[181] : بنيامين بيب هيلامي ، العلاقات الإسرائيلية ، ط 2 (نيويورك : دار بنثيون- 1987ف) ص8

[182] : المرجع نفسه ، ص23

لهذا ساءت العلاقات بين إيران وهذه الدول العربية . وكان غرض إيران من هذه العلاقة هو إقامة القلاقل والفتن في التركيبة الاجتماعية لهذه الدول العربية .

ثانيا :- تركيا : وهي كذلك من دول الجوار التي لها تأثير كبير على مسيرة العمل العربي المشترك ، فتركيا تشعر بتعصب عدائي ضد العرب ، فهي تخشى من قيام وحدة عربية اقتصادية أو سياسية . ولذلك سعت إلى ضم بعض الدول العربية إلى هيمنتها من خلال حلف بغداد في الخمسينات من القرن الماضي.

وكان اهتمام إسرائيل بتركيا نابع من ان تركيا دولة غير عربية وذات أغلبية مسلمة ، وتخشى من قيام وحدة عربية لأن تركيا تحتل لواء الاسكندر ونة ، وتتحكم في مياه نهري دجلة والفرات والتي تعتبر شريان الحياة بالنسبة لسوريا والعراق [183].

وتسعى تركيا إلى زيادة تقوية علاقاتها بإسرائيل بطريقة سرية أو علنية وذلك لخوفها من قيام اتحاد عربي ، وذلك عن طريق تشجيع الحركات السياسية التخريبية .

المسالة الكردية لها تأثير كبير على العلاقة بين تركيا والدول العربية المجاورة لها ، وفي عام 1995ف ، قامت القوات التركية بهجمات على الأكراد داخل الأراضي العراقية ، حيث وصلت الأعمال الحربية إلى عمق سبعين كيلو متر داخل شمال العراق .

ثالثا :- أثيوبيا : بدأت الاتصالات بين أثيوبيا واسرائيل في الخمسينات من القرن الماضي ، بعلاقات تجارية مدنية ، وعقب حرب السويس في عام

---

[183] : د: عدنان السيد حسين ، **البيئة الاقليمية والدولية الضاغطة** ، في : د: عدنان السيد حسين " منسق " ، النزاعات الاهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 119

1956ف ، قام مندوب من إسرائيل بزيارة إلى أثيوبيا ، فلقد كانت أثيوبيا جزء من استراتيجية إسرائيل للالتفاف على الدول العربية .

ولقد جاء الاعتراف المذهل بأهمية أثيوبيا بالنسبة لإسرائيل في مقابلة أجريت مع شيمون بيريز عام 1966ف ، أورد فيها بيريز قائمة أهدافه الثمانية بالنسبة للسياسة الخارجية لإسرائيل والهدف الأول هو " **إقامة مصر أخرى في افر يقيا ، أي المساعدة في تحويل قوة أثيوبيا الاقتصادية والعسكرية آلي قوة مضادة إلى مصر** "[184].

وظل التحالف ناجحا حتى السبعينات ، وكان الأساس الأيديولوجي لهذا التحالف تصور الإسرائيليين بأنهم شعب محاط بقوى معادية تسعى للاستيلاء على أرضه وتاريخه . وكذلك الأثيوبيون فهم ينظرون لانفسهم بأنهم مسيحيون محاطون بأعداء من العرب المسلمون . ومن هنا اصبح موقف أثيوبيا موقفا معاديا لأي نوع من أنواع الوحدة العربية ، واستمرت في دعم حركات التمرد والانفصال في السودان والصومال ، وكذلك التحكم في توزيع مياه نهر النيل والذي يعتبر شريان الحياة بالنسبة لمصر والسودان .

وكان لأثيوبيا دور بارز في إشعال الحرب في جنوب السودان ، فقد قامت أثيوبيا بدعم عسكري وسياسي مباشر للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان منذ قيامها[185] .

المعوق الخامس : التبعية : للتبعية أنواع وأشكال متعددة ، فهناك تبعية اقتصادية وتبعية سياسية وغيرها من الأنواع الأخرى ، والتبعية بالنسبة للدول العربية هي ارتباط سياسة الدول العربية بسياسة الدول المتقدمة ، أي تبعية بنائها للمركز الخارجي وهذا يحمل خضوع نمو اقتصادات هذه الدول لمتطلبات نمو

---

[184] : عبدا لمنعم سعيد ، **العرب ودول الجوار الجغرافي : مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربي – 1987ف) ص195

[185] : اجلال محمد رافت وابراهيم احمد نصر الدين ، **القرن الافريقي : المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية** ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1985ف) ، ص 121

الدول المتقدمة ، وتنحصر وظيفة الدول العربية في هذا المجال بلعب دور المنتج للمواد الأولية اللازمة للبلدان الرأسمالية المتقدمة ودور السوق لتصريف السلع المنتجة في هذه البلدان[186] ،هي تبعية المستعمرات في البلدان الضعيفة والمتخلفة إلى البلدان التي كانت تستعمر هذه الدول وهي بطبيعة الحال من الدول المتقدمة ، وهناك أشكال متعددة للتبعية السياسية ، ومن أمثلة التبعية السياسية هو إفساد بعض السياسيين ، أو بتقوية الروابط الاقتصادية حتى لا تستطيع الدولة الضعيفة الخروج من فلك الدولة القوية والمتقدمة وبذلك تصبح الدولة الضعيفة تدور في فلك الدولة القوية وتصبح تابعة لها [187].

التبعية الاقتصادية المتمثلة بارتباط اقتصاديات الدول العربية منفردة مع العالم الخارجي ، وبالذات مع الدول الرأسمالية المتقدمة ، ولذلك فان الدول العربية – من خلال اتصالها مع العالم الخارجي – فهي مضطرة إلى الاعتماد على الدول المتقدمة في تصريف فائض إنتاجها الأولي ، وذلك بحكم ضعف قدرتها على تحويل هذه المنتجات الأولية إلى منتجات أخرى نتيجة ضعف حركة التصنيع ، ومن هنا تقوم الدول العربية بتصدير هذه المنتجات الأولية التي تقوم الدول المتقدمة بتصنيعها و إعادة تصديرها إلى الدول العربية بشكل سلع مصنعة لسد حاجاتها لهذه السلع ، نتيجة عجز اقتصادياتها المتخلفة عن تصنيعها ، وبذلك ظهرت التبعية الاقتصادية بشقيها الاستيراد والتصدير[188] .

وقد ساعد على تحقيق التبعية الاقتصادية توجه الشركات الأجنبية للعمل في الدول النامية من اجل حصول دولها على مستلزمات الإنتاج ، وكذلك توفير دخل نقدي بشكل طلب على السلع المنتجة .

وكان لنقص الموارد الرأسمالية والقدرات التنظيمية والفنية والمهارات لدى الدول العربية عاملا هاما في الاعتماد على الشركات الأجنبية في إقامة

---

186 : د: عبدالهادي يموت ، **التعاون الاقتصادي العربي واهمية التكامل في سبيل التنمية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 39

187 : عادل فهمي بدر واخرون ، **دراسات حول التنمية في الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص42

188 : د:- فليح حسن خلف ، **اقتصاديات الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، 308

الاستثمارات التي تتولى إنتاج السلع التصديرية للدول المتقدمة والتي تتطلبها عملية الإنتاج في هذه الدول .

كما رافق ذلك تبعية مالية تتمثل في الاقتراض من الدول المتقدمة وعبر المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها الدول المتقدمة وعبر الأشكال الرسمية ، والمؤسسات المالية الخاصة وهو ما أدى إلى اعتماد متزايد للدول العربية على القروض ، وقد تنامت هذه القروض بشكل متزايد في الفترة الأخيرة[189] .

ان التبعية تمثلت في زرع ونشر أنماط استهلاكية لا تتناسب مع مرحلة التطور التي تعيشها الدول العربية ، وبالتالي الاعتماد على تلبية ما تفرزه هذه الأنماط من احتياجات بشكل طلب على السلع من خلال استيرادها من الخارج ، لعدم تطور القدرات الإنتاجية المحلية التي يتم من خلالها تلبية مثل هذا الطلب الواسع والمتنوع والمتزايد لاستهلاك سلع في بعض المجالات التي قد تعجز حتى البلدان المتقدمة عن توفيرها لمعظم سكانها كما هو الحال في الأنماط الاستهلاكية التي تسود في بعض بلدان الخليج النفطية ، وهو ما أدى إلى زيادة تبعية هذه الدول إلى الخارج[190] .

وهناك التبعية في المجال التكنولوجي ، والتي تعتبر من جوانب التبعية والمتمثلة باستيراد المنجزات التكنولوجية ، دون استيراد التكنولوجيا وبشكل متزايد ، بسبب سعة حاجة الدول العربية إلى تحديث وسائل الإنتاج المستخدمة في نشاطاتها الاقتصادية عن طريق الاعتماد على استيرادها من الدول المتقدمة لعدم وجود قدرة تكنولوجيا محلية فيها[191] .

---

[189] : د:- عبدالحميد الابراهيمي ، **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية – 1980ف) ص 151

[190] : د: شريف الموسى ، **مفهوم** التبعية واستراتيجيات التصنيع العربية ، **لبمستقبل العربي** ، العدد 79 ، سبتمبر 1985ف ، ص90

[191] : انطوان زحلان ، **البعد التكنولوجي للوحدة العربية** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية – 1981ف) ص49

وقد شكلت التبعية عبر أشكالها المتعددة هذه ، عامل ربط وثيق بين الدول العربية كل على انفراد والدول الرأسمالية المتقدمة وضعف الارتباط بينها ، حيث تشكل صادرات وواردات الدول العربية من والى الدول المتقدمة ثلثي صادراتها إلى العالم الخارجي ، في حيت لا تشكل الصادرات والواردات العربية البينية سوء 8% من إجمالي صادراتها وارداتها ، وهو ما يفسر ضعف ارتباط الدول العربية ببعضها البعض ، وتبعيتها إلى الدول المتقدمة .

هذا وقد أدت التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها من أنواع التبعية العربية للدول الغربية ، إلى فصل هياكل البلدان العربية عن بعضها وتجزئتها ، كما أدت إلى تعزيز الروابط بين البلدان العربية منفصلة وبين الدول الغربية ، وزادت التبعية العربية للدول الغربية بعد ظهور النفط ، فأخذت البلدان العربية النفطية تندمج اكثر فاكثر وبأسلوب جديد في السوق الرأسمالية العالمية ، وعليه فالتناقض هو انه في الوقت الذي تستعيد فيه بقية دول العالم الوسائل السياسية والاقتصادية للامساك بزمام مستقبلها تتزايد فيه تبعية الدول العربية للخارج ، وهكذا أصبحت الثروة النفطية وسيلة للتبعية اكثر مما هي وسيلة للتحرر[192] .

المعوق السادس : مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية :

وافقت الأطراف المشاركة في مؤتمر برشلونة في شهر نوفمبر من عام 1995ف ، على إقامة شراكه بين الاتحاد الأوروبي من جهة وبين البلدان المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جهة ثانية ، باستثناء ليبيا التي لم يتم استدعائها إلى المؤتمر وذلك لانعكاسات قضية لو كربي في ذلك الوقت [193].

ومن خلال مراجعة بنود هذه الاتفاقية يمكن القول انه في حالة تطبيقها سوف تكون من بين العوائق التي تحول دون قيام تكامل اقتصادي عربي ، وذلك من

---

192 : د:- عبدالحميد الابراهيمي ، **ابعاد الاندماج الاقتصادى العربي واحتمالات المستقبل** ، مرجع سبق ذكره ، ص225

193 : محمد الاطرش ، حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الاوروبية المتوسطية ، **المستقبل العربي** ، العدد 272، السنة 24 ، التمور 2001ف ، ص87

خلال النقاط الآتية[194] :

أولاً: إن اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية في صورته الحالية ينطوي على تمييز ضد السلع العربية لمصلحة السلع الأوروبية ، ومثال ذلك السوق المصرية، مع ملاحظة أن ما يصدق على مصر يصدق على كل دولة عربية عضو في منطقة التجارة الحرة الأوروبية .حيث يقضي اتفاق الشراكة بأن السلع الأوروبية تدخل السوق المصرية دون أية حواجز جمركية أو غير جمركية ، بعد فترة انتقالية قد لا تتجاوز ثلاث سنوات في حالة بعض السلع وقد تصل إلى تسع أو اثنتي عشرة سنة في حالة سلع أخرى . المهم أنه بعد الفترة الانتقالية سوف تدخل السلع الأوروبية سوق مصر دون ضرائب جمركية أو غيرها من الضرائب ذات الأثر المماثل . أما السلع العربية المماثلة فإنها تخضع لضريبة جمركية قد تكون بالغة الارتفاع إذا كانت من السلع الموجودة على القوائم الاستثنائية ، والتي تحتوي على عدد كبير من السلع . وفي أحسن الفروض ، فإن السلعة العربية تدخل السوق المصرية على قدم المساواة مع السلعة الأوروبية إذا لم تكن على القوائم الاستثنائية ، وغني عن البيان أن التكامل الاقتصادي العربي يتطلب عكس ذلك[195].

ستؤدي إقامة منطقة تجارة حرة للسلع المنصوص عليها في الاتفاقية إلى إجهاض وإفشال أي عملية للتكامل الاقتصادي العربي ، لأن إقامة منطقة تجارة حرة أو سوق عربية مشتركة يتضمن إعطاء الأقطار العربية المنضمة إليها معاملة تفضيلية في حقل التجارة وفي السلع ذات المنشأ العربي . ولكن إعطاء هذه المعاملة التفضيلية إلى دول الاتحاد الأوروبي سيحدث شرخا في عملية التكامل الاقتصادي[196] .

---

[194] : للاطلاع على تحليل اكثر تفصيلا لمشروع الشراكة من النواحي السياسية والامنية والاجتماعية ، انظر : محمد الاطرش ، المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي ، **المستقبل العربي** : السنة 19 ، العدد 210 ، اغسطس 1996 ف ، ص13-20

[195] : مصطفى عبدالله خشيم ، **الشراكة الاوروبية المتوسطية " النتائج وردود الافعال** ، مرجع سبق ذكره ، ص305

[196] : البناري عبدالله ، العلاقات الاقتصادية العربية - الأوروبية : الجماعة الأوروبية ودول الخليج العربي ، **الباحث العربي** ، العدد العشرين ، شهر سبتمبر 1989 ف ، ص39

ثانياً: إن اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية يغلق الباب تماماً أمام انتقال منطقة التجارة الحرة العربية إلى درجة أعلى من درجات التكامل الاقتصادي ، فلا يمكن أن تتحول منطقة التجارة الحرة العربية إلى اتحاد جمركي طالما كانت اتفاقية الشراكة نافذة المفعول . السبب في ذلك أن الاتحاد الجمركي يتطلب قيام سياج جمركي واحد في مواجهة الدول غير الأعضاء فيه. ومن ثم فإن الاتحاد الجمركي يتطلب تطبيق ضريبة جمركية واحدة على السلع المستوردة أياً كانت نقطة دخولها دول الاتحاد . ولا يتصور أن تدخل السلعة الأوروبية دون قيود في إحدى دول الاتحاد مع خضوعها لمتوسط الضريبة الجمركية إذا دخلت عبر دولة عربية أخرى . بعبارة أخرى، فـــإن اتفاق الشراكة يعني بالضرورة تجميد صورة التكامل الاقتصادي العربي عند مستوى منطقة التجارة الحرة دون زيادة.

ثالثاً: إن قواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقات الشراكة سوف تؤدي إلى التمييز ضد السلعة المستوردة من دولة عربية ليست طرفاً في اتفاق الشراكة لمصلحة السلعة ذاتها المستوردة من إسرائيل أو تركيا أو مالطة أو قبرص، كون هذه الدول أعضاء في منطقة التجارة الحرة مع أوروبا . تطبيقاً لذلك، افترض أنه إذا استوردت مصر (أو الأردن، أو تونس، أو المغرب) مادة بتروكيميائية تدخل في إنتاج البلاستيك من إسرائيل، جاز لسلعة البلاستيك هذه أن تدخل السوق الأوروبية دون قيود، لأن تلك المواد تعدّ كما لو كانت مُنتجة في مصر ، أما إذا استوردت السلعة نفسها من المملكة العربية السعودية، فإن سلعة البلاستيك لا تدخل السوق الأوروبية إلا تحت ضريبة جمركية مرتفعة . وهذه نتيجة طبيعية لأن إسرائيل عضو في منطقة التجارة الحرة الأوروبية، في حين أن المملكة العربية السعودية ليست كذلك، مما يشجع استيراد المدخلات من دولة مثل إسرائيل والابتعاد عن استيرادها من دولة عربية طالما أن هذه الأخيرة ليست عضواً في منظمة التجارة الحرة الأوروبية ، بعبارة أخرى، فإن قواعد المنشأ تُستخدم لتحقيق أغراض سياسية تتمثل في تقوية الروابط التجارية مع دول غير عربية وإضعافها

مع دول عربية أخرى[197].

رابعاً: إن السوق الأوروبية مع ضخامتها الفائقة وتنوعها، بالمقارنة مع أي سوق عربية، سوف تمارس قوة جاذبة هائلة لربط أسواق الدول العربية الأعضاء في اتفاق الشراكة بعجلة الاقتصاد الأوروبي ، وتمارس قوة طاردة للعلاقة فيما بين الدول العربية الأعضاء والدول العربية غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة الأوروبية . ومما يزيد من هذا الاحتمال ما تتمتع به مؤسسات التمويل والائتمان والتسويق الأوروبية من قوة وضخامة بالمقارنة مع المؤسسات العربية المماثلة.

خامسا : حرمان الدول العربية بعد فترة انتقالية من الحق في حماية صناعتها الوطنية في مواجهة المنافسة الأوروبية ، أو إخضاع هذا الحق لقيود شديدة بحيث لا تستطيع الدول العربية أن تمارس تلك الحماية إلا في حدود ضيقة للغاية وبصفة مؤقتة . ومن الصعب أن نعرف كيف تستطيع الصناعة العربية أن تقف على قدميها أمام الصناعة الألمانية أو الإنجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية دون أي نوع من أنواع الحماية .

وقد يقال إن الاتفاقية تفرض على الاتحاد الأوروبي القيام ببرنامج ضخم لتحديث الصناعة العربية ، ولكن من غير المعروف ما هو المقصود بهذا التحديث. إن المشكلة الرئيسية للصناعة العربية ليست في تخلفها من الناحية التكنولوجية ، ولكن مشكلتها ترجع إلى السياسات الاقتصادية التي تضعف الحافز على المنافسة ، أو التي تجعل السوق الداخلية أكثر ربحا من أسواق التصدير.

سادساً: حرمان الصناعة والزراعة العربية من تقديم أي دعم لصادراتها إلى السوق الأوروبية، إذ نجد أن المادة 34 من اتفاقية الشراكة مع مصر "تحرم أي مساعدة حكومية من شأنها تشويه أو التهديد بتشويه المنافسة"، وأرجح وجود نص مشابه في اتفاقات الشراكة الأخرى ، في حين تتمتع فيه الزراعة الأوروبية

---

[197] : محمد الاطرش ، **المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص15

بدعم جسيم . ونلاحظ أن هذا النص ينطوي على انتقاص من الحقوق المقررة للدول النامية في إطار منظمة التجارة العالمية تطبيقاً لاتفاقية الدعم .

سابعا : تنص اتفاقية الشراكة على أن الأحكام الخاصة بإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات الأوروبية تنطبق أيضاً على الرسوم الجمركية ذات الطبيعة المالية . ولا يخفى ما ينطوي عليه هذا النص من خطورة، فالرسوم الجمركية ذات الطابع المالي تحتل مكانة مهمة في إيرادات الخزانة العامة، ومنها الرسوم الجمركية على السجاير أو المشروبات الكحولية ، ومن المؤكد أن إلغاءها سوف يؤثر سلباً على توازن الميزانية.

يتبين مما تقدم أن المزايا التي تجنيها الدول العربية من اتفاقات الشراكة محدودة للغاية . كما أن معظم هذه المزايا يمكن الحصول عليها عن طريق اتفاقات كانت تحكم العَلاقة مع الاتحاد الأوروبي قبل إنشاء منطقة التجارة الحرة. والفرق بين اتفاقات الشراكة واتفاقات التعاون والتبادل التجاري أن الأخيرة – على عكس الأولى – تفرز مزايا للأطراف العربية دون أن تلتزم بفتح أسواقها أمام الصادرات الأوروبية، ودون أن تقيد يدها في اختيار أساليب الحماية الجمركية المناسبة أو إعطاء الدعم الذي تراه ضروريا ، أما منطقة التجارة الحرة مع أوروبا فهي تفرض قيوداً صارمة على الأطراف العربية تجعلها باهظة التكاليف

ألا يعني كل ذلك إدارة الظهر للتكامل الاقتصادي العربي من الناحية الفعلية مع الاستمرار في التعلق به من الناحية اللفظيّة؟ ويمكن قبول ذلك لو أن هذا التوجه يعود بالفائدة على التنمية والتقدم الاقتصادي في الدول العربية التي أصبحت عضواً في منضمة التجارة الحرة الأوروبية . ولكن للأسف إن ما يتم الحصول عليه من فائدة من هذا الطريق محدود للغاية بالقياس مع ما يحصل عليه عن طريق العضوية في منظمة التجارة العالمية دون حاجة إلى إنشاء منطقة

تجارة حرة[198].

المعوق السابع : وقوع المنطقة العربية ضمن منطقة الصراع في العالم : عرفت المنطقة العربية قرونا طويلة من الصراع مع القوى الخارجية من جهة ، ومن الصراع بين القوى الخارجية نفسها مع بعضها على الأرض العربية

وهذه الصراعات لها تأثير على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي من النواحي الآتية [199]:

1- ان ديمومة الصراع لفترات تاريخية طويلة يعني حالة دائمة من عدم الاستقرار ، ومن الصعب التوجه إلى التكامل في وجود حالة من عدم الاستقرار ، إذ ان قيام مؤسسات للتكامل في الدول المتكاملة في حاجة إلى فترة زمنية كافية من الاستقرار لتؤدي دورها المطلوب منها .

2- إن وجود الوطن العربي في منطقة صراع ونفوذ للقوى الأجنبية أدى إلى خلق سلسلة من التحالفات أو أنماط التعاون بين القوى العربية وقوى خارجية أجنبية ، لمواجهة قوى عربية أو قوى أجنبية أخرى ، مثل الاتفاقيات التي وقعتها دول الخليج مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا عقب حرب الخليج الثانية وغزو العراق للكويت .

3- ان ديمومة الصراعات في المنطقة العربية تعني تغليب النزعة العسكرية بهدف مقاومة الخطر الخارجي ، فاستمرار الصراع في المنطقة العربية يتطلب من الدول العربية ان تسخر جميع إمكانياتها في اتجاه الجانب الدفاعي العسكري ، وهذا يأتي على حساب إهمال الجوانب التنموية الأخرى .

---

[198] : عدنان السيد حسين ، التكامل العربي والتعاون المتوسطي : محددات وابعاد ، **المستقبل العربي** ، العدد 224، السنة 20 ، اكتوبر 1997ف، 90

[199] : د:- وليد عبدالحي ، **معوقات العمل العربي المشترك** ، مرجع سبق ذكره ، ص71

وكلما اشتد الصراع واستمر في المنطقة العربية كلما زادت النزعة العسكرية ، وازدياد النزعة العسكرية يؤدي إلى تعميق الديكتاتورية في المجتمع العربي .

4- ان طول فترة الصراع من دون تحقيق نجاح واضح يؤدي إلى حدوث تصدعات داخلية ، نتيجة لاطالة مدة الصراع دون تحقيق أي انتصار فيه ، وابرز مثال على ذلك هو الصراع العربي - الصهيوني والذي انطلق منذ اكثر من نصف قرن دون ان يحقق الطرف العربي أي انتصار يذكر مما أدى إلى تململ الشعب العربي وعدم اقتناعه بأدوات وطرق إدارة الصراع . وهذا يؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي والذي يؤدي إلى تعطيل أي محاولة للعمل العربي المشترك .

5- التنافس ما بين القوى الدولية حول المزيد من النفوذ والسيطرة في منطقة العالم العربي، كان في كثير من الأحيان سبباً من أسباب الصراعات الداخلية في بعض الدول العربية. فكانت كل من القوتين العظميين آنذاك تدعم الصراع، أو تدفع إلى الصراع المسلح بين قوى المعارضة المحلية ضد النظام والسلطة السياسية الموالية للقوى العظمى الأخرى ، وبشكل خاص لجوء بعض القوى اليسارية المدعومة من الاتحاد السوفياتي في بعض الدول العربية للصراع، واللجوء إلى العنف ضد بعض الأنظمة السياسية التي كانت مدعومة من قبل الولايات المتحدة أو الغرب عموماً وبالعكس. وهناك حالات عدة في هذا المجال مثل: سلطنة عمان، الصومال، السودان.

<u>المعوق الثامن : خوف القوى الخارجية من تحول الدول العربية إلى كيان سياسي واقتصادي واحد</u> : ان إفشال تجربة الوحدة بين مصر وسوريا هي ابرز مثال على معارضة القوى الخارجية لأي نوع من الاتحاد بين

الدول العربية . وتعمل القوى الخارجية بإفشال أي عمل عربي مشترك من خلال الاساليب الآتية[200] :

1: التشكيك في الجهود العربية المشتركة ، سواء عبر الوسائل الإعلامية أو بالوسائل الدبلوماسية .

2: محاولة هدم الأساس الذي تقوم عليه جهود قيام أي عمل عربي مشترك ، من خلال إيهام الدول الضعيفة الداخلة في هذا العمل بأنها سوف تتعرض للاحتواء من الدول العربية القوية الداخلة معها في هذا العمل ، وبالتالي سوف تفقد سيادتها مما يؤدي إلى اضمحلالها .

3: ربط اقتصاديات الدول العربية بشبكة من التداخلات والاتفاقيات مع القوى الاقتصادية الأجنبية ، بحيث لا تستطيع الخروج من هذه التداخلات ، مما يؤدي إلى فشل أي محاولة للتكامل الاقتصادي العربي بين الدول العربية .

4: ربط المساعدات المقدمة من الدول الأجنبية إلى بعض الأقطار العربية بسلسلة من الشروط التي تعرقل علاقته مع الأقطار العربية الأخرى ، ومن أمثلتها المساعدات المقدمة من أمريكا إلى السودان في عهد الرئيس الأسبق جعفر النميري وأثرها على العلاقات مع الجماهيرية ، وكذلك المساعدات التي قدمت إلى المغرب وكيف أثرت على اتفاقية وجدة التي وقعتها مع ليبيا .

5: التأثير بإشكال مختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية على البنية الداخلية للمجتمع العربي ، بهدف ربط المجتمع العربي بقوى خارجية ، وبالتالي التأثير على أي عمل عربي في طريق الوحدة ، وذلك باستخدام قوى محلية لاسيما الاقليات والعصبيات القبلية ، وابرز مثال على ذلك ما يحدث في السودان والعراق وسوريا ومصر .

---

200 : جميل مطر ، **التجارب الوحدوية الوظيفية : الجامعة العربية ، في القومية العربية في الفكر والممارسة** ، ط 2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية – 1980ف) ص487

المعوق التاسع : السوق الشرق أوسطية :

الشرق أوسطية مصطلح قديم شاع استخدامه عقب الحرب العالمية الثانية خاصة عندما استخدمته بريطانيا رسميا للإشارة إلى المنطقة الممتدة من ليبيا غربا إلى إيران شرقا ومن اليونان شمالا إلى أثيوبيا جنوبا[201] ، وبالتالي فان هذا المصطلح دخيل على العرب ، الغرض منه تفتيتهم وطمس هويتهم وشخصيتهم العربية وزرع قوميات غريبة داخل الوطن العربي لتذويب الهوية العربية .

ان فكرة السوق الشرق الأوسطية كما يعتقد بعض العرب هي استثمار الثروات العربية بالشكل الذي يعود على الدول العربية بالفائدة ، ولكن الغرض من هذا المشروع في حقيقة الآمر هو امتصاص ما تبقى من خيرات الوطن العربي المتمثلة في المياه والنفط وراس المال .

ومن الضروري الإشارة إلى الوثيقة الصادرة من وكالة التنمية الأمريكية في أول فبراير سنة 1979-أي قبل طرح المشروع علناً بحوالي 14 سنة- والتي صدرت تحت عنوان " التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط ".

فقد جاء في نص هذه الوثيقة الآتي[202]:

أولا : إن التعاون الإقليمي بين الدول العربية قام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على أساس من القومية العربية، مع عزل إسرائيل . ولكن هذا النظام لم يحقق أهدافه بما فيها الأهداف الاقتصادية . من هنا نرى أن يحل محله نظام للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط وتطويره.

---

[201] : د :- حميد الجميلي ، الاقتصاديات العربية من هاجس التنمية العربية آلي هاجس الشرق اوسطية_ ، مجلة ام المعارك ، العدد الاول مارس 1995اف ، ص56

[202] : د. محمد محمود الأمام ، أثر المتغيرات الدولية على قضية الوحدة العربية **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد الثاني السنة الأولى ربيع 1998**

ثانياً: يتطلب إقامة النظام الجديد إنهاء العرب لحالة الحرب مع إسرائيل والاعتراف بها رسمياً وإدخالها في النظام الإقليمي للمنطقة.

ثالثاً: يعتمد مدخل الموارد المشتركة في الأجل القصير لغرس التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط.

وقد تم وضع هذه الفكرة على مائدة المفاوضات لتجسيدها فعليا على ارض الواقع . ولعل مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب الذي انعقد في شهر الحرث من عام 1994ف ، والذي شاركت فيه اكثر من ستين دولة بينهم دول عربية و إسلامية بالإضافة إلى رجال ومندوبين عن منظمات دولية وإقليمية متعددة ، يعتبر من العوامل الأساسية التي ساعدت على تجسيد فكرة السوق شرق أوسطية لتصبح واقعا ملموسا في اقرب وقت ممكن[203] .

ان السوق الشرق أوسطية تهدف من ضمن أهدافها المتعددة إلى ربط الاقتصاد العربي باقتصاد الكيان الصهيوني بطريقة تجعل الانفصال عن هذا الربط صعبا جدا ، وان لم يكن مستحيلا . وسوف يكون هذا الربط على هيئة مشاريع اقتصادية في مجالات مختلفة مثل المياه والنفط والسياحة البنية التحتية ... وغيرها. وبالطبع فان هذه المشاريع سوف تقوم بجذب رؤوس الأموال العربية خاصة الدول النفطية . وهذا يتطلب إقامة مؤسسات مالية مشتركة . وقد يساهم في هذه المؤسسات بعض الدول الكبرى . ان هذه السيناريوهات الحديثة توضح ان النظام الاقتصادي في إطار السوق الشرق أوسطية سوف يتحدد عبر ثلاث مراحل[204] :

1: إقامة تجمع اقتصادي ثلاثي يجمع بين الكيان الصهيوني والأردن وفلسطين ، وبدأت هذه المرحلة بموافقة بعض المؤسسات الدولية بتمويل مشروع

---

[203] : د:- جورج قرم ، **الاقتصاد العربي امام التحدي** ،(بيروت : دار الطليعة – 1997ف) ص 253

[204] : د:- ياسين خليفة ، **السوق الشرق اوسطية** ، في ندوة الشرق اوسطية واثرها على الامن القومي العربي ،(طرابلس : جامعة ناصر الاممية – 1995ف) ص 70

الربط ما بين البحرين (البحر الميت – البحر الأحمر) ودخل في هذا المشروع كل من الأردن والكيان الصهيوني وفلسطين .

2: إقامة منطقة تبادل تجاري وفق شروط يضعها الكيان الصهيوني وتضم هذه المنطقة كل من مصر وفلسطين والأردن وسوريا ولبنان والكيان الصهيوني .

3: إقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي تشمل بالإضافة إلى الدول السابقة الدول الخليجية .

وبما ان اغلب هذه المشاريع المتعلقة بالسوق الشرق أوسطية هي مشاريع مقترحة ، ولذلك فان المنافع المقترحة سوف تكون منافع مستقبلية من الصعب التكهن حاليا بحجمها الحقيقي ، ولكن بالإمكان وضع بعض التصورات من خلال التوقع المستقبلي ، ونبدأ بالفوائد المتوقعة للعدو الصهيوني والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية [205]:

1: ضمان أمن وسلامة الكيان الصهيوني في الأرض العربية .

2: ضمان تطبيع العلاقات مع اغلب الدول العربية .

3: تخفيض حجم الميزانية المخصصة للأغراض العسكرية والتي تمثل حوالي 40% من إجمالي الناتج القومي للعدو الصهيوني .

4: تسريح عدد كبير من المرتبطين بالخدمة العسكرية وإدماجهم في النشاط الإنتاجي .

5: توجيه الموارد الاقتصادية التي كانت موجهة في السابق إلى الأغراض العسكرية ، إلى النشاط الإنتاجي المدني .

6: اتساع التعاون التجاري مع بقية دول العالم .

---

[205] : د:- علاء عبدالوهاب ، **الشرق الأوسط الجديد ، سيناريو الهيمنة الإسرائيلية** ، (القاهرة : سيناء للنشر والتوزيع – 1995ف) ص 209

7: سرعة التقدم التقني في جميع المجالات .

8: التفوق النووي على الدول العربية .

9: الحصول على المياه من تركيا لتحسين النشاط الزراعي .

10: حصول الاقتصاد الإسرائيلي على جزء كبير من النفط العربي .

11: تصدير السلع الإسرائيلية إلى الأسواق العربية ، واعتماد المواطن العربي عليها لتصبح جزءا أساسيا من مشترياته اليومية .

12: الحصول على العمالة العربية الرخيصة .

13: إفشال أي محاولة للتكامل الاقتصادي العربي .

أما بالنسب للفوائد المستقبلية للاقتصاد العربي فيمكن تلخيصها في النقاط الآتية[206] :

1: احتمال تحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد ملحق للاقتصاد الصهيوني والتركيز على ان يكون هذا الاقتصاد خدميا وليس إنتاجيا .

2: توسيع الطاقة الاستيرادية للعالم العربي .

المعوق العاشر : الأثر السلبي للعولمة :- تمثل العولمة الزيادة في درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات في العالم من خلال تسهيل وتسريع عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات وذلك عن طريق التجارة الخارجية أو الاستثمار الأجنبي المباشر. وهي تعني

---

[206] : د . محمد الأطرش ، **العرب والعولمة : ما العمل؟**،ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعالم) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 18 - 20 كانون الأول 1997 ، **مجلة المستقبل العربي** العدد229 آذار 1998 ص ص 101 - 102 .

بذلك تزايد اندماج الأسواق العالمية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال[207].وبالتالي زيادة فتح الحدود الوطنية لتدفق التكنولوجيا والتجارة والمعلومات، ان ذلك في الحقيقة يعني التكامل بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية في سوق عالمية واحدة لكافة القوى الاقتصادية في العالم وفقا لمبدأ المنافسة الحرة[208].

وهناك من يعرف العولمةعلى أنها: " **التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو إنتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية**[209] ".

ومن هنا نجد ان العولمة مفهوما مركبا يشتمل على أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية متعددة . وإذا نظرنا إلى العولمة كواحدة من حقائق الحياة المعاصرة أمكننا الاستنتاج بأن ظاهرة العولمة هي ليست خيارا مطروحا للنقاش حول مدى شرعيتها وعدالتها و إنما هي ظاهرة حقيقية وملموسة في عالم اليوم. ومن هنا أصبح من الضروري التعامل معها وتعظيم آثارها الإيجابية والحد من آثارها السلبية[210].

ان العولمة تبرز كمحصلة لعدد من الظواهر مثل التطور التكنولوجي ، وبروز ظاهرة التكتلات والتجمعات الاقتصادية والإقليمية، وبروز الشركات متعددة الجنسيات كعنصر أساسي في النظام الاقتصادي العالمي بما تمتلكه من إمكانيات ضخمة متمثلة في رأس المال إضافة إلى احتكارها لأحدث وسائل الإنتاج الحديثة والتقدم العالي في الأساليب الإدارية والمالية والتسويقية. وتسيطر هذه الشركات على معظم التجارة الدولية ، إضافة إلى أن مناخ العولمة وسرعة نقل المعلومات والأموال في أرجاء العالم قد أعطى فرصة كبيرة للشركات

---

[207] معقل زهور عدي ، **العولمة وأفول الدولة القطرية** ، www.albiaan.ae

[208] د :- حمدي عبدالرحمن حسن ، العولمة واثارها السياسية في النظام الاقليمي العربي : رؤية عربية ، **في المستقبل العربي** ، السنة 23، العدد258 ، اغسطس 2000ف ، ص 5

[209] اسماعيل صبري عبدالله ، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الأمبريالية، **مجلة الطريق** العدد 4 تموز/ آب 1997 ص 47 .

[210] : صالح السنوسي ، **العرب من الحداثة آلى العولمة** ، (القاهرة : دار المستقبل للنشر ، 2000ف) ص 130

المتعددة الجنسيات في الاندماج لتحقيق وفورات اقتصادية و إعطاء تلك التكتلات الجديدة فرصة أكبر للتنافس في أسواق العالم [211].

هناك في الحقيقة تحديات كبيرة للعولمة ليست محصورة بالبعد الاقتصادي أو حجم التدفقات الرأسمالية أو المجالات التجارية و إنما تمتد إلى كافة جوانب الحياة في المجتمع ومنها الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية بل تمتد في بعض الأحيان إلى تقييد السيادة الوطنية وتضع حدودا على حرية الحكومات في انتهاج سياسات اقتصادية وتجارية ومالية بما يحيط البيئة الخارجية من قيود . لذلك كان من الضروري أن تعمل الحكومات على إصلاح وتأهيل اقتصادياتها الوطنية بهدف تعظيم الآثار الإيجابية للعولمة ، وتقليل الآثار السلبية لها أو تفاديها، وبعبارة أخرى العمل على أن يكون صافي أثر العولمة على الاقتصاد الوطني إيجابيا [212]. لذلك فان الملاحظ أن فوائد العولمة ومزاياها لم تشمل جميع الدول بنفس المستوى ولم يكن معدل النمو متكافئا لجميع الدول حيث كما تزايد الانفتاح على الخارج لم ينتج عنه تقليص الفجوات الكبيرة بين هذه الدول في توزيع الدخل أو مستويات التقدم والرفاهية بل ازدادت فجوة الفروق في توزيع الدخل العالمي بين الدول بل ازداد الفقر داخل بعض الدول الأشد فقرا.

وفي الواقع فان الاقتصادات العربية تصنف ضمن اقتصاديات الدول النامية في مجموعها رغم وجود بعض الاختلافات فيما بينها وان وزنها النسبي في الاقتصاد العالمي ما زال محدودا حيث لا يتعدى 3% من الناتج العالمي . ولذلك فان المطروح للنقاش هو ما هي الخيارات أمام الاقتصادات العربية في ظل ظاهرة العولمة وعلى الأخص أمام المضي في تطبيق اتفاقية التجارة العالمية وتحرير الخدمات المالية وغيرها من المظاهر المتعلقة بالعولمة[213] ؟ .

---

[211] : عبدالحسن زلزلة ، العمل الاقتصادي العربي : المسيرة والتحديات ، **شؤون عربية** ، العدد 101 ، مارس 2000ف ، ص154

[212] :عبدالخالق عبدالله ، العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، **عالم الفكر** ، السنة 28 ، اكتوبر 1999اف ، ص59

[213] : منير الحمش ، **النظام** الاقليمي العربي والتحديات الاقتصادية ، **المستقبل العربي** ، العدد 252 ، فبراير 2000ف ، ص45

ان الأمر يتطلب من هذه الدول تحدي الضغوط والصمود بوجه المنافسة خصوصا أن هذه الأنشطة الوطنية كانت تعمل في ظل حماية تمنع تغلل المؤسسات الأجنبية ومنافستها في الداخل وبالتالي فان سياسة الانفتاح لهذه الأسواق مع التوسع الكبير في تحرير التجارة العالمية سوف يضع هذه الاقتصادات أمام تحديات كبيرة.

ومن الملاحظ على معظم الاقتصادات العربية إنها تعتبر اقتصاديات استيرادية وليست تصديرية ، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال ارتفاع معدل نمو الواردات عن معدل نمو الصادرات مما يؤدي بدوره إلى استنزاف مستمر في الاحتياطات من العملة الصعبة أو التوسع في الاقتراض الداخلي أو الخارجي وكل ذلك أدى إلى بروز مشكلة المديونية واتساعها بشكل مستمر[214].

ان ذلك كله إضافة إلى تزايد الفجوة التكنولوجية بين الدول العربية ودول العالم المتقدمة يبين بأن الاقتصادات العربية في الحقيقة تواجه تحديات حقيقية تحد من توفير المتطلبات اللازمة للاندماج في الاقتصاد العالمي والمطلوب العمل على مواجهة هذه التحديات قبل زيادة درجة تهميش الاقتصادات العربية وفي ظل درجات ضعيفة من الأداء التنموي وغياب التكامل الاقتصادي العربي في الوقت الذي تعمل فيه الدول على إبراز وتقوية التكتلات الاقتصادية فيما بينها.

ان الاهتمام بالإصلاح الاقتصادي هو في الحقيقة جزء من الإصلاح العربي الشامل . وبالتالي فان القضية تتعلق بمدى قدرة الدول العربية على وضع استراتيجية متكاملة لاعادة تشكيل علاقاتها بحيث يمكنها التعامل بشكل إيجابي مع المتغيرات الدولية ومع النظام العالمي الجديد والعمل على تعبئة مدخراتها وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي إليها بما يتطلبه ذلك من تهيئة المناخ والبيئة المناسبة . وتحسين كفاءة الموارد البشرية والتخصيص الأمثل للموارد وفوق هذا كله تفعيل آليات العمل الاقتصادي المشترك باتجاه التكامل الاقتصادي الذي يجعل منها قوة

---

214 : عصام المجالي ، التكامل الاقتصادي العربي الطريق السهل لمواجهة العولمة ، مطلوب آلية محددة تحقق الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي ، في www.albiaan .net

اقتصادية كبيرة تخطو بخطوات مدروسة ومتسارعة نحو تكامل اقتصادي عربي ، كي تتمكن من تعظيم الفوائد الإيجابية للعولمة وتجنب الآثار السلبية لها وذلك من خلال تحقيق التنمية المتكاملة[215].

ان التكامل الاقتصادي العربي أصبح هو الضرورة المطلوبة في تحقيق أي إصلاح مطلوب وان تبني استراتيجية تعتمد على تنمية الصادرات أصبحت ضروره بهدف خلق منطقة اقتصادية عربية حرة تستخدم أسلوب تحرير التجارة بين الأسواق العربية ، وتعمل على توسيعها لاستيعاب كامل السلع والخدمات المنتجة في الدول العربية من أجل اكتسابها القدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الاتفاق على انسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الأسواق العربية بدون قيود أو حواجز وحسب المزايا النسبية لهذه الأسواق بما يكفل تحقيق أعلى العوائد لهذه الأسواق ومواجهة تحديات الأسواق الأجنبية[216].

---

[215] : د: وسام جميل الامارة ، **ضرورات التكامل العربي في ضل تحديات العولمة** ، في www.albiaan .net

[216] : برهان غليون ، الوطن العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين ، **المستقبل العربي** ، السنة الحادية والعشرين ، العدد 232 ، يونيو 1998ف ، 24

خاتمة الدراسة

ان دراسة مفهوم التكامل الاقتصادي بصفة عامة ، ودراسة أنواعه وأهدافه ومقوماته ودوافعه، كل هذا يفتح لنا المجال لتحليل طبيعة الاتفاقيات الاقتصادية التي قامت بين الدول العربية ، سواء كان إقامة هذه الاتفاقيات في إطار جامعة الدول العربية أو بشكل ثنائي .

ان ما سبق جعلنا نقوم من خلال دراستنا هذه بالبحث عن أسباب الإخفاق التي شهدتها تجربة التكامل الاقتصادي العربي ، رغم ما تتمتع به المنطقة العربية من قواسم مشتركة يندر توفرها في المجتمعات الأخرى .

وبتفحص ما تم إنجازه في ظل العديد من مؤسسات العمل العربي المشترك ، لوحظ أن هناك عددا كبيرا من الاتفاقيات الاقتصادية والمشاريع العربية المشتركة التي تم التوقيع عليها و إقرارها . ولعل ابرز تلك الاتفاقيات هي اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة العبور لعام 1953ف ، واتفاقية السوق العربية المشتركة التي تأسست عام 1964ف ، بالإضافة إلى اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981ف . هذا بالإضافة إلى إنشاء العديد من المشروعات العربية المشتركة التي تأسست بهدف تفعيل العمل العربي المشترك وإيجاد نوع من الترابط الاقتصادي فيما بين الدول العربية .

وبمراجعة مختلف الصيغ التكاملية السابقة التي حاولت جامعة الدول العربية تطبيقها من خلال منظماتها المتخصصة ، وجدنا ان هناك ضعفا في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين أعضاء جامعة الدول العربية ، خاصة فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقيات الاقتصادية التي يمكن ان تضع الدول العربية في أول مراحل التكامل

الاقتصادي العربي ، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى ان كل ما تم استخدامه من مداخل تكاملية جاء منفصلا ودون ارتباط بأي استراتيجية يمكن ان تؤدي إلى حدوث نوع من التكامل الاقتصادي العربي .

ومن خلال تحليل أسباب عدم حدوث تكامل اقتصادي عربي حتى الآن – رغم مرور نصف قرن على بداية هذه التجربة – وجد ان هناك مجموعة من المعوقات التي تعيق هذه المسيرة ومن بين هذه المعوقات . المعوقات السياسية بأنواعها المختلفة ، فهناك المعوقات السياسية الداخلية والمتمثلة في مجموعة من المعوقات منها اختلاف وتباين البنى والأنظمة السياسية العربية . سواء من حيث الموارد والإمكانات أو نوعية النظام الاقتصادي داخل كل دولة عربية ، والمعوق الثاني وتمسك الدول العربية بالسيادة القطرية متحججة في ذلك بما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية ، التي تنص على صيانة استقلال الدول الأعضاء . المعوق الآخر إشكالية الديمقراطية داخل الدول العربية وخاصة فيما يتعلق بالسماح للقوى الاجتماعية بالمساهمة في صنع القرارات التي تحدد مستقبل العمل العربي المشترك . واهم هذه المعوقات هو غياب الإرادة السياسية اللازمة للتكامل وذلك منذ إنشاء جامعة الدول العربية . وذلك من خلال تمسك الدول العربية الموقعة على الميثاق بسيادتها الوطنية . ومعتمدة على ذلك بالمادة الثانية من الميثاق والتي أوضحت بان الغرض من إنشاء الجامعة هو تحقيق التعاون فيما بين الدول الأعضاء وليس التكامل والوحدة .وغيرها من المعوقات الأخرى .

وبالإضافة إلى المعوقات السياسية الداخلية هناك المعوقات السياسية الخارجية . وهي ساهمت أيضاء في إعاقة مسيرة التكامل الاقتصادي العربي . ولعل ابرز هذه المعوقات هو الإرث الاستعماري والمتمثل في ارتباط الدول العربية بالقوى الاستعمارية السابقة ، إضافة إلى إقامة دولة إسرائيل في قلب الوطن العربي ودعم أمريكا لها سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية ، كما أدى ظهور النفط وتنافس القوى الأجنبية عليه إلى إعاقة مسيرة التكامل الاقتصادي

العربي . فقد زاد ارتباط الدول العربية النفطية بالدول الصناعية ، وظهرت نتيجة لذلك بعض الفئات والطبقات العربية التي تتحكم في النفط العربي وتسعى لاستمرار سيطرتها عليه من خلال مساندة القوى الأجنبية لهم . الأمر الذي أعطى ذريعة لتلك القوى بان تتواجد على الأراضي العربية في أي وقت بحجة حماية تلك الأنظمة . ولعل التدخل الأمريكي في حرب الخليج الثانية خير دليل على ذلك . كما ان ظاهرة العولمة تحاول من خلال أدواتها المختلفة وعلى رأسها الشركات المتعددة الجنسية إلى فرض نمط استهلاكي معين وثقافة استهلاكية موحدو تخدم في النهاية مصالح مروجيها وتجعل الدول العربية تابعة لها في كافة دوائر صناعة قرارها السياسي والاقتصادي ، خاصة إذا علمنا ان الدول العربية تسعى إلى الانظمام إلى منظمة التجارة العالمية التي تظم في عضويتها أقوى دول العالم اقتصاديا ، والتي لا تستطيع الدول العربية منافستها في ظل اقتصاداتها المتخلفة ، مما يقوي من تبعية هذه الدول وارتباطها بالاقتصاد العالمي ، وبالتالي فشل أي مشروع تكاملي عربي في إطار جامعة الدول العربية .

وبناء على ما تم تناوله في الدراسة ، فقد توصل الباحث لجملة من النتائج والتي يمكن حصرها في النقاط التالية :

1/ ان الدول العربية تشكل فضاء متجانسا ، سواء من حيث التاريخ أو الثقافة أو اللغة والانتماء المشترك ، إلا ان ذلك كله ليس كفيلا بالتوصل آلي التكامل الاقتصادي العربي ، ولكن الشرط الأهم من ذلك هو وجود مصلحة مشتركة يرغب أعضاء التجمع تحقيقها من خلال التكامل فيما بينهم .

2/ عدم وجود تصور أو استراتيجية عربية موحدة للاستفادة من الإمكانات المادية والبشرية والجغرافية والموارد الاقتصادية المتاحة لدى الدول العربية وتوظيفها لخدمة التكامل الاقتصادي العربي .

3/ عدم قدرة الإنتاج الزراعي العربي على سد الفجوة الغذائية ، وما ترتب عليه من تدهور في الأوضاع الغذائية العربية وزيادة في استيراد السلع الغذائية من الخارج ، مما زاد من تبعية الدول العربية اقتصاديا للدول المنتجة لتلك السلع.

4/ ان الدول العربية تعاني تحديات تنموية أبرزها التحدي التكنولوجي ، وان التحكم في التكنولوجيا وتطويعها لخدمة التنمية العربية المشتركة ، لا تزال تحول دونه عدة عوامل أهمها :

- ضعف التنسيق في الميدان الصناعي بين الدول العربية .
- ضعف الإنفاق العربي في ميدان البحث العلمي والتحكم في التكنولوجيا .

5/ عدم وجود إرادة سياسية حقيقة تعمل على تحييد الخلافات العربية – العربية ، وتأسيس نظاما تكامليا قوي أساسه الاعتماد المتبادل ، والاتفاق على وجود تلزم كافة الدول الداخلة في التكامل بم يتم الاتفاق عليه داخليا وخارجيا .

6/ ان هناك ارتباط وثيق بين كل من السياسة والاقتصاد ، فالإطار السياسي الذي تتحرك في نطاقه الأنشطة الاقتصادية الداخلية والخارجية لأي دولة . له أهمية عظيمة في توجيه تلك الأنشطة .

7/ أدى وجود بعض الخلافات والنزاعات فيما بين الدول العربية ، آلي عدم تنفيذ الكثير من الاتفاقيات والمشاريع العربية المشتركة .

8/ بالرغم من وجود الإطار المؤسسي المتمثل في جامعة الدول العربية ومنظماتها العربية المتخصصة المناطة بتفعيل العمل الاقتصادي العربي

المشترك،فان ما تم إنجازه للوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي لا يزال محدودا للغاية .

9/ ان ظهور النفط في بعض الدول العربية أدي إلى تغيير موازين القوى داخل الوطن العربي ، كما خلق نوع من أزمة الثقة بين تلك الدول ، الأمر الذي اثر سلبا على تجربة التكامل الاقتصادي العربي .

10/ ان تصديق الدول العربية على معظم الاتفاقيات والمشاريع العربية المشتركة التي تمت الموافقة عليها في إطار جامعة الدول العربية ، لم يكن بدافع تنفيذها بقدر ما كان ذلك أمرا شكليا .

11/ ان عدم وجود استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع التفاعلات الاقتصادية الناتجة عن ظاهرة العولمة ، أدى إلى ارتباط معظم الدول العربية بالاقتصاد العالمي ، وبالتالي زيادة تبعيتها للدول المتقدمة اقتصاديا وسياسيا ، الأمر الذي يجعل حدوث تكامل اقتصادي عربي مطلبا صعب المنال .

ان ما سبق ذكره من نتائج يعزز ويثبت صحة فرضية الدراسة التي تنص على ان المعوقات السياسية الداخلية والخارجية ضمن معوقات أخرى تقف وجه قيام تكامل اقتصادي عربي .

المـــراجع

أولا : الوثائق :

1- جامعة الدول العربية ،الإدارة الاقتصادية ، التعاون الاقتصادي العربي في إطار جامعة الدول العربية والمنظمات العربية ، (1945- 1976ف) بدون تاريخ نشر .

2- ـــــــــــــــــــ ، الأمانة العامة ، مجموعة قرارت وتوصيات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، (1953- 1980ف) ، 1980ف .

3- ـــــــــــــــــــ (واخرون) ، الأمانة العامة ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001ف .

4- ـــــــــــــــــــ (واخرون) ، الأمانة العامة ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002ف .

5- ـــــــــــــــــــ (واخرون) ، الأمانة العام ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004ف .

6- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002ف .

7- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من يونيو 1964 آلي يونيو 1975 ف .

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2002ف .

ثانيا : الكتب :

1. الإبراهيمي ، عبدا لحميد ، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية – 1980ف)
2. الإمام ، محمد محمود ، **التكامل الاقتصادي : الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية – 1990ف)
3. ــــــــــــــــ ، **السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية** ، (القاهرة : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – 1996ف)
4. ــــــــــــــــ ، **تطور الأسس المؤسسية للاتحاد الأوروبي – الدروس المستفادة للتكامل العربي** ، (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية – 1997ف)
5. الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : خطوة في مسيرة التنمية والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية** ، (الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، يناير 2003ف)
6. ابوعيانة ، فتحي محمد ، **جغرافيا العالم العربي** (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية – 2000ف)
7. احمد ، احمد يوسف ، **الصراعات العربية – العربية "1945-1988ف"** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية – 1988ف)

8. بركة ، محمد خميس ، **جغرافيا العالم العربي** ، ط 3 (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية – 1999ف)
9. بطرس ، صليب ، **اقتصاديات الوطن العربي** ، ط 3 (القاهرة : المركز العربي للصحافة – 1980ف)
10. بوبكر ، هالة ، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967 – 1973 ف** ، ط 2 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986ف)
11. بوعشة ، محمد ، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة** (بيروت : دار الجيل – 1999ف)
12. بيلا بلسا ، **نظرية التكامل الاقتصادي** ، ت: محمد عبدا لعزيز و آخرون (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر – 1963ف)
13. التنير ، سمير ، **التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية** ، (بيروت– معهد الإنماء العربي – 1978ف)
14. ــــــــــ ، **تطور السوق العربية المشتركة** ، (بيروت : معهد الإنماء العربي – 1981ف)
15. جرجس ، نزار ، **السياسة الأمريكية تجاه الغرب .. كيف تصنع ؟ ومن يصنعها** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998ف)
16. حماد ، مجدي ، **المحددات السياسية التي واجهت التكامل الاقتصادي العربي** ، في طه عبدالعليم طه واخرون ، اليات التكامل الاقتصادي العربي ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربي – 1993ف)
17. حسين ، عدنان السيد (منسق) و آخرون، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ف)1997
18. الحمصي ، محمود ، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1980ف)

19. خشيم ، مصطفى عبدا لله ، **الشراكة المتوسطية – الأوروبية النتائج وردود الأفعال** ، (بيروت : معهد الإنماء العربي – 2002ف)
20. الخطيب : ابراهيم ياسين ، **التنمية في الوطن العربي** ، (عمان : مكتبة الران العلمية – 1989ف)
21. خلف ، فليح حسن ، **اقتصاديات الوطن العربي** ، (طرابلس : منشورات الجامعة المفتوحة – 1994ف)

22. خليفة ، ياسين ، **السوق الشرق أوسطية** ، في ندوة الشرق أوسطية و آثرها على الأمن القومي العربي ،(طرابلس : جامعة ناصر الأممية – 1995 ف)
23. رشيد ، عبد الحميد ، **التكامل الاقتصادي** ، (بغداد : دار الرسالة – 1978ف)
24. رندل ، جونثان ، **حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي: أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الإسرائيلية في لبنان**، ترجمة بشار رضا،(بيروت : العهد للنشر والتوزيع، 1984ف)
25. زحلان ، انطوان ، **البعد التكنولوجي للوحدة العربية** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية – 1981ف)
26. ساعف ، عبدالله ، **الخلافات السياسية العربية – العربية وتاثيرها على الاستقرار الامني** ، ندوة الامن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية (باريس : مركز الدراسات العربي الاوروبي – 1996ف)
27. سعدا لدين ، إبراهيم و آخرون ، **العرب والتحديات الاقتصادية العالمة** ، (بيروت : المؤسسة العربية للنشر – 1999ف)
28. سعيد ، عبدا لمنعم ، **الجماعة الأوروبية "تجربة التكامل والوحدة "**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية – 1986ف)

29. ـــــــــــــــــ ، **العرب ودول الجوار الجغرافي : مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربي – 1987ف

30. سعيد ، هشام و آخرون ، **الأسس الجغرافيا في التكامل الاقتصادي العربي** (دمشق : دار دمشق للطباعة – ب ، س ، ن)

31. السنوسي ، صالح ، **العرب من الحداثة آلي العولمة** ، (القاهرة : دار المستقبل للنشر ، 2000ف)

32. الشافعي ، محمد ، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية** ، (بيروت : دار النهضة العربية – 1977ف)

33. شقلية ، احمد رمضان ، **التكامل الاقتصادي العربي " دراسة جغرافيا** " ، (طرابلس : الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان – ب، س، ن)

34. شقير ، محمد لبيب ، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية – 1986ف)

35. ـــــــــــــــــ ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1958ف)

36. شواقفة ، سعود واخرون ، **دراسات في جغرافيا الوطن العربي** ، (عمان : دار عمار – 1991ف)

37. صقر ، عمر ، **العولمة وقضايا اقتصادية مباشرة** (الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر – 2001ف)

38. الطاهر ، نعيم ، **جغرافيا الوطن العربي** (عمان : دار البازوزي العلمية للنشر والتوزيع – 2002ف)

39. عادل ، حسين (وآخرون)، **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)

40. عبدا لجابر ، تيسير ، **دراسات في التكامل الاقتصادي العربي** ، (القاهرة : جامعة الدول العربية ، قسم البحوث والدراسات الاستراتيجية – 1972ف)

41. عبدا لحليم ، محمد صبحي و آخرون ، **الوطن العربي – أرضه – سكانه – موارده** ، ط 8 (القاهرة : المكتبة ألا نجلو مصرية – ب ، س ، ن)

42. عبدالحي ، وليد ، **معوقات العمل العربي المشترك** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية – 1987ف)

43. عبدالوهاب ، علاء ، **السرق الاوسط الجديد ، سيناريو الهيمنة الاسرائيلية** ، (القاهرة : سيناء للنشر والتوزيع – 1995ف)

44. عدنان السيد حسين ، **البيئة الاقليمية والدولية الضاغطة** ، في : د: عدنان السيد حسين " منسق " ، النزاعات الاهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997ف)

45. الفرجاني ، نادر ، **الهجرة الى النفط – ابعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية واثرها على التنمية في الوطن العربي** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1983ف)

46. الفيتو ري : عطية ، **الاقتصاد الدولي ،** ط 3 ،(بنغازي : مركز البحوث الاقتصادية – 2000ف)

47. قرم ، جورج ، **الاقتصاد العربي أمام التحدي** ،(بيروت : دار الطليعة – 1997ف)

48. مرسي ، فؤاد ، الاتجاه **نحو التكامل الاقتصادي في السوق الاشتراكية ودور المشروعات المشتركة** ، بحث مقدم إلى ندوة

المشروعات المشتركة التي عقدت في القاهرة ما بين 14-1- ديسمبر 1974ف ، المطبعة الحديثة

49. مطر ، جميل ، **التجارب الوحدوية الوظيفية : الجامعة العربية ، في القومية العربية في الفكر والممارسة** ، الطبعة الثانية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية – 1980ف

50. مقلد ، إسماعيل صبري ، **العلاقات السياسية الدولية في الأصول والنظريات** ، (القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 1991ف)

51. المندري ، سليمان ، " **التطور التاريخي لآليات التكامل الاقتصادي العربي** " ، في : طه عبدا لعليم و آخرون ، آليات التكامل الاقتصادي العربي ، (القاهرة : معهد البحوث والعمليات والدراسات العربية – 1993ف)

52. ــــــــــــــــــ ، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة** ، (القاهرة : مكتبة مدبولي – 1999ف)

53. منيمنة ، سارة حسن ، **في جغرافيا الوطن العربي** (بيروت : دار النهضة العربية – 1990ف)

54. الهيثي ، صبري فارس و آخرون ، **جغرافيا العالم العربي** ، (عمان : دار الصفاء للنشر والطباعة – 1999ف)

55. هيلامي ، بنيامين بيب ، **العلاقات الإسرائيلية** ، ط 2 (نيويورك : دار بنثيون- 1987ف)

56. الوزاني ، خالد ، **العرب والتحديات الاقتصادية العالمية** ،(عمان : المؤسسة العربية للدراسات والنشر – 1999ف)

57. يسري ، عبد الرحمن ، **الاقتصاديات الدولية** ، (القاهرة : الدار الجامعية طبع . نشر . توزيع – 2001ف)

58. يموت ، عبدالهادي ، **التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية** ، ط 3 (بيروت : معهد الإنماء العربي – 1983ف)

ثالثا : الدوريات :

1. الأطرش ، محمد ، العرب و العولمة : ما العمل؟، المستقبل العربي العدد229 اغسطس 1998 .
2. ـــــــــــــــــــــ، المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي ، المستقبل العربي : السنة 19 ، العدد 210 ، اغسطس 1996 ف ،
3. ـــــــــــــــــــــ ، حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية ، المستقبل العربي ، العدد 272، السنة 24 ، التمور 2001 ف
4. الأمام ، محمد محمود ، اثر المتغيرات الدولية على قضية الوحدة العربية، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد الثاني ، السنة الاولى ، ربيع 1998ف
5. ـــــــــــــــــــــ ، "التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين"، المستقبل العربي"، السنة 13، العدد 138 (أغسطس 1990)
6. الجميلي ، حميد ، الاقتصاديات العربية من هاجس التنمية العربية آلي هاجس الشرق اوسطية ، مجلة ام المعارك ، العدد الاول مارس 1995ف
7. الحمش ، منير ، النظام الاقليمي العربي والتحديات الاقتصادية ، المستقبل العربي ، العدد 252 ، فبراير 2000ف

8. الحمصي ، محمود ، دور القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، المستقبل العربي ، السنة 13 ، العدد 143 ، (ديسمبر 1990ف)
9. الفيلالي ، مصطفى ، "التجمعات الإقليمية العربية"، "المستقبل العربي"، السنة 13، العدد 138 (أغسطس 1990)
10. العلوان ، عبد الصاحب ، "أزمة التنمية الزراعية ومأزق الأمن الغذائي"، "المستقبل العربي"، العدد 117 (نوفمبر 1988)
11. ـــــــــــــــــــ : "التجمعات الإقليمية وتحديات التنمية والأمن والغذاء"، "المستقبل العربي"، السنة 12، العدد 132 (فبراير 1990)
12. الموسى ، شريف ، مفهوم التبعية واستراتيجيات التصنيع العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 79 ، سبتمبر 1985ف .
13. النقيب ، خلدون ،" إطار استراتيجي مقترح للتنمية العربية"، "المستقبل العربي"، السنة 12، العدد 129 (نوفمبر 1989)
14. بشور ، معن ، التنظيم القومي الموحد ، مجلة المستقبل العربي ، العدد5 ، السنة 1979ف
15. ـــــــــــــــــــ ، معوقات الوحدة العربية المعوقات الذاتية لدى الوحدويين العرب ، المستقبل العربي عدد 122 سنة1989ف
16. حسن، حمدي عبدالرحمن ، العولمة واثارها السياسية في النظام الاقليمي العربي : رؤية عربية ، في المستقبل العربي ، السنة 23، العدد258 ، اغسطس 2000ف .
17. حسين ، عدنان السيد ، التكامل العربي والتعاون المتوسطي : محددات وابعاد ، المستقبل العربي ، العدد 224، السنة 20 ، اكتوبر 1997ف
18. حماد ، مجدي ، "المنظمات الإقليمية ومسألة الوحدة"، المستقبل العربي ، السنة 11، العدد 121، (مارس 1989ف)

19. رزق ، فوزي حليم ، "أهمية التنسيق بين الأقطار العربية لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي العربي"، "المستقبل العربي"، السنة 14 ، العدد 147، السنة 1991)

20. زلزلة ، عبد الحسن ، العمل الاقتصادي العربي : المسيرة والتحديات ، شؤون عربية ، العدد 101 ، (مارس 2000ف)

21. شومان ، عدنان شوكت ، العمل الاقتصادي العري المشترك والتحديات الاقليمية والدولية ، المستقبل العربي ، السنة الحادية والعشرين ، العدد 234 ، (اغسطس 1998ف)

22. صالح ، اماني ، الغزو وإشكاليات العمل العربي المشترك ، السياسة الدولية : العدد 102 ، اكتوبر 1990ف

23. صايغ ، يوسف عبدالله ، الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية ، المستقبل العربي ، العدد السادس ، مارس 1979ف

24. عبدالله ، عبدالخالق ، العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، عالم الفكر ، السنة 28 ، اكتوبر 1999ف

25. عبدالله ، موله ، منطقة التجارة الحرة العربية : الامتحان الاخير لتجاوز العصبيات ، المستقبل العربي : العدد 262 ديسمبر 2000ف

26. عبدالله ، البناري ، العلاقات الاقتصادية العربية – الاوروبية : الجماعة الاوروبية ودول الخليج العربي ، الباحث العربي ، العدد العشرين ، شهر سبتمبر 1989 ف

27. علي ، عبد المنعم السيد ، الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية متابعة وتقييم ، المستقبل العربي ، العدد 275 ، (يناير2002 ف)

28. عيسى ، محمد عبدالشفيع ، نحو نظرية للتكامل الاقتصادي العربي ، السياسة الدولية ، العدد 136 ، (أبريل 1999ف)

29. غنطوس ، اليأس ، دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي ، المستقبل العربي ، السنة السابعة ، العدد 66، (أغسطس 1984ف)

30. غليون ، برهان ، الوطن العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين ، المستقبل العربي ، السنة الحادية والعشرين ، العدد 232 ، يونيو 1998ف

31. كحلة ، نبيل ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – رؤية مستقبلية ، السياسة الدولية ، العدد142 ، يوليو 2000ف

32. كنعان ، طاهر حمدي ، التعاون الاقتصادي العربي : رؤية عملية ، المستقبل العربي : العدد268 ، يوليو 2001 ف

33. كيلة ، سلامة ، ملاحظات حول مأزق الدولة القطرية في الوطن العربي ، مجلة دراسات عربية ، العدد 10 ، السنة 1989 ف.

شبكة المعلومات الدولية :

1: الامارة ، وسام جميل ، ضرورات التكامل العربي في ضل تحديات العولمة ، في www.albiaan .net

2: 5:- حمدان ، كمال ، التعاون الاقتصادي العربي: لماذا التجزئة ، .www.aljazeeranet

3: المجالي ، عصام ، التكامل الاقتصادي العربي الطريق السهل لمواجهة العولمة ، مطلوب آلية محددة تحقق الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي ، في net. www.albiaan

4: الكفري ، مصطفى عبد الله التكامل الاقتصادي العربي .. واقع ومستقبل ، في العمل الاقتصادي العربي المشترك (الواقع _ الأهداف _ المعوقات _ الاستراتيجية)

5: الهياجنة ،عدنان ، نة الصراعات الداخلية في العالم العربي.. رؤية مستقبلية ، www.aljazeera.net

6:- عبدالعظيم ، حمدي ،مستقبل التكامل الاقتصادي العربي ، في .ae
www.albian
7:- عدي ، معقل زهور ، العولمة وأفول الدولة القطرية ،
www.albiaan.ae

8:- محمد ، حسن ، واقع التشردم العربي : مصدره ذاتي ام خارجي .www
georgescorm.com
9:- منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة: www.fao.org

رسائل واطروحات جامعية :

1 : توفيق صالح الحفار ، تجربة التكامل الاقتصادي العربي " دراسة في المنظور السياسي لظاهرة الاعتماد المتبادل ، رسالة ماجستير غير منشورة
(بنغازي : أكاديمية الدراسات العليا ، 2004ف)